

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي
من إعداد الطالبة:
• بوديلمي اشراق

تحت عنوان:

تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للاندماج في الاقتصاد
العالمي (2017-2022)
دراسة حالة شركة توسيالي للصلب

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	د. بن عبد الرحمان الياس
مناقشا	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	

السنة الجامعية: 2021/2022



شكر وتقدير

لو كان يهدى إلى الإنسان قيمة لكنت أهدي لكم الدنيا وما فيها لأهدي هذا العمل المتواضع لقُدوتي
وحبيبي وشفيعي رسول الله صل الله عليه وسلم

إلى ساكنة القلب ورمز الإنسانية إلى بحر الحب ومدرسة الصبر " أمي "

إلى الضوء الذي ينير طريقي إلى النهر الذي يغذي حقائق قلبي " أبي "

إلى أنسي عند رحمتي إلى الكنوز التي في فؤادنا

إلى من تحملوا المصاعب والمتاعب من أجلنا إخواننا وأخواتنا

إلى باقي كل أفراد العائلة والزملاء في الدراسة

الحمد لله الذي جعل لكل شيء قدرا، وجعل لكل قدر أجله وجعل لكل أجل كتابا الحمد لله حبا ، الحمد
لله شكرا، الحمد لله رجاءا وطاعة، والحمد لله حمدا لا ينفذ أوله ولا ينفذ آخره وفقتني ربي لإنجاز
هذا العمل لك الحمد دائما وأبدا.

اللهم صل وسلم وبارك على خير البشرية، سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين.

ثم الشكر موصول لكل من ساعدني من قريب او بعيد في إنجاز هذا العمل .

واخص بالذكر الأستاذ المشرف * بن عبد الرحمان الياس * على نصائحه وتوجيهاته الثمينة فجزاه الله
عنا خير الجزاء.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	تشكر
أ	مقدمة
الفصل الأول : المؤسسة الاقتصادية في الجزائر	
5	لمبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية وواقع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر
5	المطلب الأول : تعريف المؤسسة الاقتصادية
8	المطلب الثاني :المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الإصلاحات الحكومية
9	مطلب الثالث :التطور التاريخي لمؤسسة الاقتصادية وبرنامج التصحيح الهيكلي
18	المطلب الرابع: خصوصية وتقييم إصلاحات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية
24	المبحث الثاني ماهية التاهيل ومختلف المفاهيم المتعلقة به
24	المطلب الأول : ماهية التاهيل
30	المطلب الثاني متطلبات نجاح عملية تاهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية
الفصل الثاني : برامج التاهيل في الجزائر و النتائج المسفرة عنها دراسة حالة شركة توسيالي للصلب	
37	المبحث الأول : برامج التاهيل و النتائج
37	المطلب الأول برامج التاهيل في الجزائر
51	المطلب الثاني : نتائج برنامج التاهيل
64	خلاصة الجانب النظري
65	الجانب التطبيقي
66	المبحث الثاني : معوقات وافاق التاهيل واهم اتفاقيات الشراكة الجزائرية
66	المطلب الأول : معوقات تاهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
71	المطلب الثاني : افاق تاهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للاندماج في الاقتصاد

	العالمي
72	المطلب الثالث اتفاقية الشراكة التركية الجزائرية واثرها على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية
90	خاتمة
93	المراجع
	الملاحق

قائمة الأشكال والجداول:

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
43	الشكل 01: يوضح التوزيع المتراكم حسب القطاعات للفترة (1996-1999)
49	الشكل (2): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي.
52	الشكل (3): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2001 - 2004)
53	الشكل (4): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2005 - 2009)
55	الشكل (5): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر
68	الشكل 6: تطور مؤشر الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية
69	الشكل 7: مرتبة الجزائر بالنسبة لمؤشر سهولة اداء الاعمال 2008 - 2020
7	الشكل 8: تصنيف الجزائر حسب :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

قائمة الجداول:

الصفحة	الجدول
44	الجدول (01) المدفوعات الفعلية للمساعدات المالية للدول العربية (1995-1999)
46	الجدول 02: الالتزامات والمدفوعات السنوية لبرنامج (MEDA) خلال (1995-1999)
47	جدول 03: الإعانات الممنوحة في إطار برنامج صندوق دعم الشراكة الأورو متوسطية للدول العربية المتوسطية (جدول قارن) الوحدة:
49	الجدول (4): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي
51	الجدول (5): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2001-2004)
53	الجدول (6): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2005-2009)
55	الجدول (7): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2010-2014)
67	جدول 8: تصنيف الجزائر حسب منظمة الشفافية للدولة
69	الجدول 9: تطور ترتيب الجزائر عالميا خلال الفترة 2009/2020
70	جدول 10: المؤشرات الفرعية حسب المنظمة الدولية Doing Business 2020

مقدمة



يعرض هذا الفصل جانبا نظريا عن أهم جانب يمس التنمية عموما، و التنمية الاقتصادية خصوصا، و هي تطورات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، و لأن التنمية هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية و الاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة الوصول إليها، و هذا يعني أن عملية التنمية تستهدف تغييرا أساسيا في البناء الاجتماعي، فيما تتضمنه تنظيمات مختلفة الأهداف و تعديلا للأدوار و المراكز، و تحريك الإمكانيات الاقتصادية بعد تحديدها و موازنتها إلى جانب العمل على تغيير الموجهات الفكرية و القيمية و بناء القوة، تلك التي تعيق التجديدات و الاهتمامات الجديدة.

و بالتالي نستطيع القول أن التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرا كبيرا في عمليات الإنتاج و الخدمات، بالإضافة إلى التفكير الجدي في موضوع العمالة، و توزيع القوى البشرية بعد تدريبها و إكسابها المهارات و القدرات التي تساعد على إحداث التطور المنشود، ومنه فإن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب تكوين القوى العاملة و تأهيلها بمهارات و تخصصات متنوعة بالعمل و تؤديه على أكمل وجه.

تعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لبنة التنمية الاقتصادية - فإننا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى بعض حيثياتها و عمومياتها لمساعدتنا في تحليلها كنسق، بداية من تاريخها و أهم عملية تقوم بها على مستوى الموارد البشرية ألا و هو التأهيل، إلى غير ذلك من بعض الجوانب.

➤ أولا : إشكالية الدراسة:

على أساس أن الجزائر تواجه تحديًا كبيرًا بعد إبرام اتفاقيات الشراكة ، والتي تتعلق بشكل خاص بإنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2017 / 2022، وما يترتب على ذلك من تفكيك تدريجي للرسوم الجمركية وغير الجمركية ، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية ، وبما أن المؤسسة الاقتصادية هي القلب النابض لأي اقتصاد كمكان لخلق الثروة وتراكمها بالإضافة إلى كونها حجر الزاوية لمنطقة التجارة الحرة للسلع والخدمات التي ينتجها. مجبرة على رفع مستوى أدائها الاقتصادي من هذه المؤسسة من خلال تبني سياسات تضمن الاتجاه الصحيح لإعادة التأهيل.

هذا ما سنحاول معالجته في هذا البحث من خلال الإجابة على الإشكالية التالية :
ما هي آليات تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي
2017/ 2022؟

➤ ثانيا : فرضيات الدراسة:

- ✓ واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية يعبر عن مدى احتياجها لتدخلات سريعة ترفع من مستوى أدائها الاقتصادي.
- ✓ البرامج المعتمدة لتأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية كفيلة بالرقى بهذه المؤسسة من جميع النواحي، و تمكينها من تجاوز السوق المحلي.
- ✓ التأهيل ضرورة حتمية لبقاء و استمرارية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية أمام المنافسة الخارجية الشديدة ، و ذلك سعيا منها للاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي.

➤ ثالثا : أسباب اختيار الموضوع:

الحقيقة أن الجزائر اليوم في حاجة ماسة إلى بديل عن المحروقات ، الذي يوجد بشكل أساسي في مؤسسة في ذروة الاقتصاد الجزائري ؛ فرض وجودها على المستويين الوطني والعالمي ؛ إضافة إلى الرغبة الشخصية في التعامل مع مثل هذا الموضوع.

➤ رابعا : أهداف الدراسة:

تتميز المؤسسة الاقتصادية الجزائرية اليوم بظروف خاصة بسبب التطورات التاريخية التي شهدتها والظروف الاقتصادية للبلاد ، حيث تعتمد الأخيرة بشكل أساسي على النفط والغاز في دخلها. وهكذا ، فإن إحياء الاقتصاد الجزائري غير النفطي يعتمد على مؤسسة قادرة على إثبات وجودها على الساحة الاقتصادية الوطنية والدولية. هذا يتطلب تكريس كل الجهود

من أجل إعادة تأهيل هذه المؤسسة والسماح لها بالاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي ، في ظل شراكة تتطوي على تحديات كبيرة ، أهمها تكثيف المنافسة. إن الهدف من الدراسة هو إظهار هذه الجهود والجهود المبذولة لإعادة التأهيل سواء قدمتها الدولة أو اقترحتها الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية الجزائرية.

➤ خامسا : منهجية الدراسة

اتبعنا أسلوب منهجي وصفي تحليلي، و ذلك من خلال التطرق إلى واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و محاولة تحليل هذا الواقع، و هل يتناسب مع الظروف الراهنة والمتمثلة في الشراكة مع الدول.

ثم وصف المبادرات التي قامت بها الدولة من أجل تأهيل هذه المؤسسات و تحليل مدى فعاليتها.

➤ خطة الدراسة :

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية وواقع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

المطلب الأول : تعريف المؤسسة الاقتصادية

المطلب الثاني :المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الإصلاحات الحكومية

المطلب الثالث :التطور التاريخي لمؤسسة الاقتصادية وبرنامج التصحيح الهيكلي

المطلب الرابع: خصوصية وتقييم إصلاحات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

المبحث الثاني: متطلبات تأهيل المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول : ماهية التأهيل

المطلب الثاني: متطلبات التأهيل في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الثالث : برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

المطلب الرابع : نتائج برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث : معوقات وأفاق تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

المطلب الأول : معوقات تأهيل المؤسسات الجزائرية .

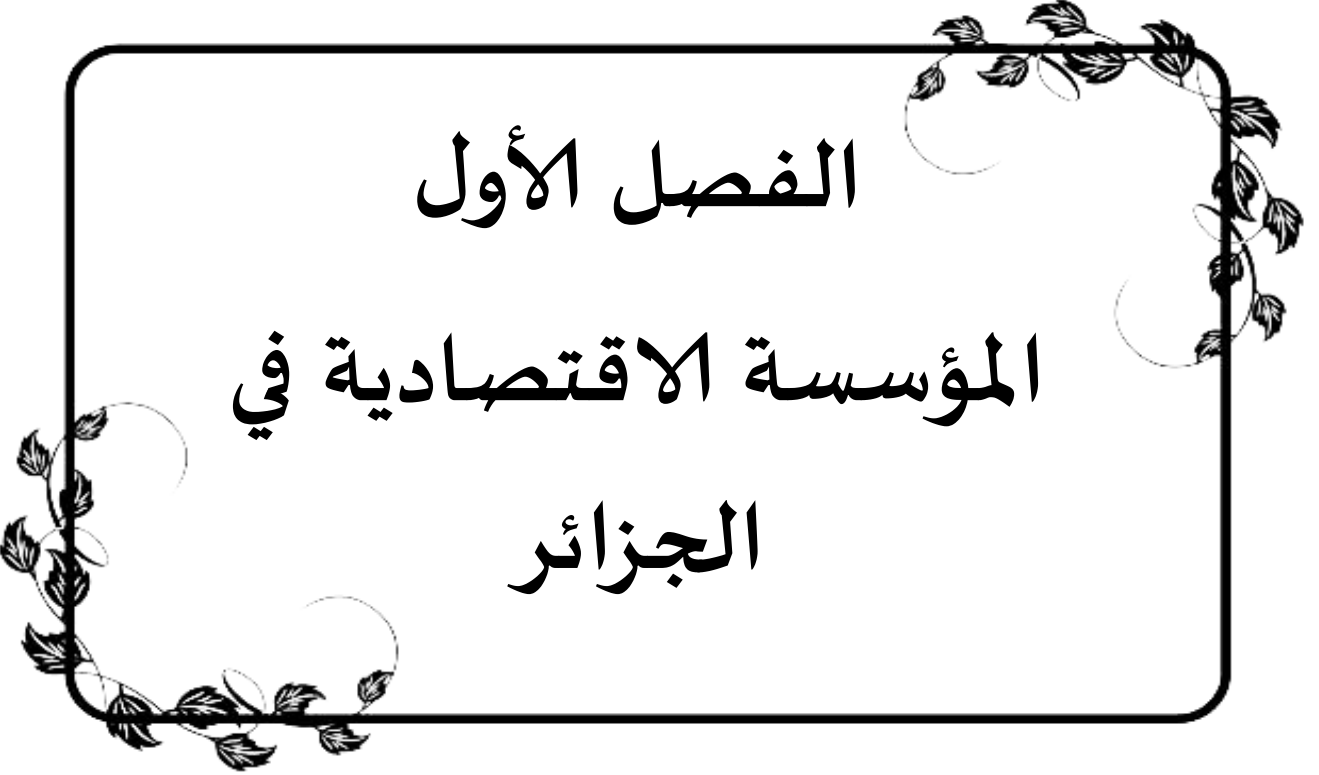
المطلب الثاني : أفاق تأهيل المؤسسات الجزائرية.

المطلب الثالث : أهم الاتفاقيات الاقتصادية للشراكة الجزائرية مع بعض الدول (تركيا)

ومدى تأثيرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

بالنسبة للجانب التطبيقي سيكون دراسة مدى تأثير المؤسسات الجزائرية بالاتفاقية خاصة

(قطاع الحديد والصلب -مؤسسة توسيالي tosyali)



الفصل الأول

المؤسسة الاقتصادية في

الجزائر

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية وواقع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

المطلب الأول : تعريف المؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية:

لا يمكن تحليل واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلا بالنظر الشامل لبعض العناصر المتعلقة بمكوناتها، و كذلك تطورها التاريخي، و في هذا العنصر سوف نتعرض إلى بعض النقاط المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية عموماً.¹

أولاً: تعريف المؤسسة الاقتصادية:

لقد تعددت تعاريف المفكرين للمؤسسة الاقتصادية عبر الزمان، و حسب الاتجاهات و المداخل التي يتبناها كل واحد منهم، و فيما يلي نستعرض مجموعة من التعريف: يعرفها M.Truchy بأن " المؤسسة هي الوحدة التي تجمع فيها و تنسق العناصر البشرية و المادية للنشاط الاقتصادي"

و يعرفها François Peroux كما يأتي: " المؤسسة هي منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال و قدرات من أجل إنتاج سلعة ما، و التي يمكن أن تباع بسعر أعلى مما تكلفته"²

كما تعرف أيضا بأنها: " جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا هدفها توفير الإنتاج لغرض التسويق، و هي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المهام و المسؤوليات، و يمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي"³

وفضلا عن ذلك فهي " كمنطقة اقتصادية اجتماعية مستقلة نوعا ما، توجد فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية و المادية و الإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمني و مكاني"⁴ و تعتبر أيضا المؤسسة " كوحدة اقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي"⁵ و لعل أشمل تعريف للمؤسسة

¹ - ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط1، 1988، ص09.

² - نفس المرجع، ص10.

³ - إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، بدون دار نشر، ط2، بدون سنة نشر، ص13.

⁴ - عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد و تسيير المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص24.

⁵ - عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1993، ص24.

الاقتصادية هو التعريف الآتي: " المؤسسة هي تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني و اجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج أو تبادل سلع أو خدمات، مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة و هذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني و الزماني الذي يوجد فيه و تبعا لحجم و نوع نشاطه"¹ و من خلال التعاريف السابقة، يتضح لنا أن المؤسسة كيانا اعتباريا مستقلا و يتحدد نشاطها بالإنتاج و المشكل من أحد العنصرين السلع أو الخدمات، و لها موارد مالية و بشرية، و رغم ذلك تبقى التعاريف الواردة غير شاملة، خاصة مع التطور الذي شهدته نظرية المؤسسة و نظريات الإدارة.

ثانيا: العناصر المكونة للمؤسسة الاقتصادية

نستخلص مما سبق ذكره، أن المؤسسة مكونة من العناصر الآتية²:

- الموارد المادية: و هي الوسائل المستخدمة في العملية الإنتاجية من آلات و مباني و مواد أولية.

- الموارد البشرية: و هي تلك الموارد المتمثلة في الطاقات العضلية و الفكرية لعمال المؤسسة.

- مركز القرار: و هو المكلف بتسيير النشاط الإنتاجي للمؤسسة.

- التنسيق: هو ناتج نشاط المؤسسة المتولد عن عنصر العمل المبذول لتحويل المواد الأولية إلى سلع مادية، أو عنصر العمل المبذول لتقديم خدمات للأفراد أو الجماعات.

الفرع الثاني : خصائص المؤسسة الاقتصادية:

كما سبق و رأينا، أن هناك عدة تعاريف للمؤسسة الاقتصادية اختلفت بحسب الزمان و الإيديولوجيات، و قد توصلنا إلى أن التعريف الجاري مفاده أن المؤسسة الاقتصادية المعنية بالدراسة هي كل منظمة تتفاعل فيها الموارد البشرية و المادية و المالية و تنشط في المجال الاقتصادي تهدف إلى تحقيق الاستمرارية و الربح، و رغم اختلاف التعريف إلا أن

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص11.

² - إبراهيم بختي، دور الانترنت و تطبيقاته في المؤسسة ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،

الجزائر، 2002، ص16.

المؤسسة الاقتصادية تكاد تشترك في بعض الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات هذه الخصائص حاولنا تلخيصها - حسب ما ورد عن عمر صخري- كالآتي¹:

1- تتمتع المؤسسة الاقتصادية بشخصية قانونية مستقلة تترتب عليها مجموعة من الواجبات و المسؤوليات.

2- القدرة على أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.

3- القدرة على البقاء و التكيف مع الظروف المحيطة بها في حدود إمكانياتها.

الفرع الثالث: أهداف المؤسسة الاقتصادية:

هناك عدة أهداف تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيقها، و غالبا ما تكون هذه الأهداف متداخلة فيما بينها، و يمكن إجمالها فيما يأتي:²

✓ **الأهداف الاقتصادية:** و أهم هذه الأهداف التي يمكن أن تحققها المؤسسة الاقتصادية هي:

أ- تحقيق الربح: يعتبر الربح من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسة اقتصادية، لأنه بفضلها تستطيع تمويل نشاطاتها من دفع للأجور لعمالها و تسديد التزاماتها اتجاه شركاتها، و يسمح لها بتحديد وسائل الإنتاج لديها، و يعتبر الربح أهم معيار على نجاح المؤسسة.

ب- تحقيق متطلبات المجتمع: و يكون هذا من خلال السلع و الخدمات التي تقدمها المؤسسة الاقتصادية إلى المجتمع الذي تنشط فيه.

ج- عقلنة الإنتاج: و ذلك بالاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، حتى تنفاد المؤسسة الوقوع في مشاكل اقتصادية، و بالتالي تسبب الخسارة لملاكها و للمجتمع ككل، و ذلك من خلال حرمانه من السلع و الخدمات و مناصب العمل التي كانت توفرها.

✓ **الأهداف الاجتماعية:** و يمكن تلخيص أهم هذه الأهداف فيما يأتي:

أ- توفير مناصب الشغل في المناطق التي تنشط فيها هذه المؤسسات الاقتصادية، مع ضمان مستوى مقبول من الأجور للعمال الذين تشغلهم.

¹ - عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 1993، ص25.

² - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص17-21.

ب- تحسين مستوى معيشة العمال، و ذلك من خلال الزيادة المستمرة في الأجور تماشيا مع زيادة تطور المؤسسة و نجاحها، و كذا مع الزيادة في الاحتياجات المعيشية لهؤلاء العمال.

ج- إحداث أنماط استهلاكية جديدة في المجتمع، و ذلك من خلال المنتجات الجديدة التي تقترحها المؤسسة على زبائنهم و التي لم يتعودوا على استهلاكها من قبل.

د- العمل على ضمان تماسك العاملين و تآلفهم، و ذلك من خلال الحوار و التشاور بين كل الأطراف داخل المؤسسة و احترام نظامها.

هـ- توفير التأمين لسلامة العمال و صحتهم ، كالتأمين الصحي و التأمين من الحوادث و التقاعد، كما توفر المرافق الضرورية لراحة العمال كالسكنات الوظيفية، المخيمات الصيفية و غيرها.

المطلب الثاني: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الإصلاحات الحكومية :

* إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية: و هي تخص المؤسسات الإستراتيجية و التي ترغب الدولة في الاستغناء عنها، و ذلك من خلال إتباع برنامج تعديل هيكلي وفق خطة متوسطة الأجل، عن طريق عقد نجاعة بين الجهات المعنية (البنوك، الوزارة الوصية، ..) و الهدف من هذه العملية هو الوصول بهذه المؤسسات لتحقيق فعالية و كفاءة تمكنها من دخول اقتصاد السوق بكل ثقة.

* عملية الخصخصة: و تمس المؤسسات غير الإستراتيجية التي ترغب الدولة في التنازل عنها للخواص، و يمكن التمييز بين طريقتين للخصخصة هما :

أ- الطريقة الأولى: و هي الخصخصة التي لا تمس ملكية المؤسسة، بل تقتصر على تنازل الدولة في تسيير هذه المؤسسة للقطاع الخاص، و ذلك عن طريق تأجيرها أو إبرام عقد تسيير معه أو طلب مساعدته في التسيير.

ب- الطريقة الثانية: و هي الخصخصة التي تمس ملكية الدولة للمؤسسة، و ذلك من خلال التحويل الجزئي أو الكلي لهذه الملكية للقطاع الخاص بواسطة عدة تقنيات منها: دخول العمال كشركاء في رأس مال المؤسسة العمومية أو بيع أصولها و تصفيتها.

و تطبيقا للمرسوم الرئاسي رقم 22/ 95 و المتعلق بخصوصية بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية تم الانطلاق في هذه العملية في أفريل 1996، حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة ينشط معظمها في قطاع الخدمات، و بعد إنشاء 03 شركات جهوية قابضة في 1996 تسارعت عملية حل و خوصصة أكثر من 800 مؤسسة محلية إلى غاية أفريل 1998.

و لعل أكبر قطاع مسته عملية الخوصصة هو قطاع الصناعة بنسبة 54 % من مجموع المؤسسات، يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 30 % من المؤسسات و قد بلغ عدد العمال المسرحين من عملهم إلى غاية 1998 حوالي 213 ألف عامل¹.

و إلى غاية 2009 مازالت هناك مجموعة كبيرة من المؤسسات العمومية لم يفصل في أمرها و تنتظر مصيرها إما الغلق أو الخوصصة، و هذا نتيجة عدم وجود عروض مقبولة لشراء هذه المؤسسات من قبل الخواص أو بسبب معارضة العمال لعملية الخوصصة. و خلال هذه المرحلة بدأ يبرز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني شيئا فشيئا و ذلك من خلال شراء المؤسسات العمومية المخوصصة، و من خلال إنشاء مؤسسات جديدة خاصة بعد إنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار الخاص سنة 1994 و القيام بإجراءات تحفيزية على الاستثمار كمنح الأراضي بأسعار رمزية و التخفيف من الضرائب و تقديم القروض البنكية و غيرها .

المطلب الثالث: التطور التاريخي لمؤسسة الاقتصادية وبرنامج التصحيح الهيكلي:

لقد مرت المؤسسة الاقتصادية في الجزائر تاريخيا على عدة مراحل كانت كالتالي:

الفرع الأول : مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية:

لقد مرت المؤسسة بالاقتصادية الجزائرية بمراحل عديدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، متأثرة بالسياسات المنتهجة من قبل الدولة و النظام الاقتصادي المعتمد، و فيما يلي سنتطرق إلى أهم مراحل تطورها:

• المرحلة الأولى: من الاستقلال إلى نهاية السبعينات:

و لقد مرت المؤسسة الاقتصادية في هذه المرحلة بثلاثة أطوار هي :

¹ - زين الدين بن لوصيف، "تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة،

جامعة سعد دحلب، البلدة، يومي 20-21 ماي 2002.

أ- **الطور الأول:** التسيير الذاتي للمؤسسات الاقتصادية: لقد تم الإقرار بنظام التسيير الذاتي و بدأ العمل به ابتداء من مارس 1963 باسترجاع المؤسسات الاقتصادية التي تركنها الاستعمار الفرنسي، و التي كانت تقدر بـ 400 مؤسسة إنتاجية صغيرة تنشط نسبة (34.2%) منها في مجال إنتاج مواد البناء، نسبة (19.8%) في مجال صناعات الحديد و الصلب و الميكانيك و المعادن، نسبة (14.5%) منها في مجال الخشب و مشتقاته نسبة (14%) في الصناعات الغذائية، هذا إضافة إلى مجموعة من المزارع الفلاحية.¹

و لم تدم مرحلة التسيير الذاتي فترة طويلة، حيث بدأت عمليات التأمين و تحولت المؤسسات المسيرة ذاتيا إلى شركات وطنية محددة الوظائف (إنتاج، تسويق،...) و تحت الرقابة المباشرة لأجهزة الدولة.

ب- **الطور الثاني:** إنشاء الشركات الوطنية : مع بداية سنة 1965 بدأ متخذوا القرار في إنشاء الشركات الوطنية، حيث تم في هذه السنة إنشاء الشركة الوطنية للنفط و الغاز " سوناطراك"، الشركة الوطنية للحديد و الصلب، الشركة الوطنية للصناعات النسيجية و الشركة الوطنية للتأمين، و لقد أنشأت هذه الشركات من خلال عملية التأمين الكلي أو الجزئي للشركات الأجنبية التي بقيت تعمل في الجزائر بعد الاستقلال، و أيضا من خلال تحويل بعض المؤسسات المسيرة ذاتيا إلى شركات وطنية.² و في نهاية هذا الطور أي في سنة 1970 وصل عدد الشركات الوطنية إلى 30 شركة، و التي كانت تستحوذ على نسبة (90%) من المؤسسات (345 من أصل 393 مؤسسة) و حوالي نسبة (95%) من العاملين الأجراء (61600 من أصل 65000 عامل).³

و لقد كانت الشركات الوطنية بمثابة أداة أساسية للتحكم في الاقتصاد الوطني للانطلاق في المرحلة التنموية، حيث كان تحديد وظائف و أهداف هذه الشركات يتم من طرف الجهاز المركزي للدولة، و ذلك في إطار الإستراتيجية العامة للتنمية و الشيء الذي ميز الشركات الوطنية في هذه المرحلة هو النقص الكبير في الإطارات الكفأة و اليد العاملة المؤهلة، و لهذا لجأت الدولة إلى إجراء إصلاحات جذرية في قطاع التعليم العالي حيث يأخذ

¹ - عبد القادر مشدال، أثر إستراتيجية التصنيع على التشغيل بالجزائر واقع و آفاق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، جامعة

الجزائر، 1999/1998، ص 89.

² - إسماعيل عرباجي، مرجع سابق، ص 18.

³ - عبد القادر مشدال، مرجع سابق، ص 90.

على عاتقه مهمة تكوين الإطارات التي تحتاجها عملية التنمية التي شرعت فيها الدولة، هذا إضافة إلى إنشاء العديد من المعاهد التكنولوجية التي أوكلت لها مهمة تكوين الإطارات المتوسطة لصالح الشركات الوطنية، و الأهم من هذا هو فتح ورشات داخل الشركات لتكوين العمال الذين كانوا في غالبيتهم أميين، و ليس لهم أي تكوين.

ج- الطور الثالث: التسيير الاشتراكي للمؤسسات¹:

مع بداية سنة 1971، كانت الشركات الوطنية تنتج حوالي (85%) من إجمالي المنتجات الصناعية، و توظف حوالي (80%) من إجمالي القوى العاملة، و نظرا للأهمية التي أصبحت تحتلها هذه الشركات في الاقتصاد الوطني فإن الدولة فكرت بجدية في إيجاد نمط فعال لتسييرها، و بما أن النظام الاقتصادي الذي كانت تتبعه الجزائر هو النظام الاشتراكي، فقد كان نمط التسيير الاشتراكي هو الأنسب، و هذا من خلال إشراك العمال في تسيير و مراقبة المؤسسات التي يعملون فيها عن طريق مجلس العمال المنتخب، الذي يعمل بالاشتراك مع إدارة المؤسسة في رسم السياسة العامة لها، و مراقبة نشاطها، غير أن إشراك العمال في التسيير كان شكليا لأن القرارات الأساسية كانت تتخذ على مستوى الجهاز المركزي للدولة، بدعوى تحقيق التنسيق بين القرارات المتخذة على المستوى المركزي و إنجاز الأهداف المسطرة لتحقيق التنمية الشاملة.

و لقد تميزت المؤسسات في هذه المرحلة بكبر حجمها و ارتفاع عدد وحداتها و عمالها، و لعل هذا ما صعب من عملية التحكم في التسيير الجيد لها، فظهرت فيها عدة مشاكل كضعف الإنتاجية و انعدام المردودية، إضافة إلى عدم التحكم في التكنولوجيا المستخدمة فيها، و أمام هذا الوضع الصعب لهذه المؤسسات قامت الدولة بإجراء إصلاحات عميقة عليها تمثلت في إعادة هيكلتها مع بداية الثمانينات.

• المرحلة الثانية : إحداث المؤسسات العمومية (1980-1990):

لقد توصلت عملية التشخيص التي قامت بها وزارة التخطيط للفترة ما بين سنتي (1967 و 1980) مجموعة من النتائج، مفادها أن كبر حجم المؤسسات الاشتراكية يعتبر من أهم الأسباب التي صعبت عملية تسييرها، و بالتالي تم اتخاذ قرار يقضي بإعادة هيكلة

¹ - مصطفى زهرة، إشكالية التكامل بين الجامعة و المؤسسات الاقتصادية في مجال تكوين الموارد البشرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية)

غير منشورة) ، جامعة البليدة، فيفري 2008 ، ص 68.

هذه المؤسسات الكبرى إلى مؤسسات عمومية صغيرة الحجم، حتى يسهل تسييرها و التحكم فيها، و تتحسن وضعيتها المالية اتي كانت سلبية، و لقد انطلقت عملية إعادة الهيكلة في الميدان بعد صدور مرسوم 04 أكتوبر 1980 ضمن المخطط الخماسي الأول للتنمية (1980-1984) حيث أنشأت على إثرها النخبة الوطنية لإعادة الهيكلة التي أوكلت لها مهمة القيام بهذه العملية، و لقد بدأت هذه العملية بإعادة الهيكلة العضوية و التي مفادها تقسيم كل مؤسسة كبيرة إلى مجموعة من المؤسسات الصغيرة، حتى يسهل تسييرها و التحكم فيها، و كنتيجة لهذه العملية ارتفع عدد المؤسسات من 100 مؤسسة اشتراكية إلى 460 مؤسسة عمومية.

وقد أعقبت عملية إعادة الهيكلة العضوية عملية أخرى سميت بإعادة الهيكلة المالية و التي شملت كل المؤسسات المنبثقة عن إعادة الهيكلة العضوية، و هذا لمساعدتها على الانطلاق في النشاط الاقتصادي من جديد.¹

و لقد كان الهدف من إعادة الهيكلة هو التخلص من المركزية البيروقراطية التي كانت تعرقل المؤسسات الاشتراكية الوطنية عن النشاط الاقتصادي الفعال، و عن حرية تحديد إستراتيجيتها و تنفيذها و تحمل مسيري هذه المؤسسات لنتائج أعمالهم و بالتالي التخلص من العبء المالي الكبير الذي كانت تشكله هذه المؤسسات على خزينة الدولة، إلا أن هذه العبء بقي مستمرا، لأن إعادة الهيكلة لم تحقق النتائج المنتظرة منها و فشلت في تحسين وضعية المؤسسات العمومية و ذلك لعدة أسباب، فمثلا على مستوى الموارد البشرية لم يكن هناك إدماج فعلي للعمال و الإطارات في عملية إعادة الهيكلة و تم إجراءها بطرق غير شفافة، إضافة إلى استمرار تدخل الجهات المركزية في سياسة التشغيل و الأجور في هذه المؤسسات أثر سلبا على تسيير الموارد البشرية فيها، حيث لم تكن لها الحرية في وضع سلم أجور خاص بها يمكنها من تحفيز عمالها و مكافأتهم حسب مردوديتهم، إضافة إلى سياسة التشغيل التي لم تكن تخضع لمعايير واضحة و موضوعية، حيث كان التوظيف يتم بعدد أكثر مما تحتاجه المؤسسة، و الاختيار كان يتم على أساس المحسوبية و المحاباة و

¹ - إسماعيل عرباجي، مرجع سابق، ص 41، 23.

ليس حسب الشهادات و الكفاءات، زيادة على غياب طرق التسيير الحديثة في هذه المؤسسات، الشيء الذي ساهم في بقائها على الحالة التي كانت عليها قبل إعادة الهيكلة.¹

• المرحلة الثالثة: اقتصاد السوق من 1990 إلى يومنا هذا:

لم تحقق عملية إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية التي تمت في المرحلة السابقة الأهداف المنتظرة منها، و أمام الوضعية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الوطني خلال الثمانينيات، أين شهدت أسعار البترول انخفاضا كبيرا، الشيء الذي جعل الدولة في وضع مالي حرج، و للخروج من هذه الوضعية الصعبة جاءت الإصلاحات الاقتصادية التي تراكمت مع الإصلاحات الجذرية في المجال السياسي، و التي انبثقت عن الدستور الجديد لسنة 1989 الذي كرس التعددية السياسية و حرية التعبير، و قد تمثلت الإصلاحات الاقتصادية الجديدة في إعطاء الاستقلالية للمؤسسات العمومية، حيث تغير شكلها القانوني و أصبحت شركات مساهمة أو شركات محدودة المسؤولية تعود ملكية كل أسهمها أو حصصها للدولة، و بهذا أصبحت هذه المؤسسات ذات شخصية معنوية لها رأسمال و تتمتع بالاستقلالية المالية، و تسيير طبقا لمبدأ الربحية²، و بالتالي تم الفصل بشكل واضح بين حق الملكية من جهة، و الإدارة و التسيير من جهة أخرى، فالدولة مالكة رأس المال هذه المؤسسات لكن لا تسييرها.

لكن رغم هذه الاستقلالية التي منحت للمؤسسات العمومية إلا أنها لم تستطيع الخروج من وضعية العجز و سوء التسيير التي ميزتها تراكمات ضعف ضبط تنظيم و تسيير المراحل السابقة، مما زاد في تأزم الاقتصاد الوطني وزاد من ثقل العبء المالي للدولة، خاصة أمام الضائقة المالية التي عرفتها البلاد خلال هذه المرحلة جراء انخفاض أسعار البترول، و ارتفاع حجم المديونية و خدمتها، مما تسبب في ارتفاع التضخم إلى أكثر من (30%) و ارتفاع نسبة البطالة التي تجاوزت (25%) و كذا اختلال في ميزانية الدولة الناتج عن عجز مؤسسات القطاع العام التي أصبحت تمتص 5/4 من إيرادات الصادرات³، و هذا كله ادخل الاقتصاد في حالة ركود شامل.

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 179.

² - نفس المرجع، ص 190.

³ - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص 186، 193.

و أمام هذه الوضعية الصعبة قامت الدولة بإعادة الهيكلة الاقتصادية و الصناعية للمؤسسات العمومية، و ذلك وفق ركيزتين أساسيتين¹:

أما فيما يخص التشغيل، فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم مساهمة فعالة في خلق مناصب عمل جديدة، فقد بلغت نسبة مساهمتها في التشغيل 18% سنة 1997 و هي نسبة جد معتبرة لم تستطع قطاعات هامة تحقيقها.²

و لقد واصل القطاع الخاص تطوره في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع بداية الألفية الثالثة مقارنة مع القطاع العمومي، و هذا سواء من حيث عدد المؤسسات التي أنشأها أم من حيث عدد المناصب التي وفرها في إطار ما يسمى بالتدعيم للشباب و تشغيله.

الفرع الثاني: مفاهيم أساسية حول الشراكة الأجنبية:

تعتبر الشراكة الأجنبية من أهم المواضيع التي عرفت التطورات الاقتصادية المعاصرة في العالم حيث وضع المنطق الاقتصادي المعاصر أسس ومبادئ التعاون والاتحاد في مجالات عديدة.

أولاً: مفهوم الشراكة الأجنبية.

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا وفي هذا الإطار يعرفها B.Ponson على أنها كل أشكال التعاون التي تتم بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة، تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها، فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة، فيعتبر B.Garrette Et P.Dussage أن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة، أما في التحالف والشراكة فتبقى المؤسسة محافظة على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.³

¹ - نفس المرجع، ص 195، 196.

² - محمد غردي، ياسين قاسي، "مكانة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، الملتقى الوطني الثالث حول القطاع الخاص في

الجزائر، واقع و آفاق، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 26-27 أبريل 2005.

³ : جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو. متوسطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،

2005/2006، ص 161.

كما تعرف الشراكة الأجنبية على أنها مشروع يشارك في امتلاكه أو إدارته طرفان من دولتين مختلفتين، كما تعرف على أنها تجمع واتفاق بين طرفين أو أكثر من جنسيات مختلفة للمساهمة في تحقيق أهداف معينة ومحددة الزمن، وتبنى على الثقة وحسن النية في التعامل بين الأطراف المشتركة.¹

إن كلا من التحالف الاستراتيجي والشراكة هما شكلان من أشكال التعاون إلا أن التحالف يكون بين الأطراف المتنافسة ويكون بين الشركات الكبيرة، أما الشراكة فيمكن أن تتم بين الأطراف المتنافسة أو المتكاملة ولا تأثير للحجم عليها، كما تعتبر التحالفات الإستراتيجية نوع خاص من الشراكة، إلا أنه غالباً ما يستعمل المصطلحان كبديلان لبعضهما البعض، فتستعمل الشراكة دلالة على معنى التحالف ويستعمل التحالف دلالة على مفهوم الشراكة كونهما يعتبران من أشكال التعاون.

ثانياً: آثار الشراكة الأجنبية.

تتنافس معظم دول العالم على استقطاب الشركات الأجنبية نظراً لما تحققه من آثار تنعكس على كل من المؤسسة المحلية والأجنبية ونورد ذلك فيما يلي:

آثار الشراكة الأجنبية على المؤسسة المحلية.

تتمثل أهم آثار الشراكة الأجنبية والتي تنعكس على المؤسسات المحلية فيما يلي:²

- الاستفادة من مصادر جديدة للتمويل بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعل المؤسسة في غنى عن طلب قروض تمويل طويلة الأجل وما يترتب عنها من مديونية وعدم القدرة على التسديد؛

- تمثل الشراكة الأجنبية فرصة هامة للحصول على التكنولوجيا والاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي رفع القدرة التنافسية للمؤسسة؛

- ضمان الديمومة والمصداقية نتيجة لجودة المنتجات وقلة التكاليف وكذا احترام مواعيد التسليم، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلك ووفائه للمنتج؛

¹ : قلش عبد الله، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية، موقع الكتروني، www.ulum.nl/b150.htm ، العدد

29، السنة الرابعة، جويلية 2006، تم التحميل بتاريخ 15 ديسمبر 2011، ص 02.

² : بلالطة مبارك، أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على

الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 05.

- الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها الدولة للشركاء الأجانب، إضافة إلى أن وجود شركات أجنبية في دول مضيفة يساعد على زيادة معدل تدفق المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية إليها؛

- تقوم الشركات الأجنبية بتنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الدول المضيفة مما يؤدي إلى خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال إضافة إلى تنمية قدرات الطبقة الحالية كما تستفيد الشركات الوطنية من الأساليب الإدارية الحديثة من خلال الاحتكاك مع الشركات الأجنبية.¹

وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة الأجنبية يمكنها تحقيق هذه الآثار للدول المضيفة لكن هذا يتوقف بدرجة كبيرة على مدى مرونة الدولة وفعاليتها في تطوير هذه الإستراتيجية عن طريق تخفيف القواعد التنظيمية، تخفيف عامل الجباية وتسهيل المعاملة والإجراءات الإدارية والتنظيمية.²

ثالثا: العوامل المساعدة على دخول الجزائر في الشراكة الأجنبية.

لقد سعت الجزائر منذ بداية الاستقلال الى تحسين مناخها الاستثماري من خلال سياسة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الشراكة الأجنبية ولقد ساعدها في ذلك جملة من العوامل الداخلية وأخرى خارجية نوضحها فيما يلي:

1-العوامل الداخلية:

تتمثل أهم العوامل الداخلية التي ساعدت الجزائر على اعتماد الشراكة الأجنبية في الآتي:

أ- الإصلاحات الاقتصادية .

لقد باشرت الجزائر جملة من الإصلاحات قصد التكيف مع المستجدات العالمية والدولية الجديدة حيث فتحت الباب على عمليات الخصخصة والشراكة والانفتاح على الأسواق العالمية، والانتقال من مرحلة الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال منذ سنة 1988 وذلك من أجل فتح فضاء معتبر للشركاء الأجانب، فضاء خال من العراقيل والبيروقراطية.

¹ : عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، القاهرة، 2003، ص 460-461.

² : محمد يعقوبي / لخضر عزي، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية ، مجلة علوم إنسانية، موقع الكتروني، a144.htm

www.ulum.nl العدد 14، السنة الثانية أكتوبر 2004 تم التحميل بتاريخ 20 أوت 2011، ص 09.

ب- المؤهلات الذاتية للجزائر.

لقد تميزت الجزائر في السنوات الأخيرة بالديناميكية وسرعة الحركة كما تميزت بالاستقرار والأمن والنمو الاقتصادي خاصة مع القوانين المتعاقبة التي تركزت على تحرير السوق مما فصح المجال للمنافسة بين السلع سواء من حيث الجودة أو من حيث السعر مما انعكس إيجاباً على مصلحة المستهلك، الأمر الذي جعل السوق الجزائري من أنشط الأسواق في المنطقة العربية والأورو متوسطية.¹

وتتوفر الجزائر على شبكة كثيفة من المنشآت القاعدية، كما أنها تزخر بمصادر معتبرة في مجال الطاقة والمناجم والصيد البحري، كما أنها تتربع على مساحة شاسعة لا تحتاج سوى إلى توزيع السكان عليها على نحو أمثل، وتتوفر على منظومة قوية في حقل التعليم العالي والتأهيل.²

لذا فتعتبر الجزائر دولة غنية تتمتع بثروات مادية ومالية وبشرية هائلة تحتاج إلى الاستغلال الأمثل وهي توفر الجو الملائم لاستقطاب أنظار الشركاء الأجانب.

2-العوامل الخارجية:

تتمثل أهم العوامل الخارجية التي ساعدت الجزائر على اعتماد الشراكة الأجنبية في الآتي:

أ- العولمة: إن تنامي ظاهرة العولمة يعتبر سببا رئيسيا لاعتماد الشراكة الأجنبية حيث أصبح التعامل يتم في عالم تلاشت فيه الحدود والحوجز بين الأسواق والدول، والجزائر وقصد اندماجها في الاقتصاد العالمي ومواكبة المستجدات ومواجهة التحديات التي أفرزتها ظاهرة العولمة فإنها فتحت الباب لتشجيع عمليات الشراكة الأجنبية باعتبارها ضرورة حتمية في ظل التغيرات والظروف الحالية.

ب- توقيع اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي: إن الجزائر وعلى غرار أغلب الدول المتوسطية هي دولة نامية تعاني من مشاكل الديون الخارجية ومن المشاكل الاجتماعية من فقر وبطالة وتخلف تكنولوجي وضالة معدلات الاستثمار، لذا فهي تنظر إلى الشراكة مع

¹ : حسام مبارك، نحو توسيع نشاط المؤسسة و بناء مجمع ضخم (ملف الاستثمار و الخصخصة)، دليل المستثمر العربي في الجزائر(الجزائر ملتقى

الاستثمار العربي)، العدد الثاني، نوفمبر 2006، ص 44.

² : عمار سعداني، خطاب رئيس المجلس الشعبي الوطني في مراسم افتتاح الدورة الخريفية للمجلس، سبتمبر 2006، موقع الالكتروني

www.apn.dz/arabic/discours/discour_ouvr_03_09_2006.htm تم التحميل بتاريخ 15 جانفي 2012

الاتحاد الأوروبي كطوق نجاة يساعدها في زيادة تنافسيتها واستغلال اقتصاديات الحجم بالشكل الأمثل ومن أجل جذب الشركات الأجنبية والاستفادة من التكنولوجيا.

ج- الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة: إن رغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي وبناء على قناعتها الراسخة في ضرورة التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، فقد سعت جاهدة من أجل ضمان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك من خلال تقديمها لطلب الانضمام ودخولها في مفاوضات عديدة.

رابعا: تأهيل المؤسسات الجزائرية الاقتصادية من خلال الشراكة الأجنبية.

يعتبر تأهيل المؤسسات الاقتصادية القاسم المشترك لمختلف الاهتمامات الاقتصادية في كافة الدول النامية إذ أصبح يحظى بكل الرعاية والاهتمام كنتيجة منطقية لوعي الحكومات والدول بأهمية تأهيل المؤسسات وبضرورة تحسين تنافسيتها لمواجهة التحديات التي أفرزتها التغيرات العالمية.

المطلب الرابع: خصوصية وتقييم إصلاحات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

لقد تدعمت مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بصورة واضحة خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال سياسة الإصلاح الاقتصادي التي شرعت فيها الجزائر منذ مطلع التسعينات، حيث أولت الدولة أهمية بالغة لترقية و دعم القطاع لأخذ مكانته في إنجاح عملية الإنعاش الاقتصادي، و إعادة الديناميكية للقطاع الصناعي الذي كان شبه معطل باعتباره من أهم القطاعات القادرة على خلق الاستثمارات، و توفير مناصب شغل جديدة، إضافة إلى مساهمته الفعالة في إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي و تحقيق التنمية.

الفرع الأول: أهداف إصلاحات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية:

و تعتبر من الأهداف الضرورية التي تسعى إليها المؤسسة لتحقيقها، لأنها تضمن لها التطور و النمو و البقاء، و أهم هذه الأهداف:

أ- البحث و التطوير في أساليب و طرق الإنتاج : و هذا من خلال إنشاء مصلحة و مخابر خاصة بهذا الجانب، الشيء الذي يسمح للمؤسسة بتحسين إنتاجها و الرفع من قدراتها التنافسية مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

ب- المساهمة في الخطة العامة للبلاد في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و ذلك من خلال التنسيق و التعاون في مختلف مؤسسات و مراكز البحث العلمي والجامعي في مشاريع بحث مشتركة تعود بالفائدة على المؤسسة و المجتمع ككل.

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسة:

يمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب عدة معايير أهمها: المعيار القانوني، معيار الملكية، معيار الحجم و المعيار الاقتصادي...الخ

و فيما يأتي سنتطرق لأصناف المؤسسة الاقتصادية حسب كل معيار:

أولاً: تصنيف المؤسسة حسب المعيار القانوني: حسب هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية إلى صنفين هما:¹

1- المؤسسة الفردية: و هي المؤسسة التي يمتلكها شخص واحد، و هو المسؤول الأول و الأخير عن نتائج أعمالها، و عادة ما يتولى هو إدارة و تسيير شؤونها، و في الغالب ما تكون هذه المؤسسة من الحجم الصغير.

2- الشركة: و هي عبارة عن مؤسسة يشترك فيها شخصان أو أكثر، حيث يقدم كل واحد منهما حصة من رأسمال أو قوة عمل، و يحصل في المقابل على نصيبه من الربح أو الخسارة، و يمكن تصنيف الشركة إلى نوعين رئيسيين و هما:

أ- شركة الأشخاص: كشركات التضامن، شركات التوصية و الشركات ذات المسؤولية المحددة.

ب- شركات الأموال: كشركات التوصية بالأسهم و شركات المساهمة.

ثانياً: تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب معيار الملكية: و تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:²

1- المؤسسة الخاصة: و هي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص معين أو مجموعة من الأشخاص، مثل المؤسسات الفردية، شركات الأشخاص و شركات الأموال.

2- المؤسسة العمومية: و هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة، و يمكن أن تكون هذه المؤسسات وطنية أو تابعة للجماعات المحلية.

¹ - عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 1993، ص26.

² - عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 1993، ص ص 28.29.

3- المؤسسة المختلطة: و هي المؤسسات التي تكون ملكيتها مختلطة بين الدولة و الأفراد، سواء كانوا أفراد وطنيين أو أجانب، و تنشأ عادة هذه المؤسسات نتيجة الخصصة الجزئية للمؤسسات العمومية.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم : و يمكن تصنيفها وفقا لهذا المعيار إلى نوعين هما¹:

1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: و تدخل ضمن هذا التصنيف كل المؤسسات التي تشغل أقل من 500 عامل، و يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

أ- المؤسسة المصغرة: و هي التي تشغل أقل من 10 عمال .

ب- المؤسسة الصغيرة: و هي التي تشغل ما بين 10 و 200 عامل.

ج- المؤسسة المتوسطة: و هي التي تشغل ما بين 200 و 500 عامل.

و تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها الأكثر انتشارا في كل دول العالم و خاصة المتقدمة منها، حيث تصل نسبتها إلى (99%) من مجموع المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان و الدول الأوروبية و الرأسمالية.

2- المؤسسة الكبيرة: و هي المؤسسات التي تشغل أكثر من 500 عامل، و هي ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد و ذلك من خلال النشاط التي تقوم به، و الذي قد تعجز الدولة عن أدائه، كالتنقيب عن البترول و استخراجة و تكريره و تسويقه.

رابعا : تصنيف المؤسسة حسب المعيار الاقتصادي: و يمكن تقسيم المؤسسات الاقتصادية حسب هذا المعيار إلى الأنواع الآتية²:

أ- المؤسسات الفلاحية: و هي المؤسسات التي تقوم بخدمة الأرض، و إنتاج المنتجات النباتية و الحيوانية.

ب- المؤسسات الصناعية: و هي المؤسسات التي تنشط في ميدان استخراج المواد الأولية و تحويلها.

ج- المؤسسات التجارية: و هي المؤسسات التي تقوم بتوزيع المنتجات و إيصالها إلى الزبائن.

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص 64-65.

² - إسماعيل عرباجي، مرجع سابق، ص 16.

د- المؤسسات المالية: وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية، كالبنوك ومؤسسات التأمين و غيرها.

هـ- مؤسسات الخدمات: و هي المؤسسات التي تقوم بتقديم مختلف أنواع الخدمات كمؤسسات النقل، التعليم، الصحة و غيرها

الفرع الثالث: المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر:

أولاً: تعريف المؤسسة العمومية:

تعددت تعاريف المؤسسة العمومية بتعدد و أنواع ذاتها، فمنها المؤسسات العامة الإدارية (EPA) و المؤسسات المهنية (EPP) و المؤسسات العامة الاقتصادية (EPE) و المؤسسات العامة الاقتصادية ذات الأسهم (SPA)، (EPE) كما تختلف تسميات هذه المؤسسات حسب تواجدها بين دول رأسمالية متقدمة، أو دول نامية، أو دول اشتراكية.¹

وقبل تناول سيرورة التغيير التي مرت بها المؤسسة الجزائرية العمومية الاقتصادية . يجب التعريف بأنواع المؤسسات العمومية الاقتصادية و التي يمكن أن تصنف كآآتي.²

ثانياً: أنواع المؤسسة الاقتصادية العمومية:

1- شركات الأموال ذات المسؤولية المحدودة:

تتكون هذه الشركات من أسهم قابلة للتداول بين الأصول و الفروع و الشركاء و لا يمكن التنازل عن أسهمها للغير إلا بموافقة أغلب الشركاء، تسمى (ش.ذ.م.م) و لا تحل بمجرد انسحاب أحد الأعضاء أو وفاته لغيرها.

2- شركات المساهمة:

هي الشركات تقسم رأسمالها على أسهم متساوية بمقابل أوراق مالية هذه الأخيرة هي التي تتداول في سوق الأوراق المالية، تكون قيمة صوت الشريك بقيمه عدد أسهمه في الشركة، و يمكن أن تتأثر المؤسسة الاقتصادية بالعوامل الآتية:

أ-عامل الحجم: لأن حدود المنظمة تصعب من عملية تحديد داخلي و خارجي للمؤسسة.

¹ - الفضيل رتبمي، المنظمة الصناعية بين التنشئة و العقلانية (الدراسة النظرية)، ج1، ط1، بن مرابط، الجزائر، 2009، ص 146.

² - نفس المرجع، ص 146-148.

ب- عامل التكنولوجيا: لقد بدأ الاهتمام بهذا العنصر كعنصر رئيسي في التحليل التنظيمي مع (وود وارد) 1958 و (لورنس) و لورش 1967، فقد بينت دراستهم أن طبيعة التكنولوجيا تؤثر بشكل قوي في هيكل إدارة الشركة. ومنه فإن نجاح و فعالية المنظمة مرتبط بالتوافق بين التكنولوجيا و الهيكل فالشركات الناجحة هي التي تملك أنظمة تقنية و هيكلية مناسبة. إن المؤسسة العمومية تعتبر بأنها كل ما يمتلكه الشعب كملكية جماعية و تموله و تقوم الحكومة بإدارته و توجيهه و الإشراف عليه لصالح الشعب و تحقيقاً لأهدافه الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.¹ ندرك بأن المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر كانت إرث استعماري أثرت و تأثرت بمحيطها و تغيره قبل و غداة الاستقلال و لم يتم إنشاء المؤسسات قبل 1945 إلا لغرض المجال الزراعي الذي يخدم الاستعمار.² أما بعد الاستقلال فلقد مرت بمراحل متعددة انطلاقاً من السير الذاتي و كذا الشركات الوطنية و المؤسسات الوطنية إلى الإصلاحات الجديدة التي أدخلت عليها حيث تميزت كل مرة تاريخية في دورة حياة المؤسسة العمومية بخصائص معينة.

ثالثاً : التسيير الذاتي و خصائصه:³

إن التسيير الذاتي كتنظيم اجتماعي فرض نفسه بذهاب المعمرين و ملاك المصانع حيث تهيكّل ببناء و تنظيم و تسييره وفقاً للاعتبارات الآتية:

1- الجمعية العامة: وهي التي تضم جميع العمال الدائمين للمؤسسة من جنسية جزائرية و البالغين من العمر ثمانية عشر سنة فما فوق، و تجمع بإستدعاء من مجلس العمال أو لجنة التسيير مرة كل ثلاثة أشهر و هي تصادق على مخطط تنمية المؤسسة، كما تصادق على قانون تنظيم العمل فيما يخص تحديد و توزيع المهام.

2- مجلس العمال: ينتخب من طرف الجمعية العامة، و يشكل ثلث أعضائه من عمال الإنتاج و تجتمع مرة في الشهر بطلب من لجنة التسيير و من مهامه:

¹ - الفضيل رتيبي، مرجع سابق، ص 148.

² - benachenhou (A). formation de sous développement en Algérie. opu.alger. 1976. P143

³ - عز الدين بوكربوط ، المتبقين من العمال بعد عملية التقليل من عددهم و فعالية التنظيم في المؤسسة الاقتصادية العمومية ، أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة)، الجزء الأول، جامعة الجزائر، 2008، ص 477.

- أ- تبيين النظام الداخلي للمؤسسة.
- ب- تقرير شراء أو بيع الأجهزة في اطار البرامج المعدة من طرف الجمعية العامة.
- ج- مراقبة الحسابات في نهاية السنة.
- 3- لجنة التسيير: وهي اللجنة المتكونة من ثلاثة إلى عشر عضو، و ثلث الأعضاء منتخبين من القطاع الإنتاجي و من مهامها:
- أ- تأمين عمليات التسيير في المؤسسة.
- ب- وضع مخططات التنمية.
- ج- تنظيم العمل.
- د- حل المشكلات اليومية المتعلقة بالإنتاج.
- 3-المسير: حددت لنا المراسيم السابقة الذكر بأن المدير هو ممثل الدولة في المؤسسة و يسهر على شفافية العمليات الاقتصادية و المالية و يضمن التطابق بين مخطط المؤسسة والمخطط الوطني كما يسهر على تطبيق قرارات لجان التسيير و مجلس العمال و ذلك طبقاً للقوانين سارية المفعول.¹
- لقد اختلفت خصوصية هذا التسيير عن بقية التسييرات للمؤسسة العمومية الاقتصادية حيث بقية تسيير العمال الذاتي شكلياً حيث توكل المهام للجمعيات العمال و أعضاء التسيير الذاتي بالإضافة أن مدير الإدارة هو الذي ينفرد بصورة عامة في تسييره للمؤسسة و يعتبره العمال غريباً عنهم لأنه يعين من طرف السلطة المركزية، فتبقى بذلك مشاركة العمال في التسيير شكلية فقط محصورة و مقيدة.²

¹ - نفس المرجع.

² - نفس المرجع.

المبحث الثاني: ماهية التأهيل ومختلف المفاهيم المتعلقة به

منذ سريان مفعول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي فتح باب الأمل واسعا أمام الجزائر لتكون عنصرا ضمن منطقة التبادل الحر Zone libre-échange آفاق سنة 2017، و وصول المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة L'organisation mondiale du commerce (OMC) إلى مراحلها الأخيرة، أصبح الاندماج في محيط الاقتصاد العالمي أمرا شبه أكيد، هذا الاندماج يستدعي تحولات عميقة في نشاط المؤسسات بجميع أصنافها وعلى اختلافها، ومنه فإن الحاجة إلى التأهيل هي وليدة هذه الظروف وما على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلا أن ترفع التحدي وتمضي قدما بغية تحقيقه، لأنه برنامج يساعد على هذه العملية -الاندماج- في إطار ترقية اقتصاد منفتح و منافس على الصعيدين الداخلي والخارجي، فهو يرمي إذن إلى تحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية والمحافظة على حصتها من السوق المحلية وجعل احتمالية غزوها للأسواق الخارجية أمرا واردا، بمعنى تأمين استمرارية حياة هذه المؤسسات وتمكينها ليس فقط من تحقيق المستوى الحالي من التشغيل بل و استحداث المزيد.

المطلب الأول : ماهية التأهيل

سنحاول في هذا المطلب التطرق الى تعاريف التأهيل و متطلبات وكذا اهميته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول : تعريف التأهيل :

يرى الاقتصادي دوجلاس نورث: "أن التأهيل هو عملية معقدة وتأخذ وقتا طويلا حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين العام والخاص إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة، وهو ما يتطلب تغير في الأفكار والسياسات والقوانين والمفاهيم والإجراءات وعلى الدولة أن تضع خطة متوازنة واضحة وصريحة من أجل إيجاد أنجع السبل لتمويل هذا البرنامج"⁽¹⁾.

كما يعرف برنامج التأهيل على أنه "مجموعة من القواعد تحث على تحسين منافسة المؤسسة، كما يعرف على أنه عملية إصلاح دائمة، تعمل على إدخال فكرة

التطور، التنبؤ والبحث عن نقاط القوة ونقاط الضعف، بتعبير آخر مجموعة من الإجراءات تتبع من إستراتيجية واضحة في التعامل مع محيط المؤسسة⁽²⁾.

وينظر إليه أيضا بصفته "جملة من العمليات ذات طابع تقني، تكنولوجي وتسييري تقوم بها المؤسسات الاقتصادية بغض النظر عن طبيعة نشاطها (صناعي، خدماتي...) بهدف وضع المؤسسة في نفس المستوى مع مثيلاتها الأجنبية أو قريبة منها على الأقل، أي جعلها تعمل وفقا للمعايير الدولية سواء فيما يتعلق بطرق التسيير، جودة المنتجات، طرق الإنتاج المستعملة وكذا التكنولوجيا، لكن هذا وحده لا يكفي فلا بد من تأهيل محيطها الاقتصادي للاستثمار الأجنبي، وهو ما يستدعي أيضا إعادة النظر في دور الدولة اقتصاديا، وبصفة عامة فإن التأهيل يعني جعل المؤسسة تتمتع بقدرة تنافسية وفق للعلاقة (نوعية - سعر) أي تحقيق أرباح من خلال إنتاجية جيدة تستجيب لشروط الجودة والنوعية وبتكاليف أقل⁽³⁾.

فهو عبارة عن نظام تسيير يهتم، ويعتمد في نفس الآن على الموازنة والمقارنة بين إمكانيات المؤسسة وقدراتها التسييرية مع المؤسسات المنافسة لها في نفس القطاع الذي تنشط فيه، أو مع غيرها من المؤسسات الرائدة في القطاعات أخرى، بمعنى أنه مسار دائم ومستمر يهدف إلى تكييف المؤسسة مع محيطها وترقية أدائها والزيادة من فعاليتها.

الفرع الثاني : التأهيل حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI):

إن عولمة المنافسة وتنوع الأسواق، تحديد المنتجات وتطبيق التكنولوجيا الحديثة، قد غيرت من محددات المنافسة الصناعية على المستوى الدولي، فالمنافسة الآن لا تقتصر فقط على مستوى تكلفة عوامل الإنتاج وتوفير المواد الأولية، بل تتعداها إلى الأمور المتعلقة ب⁽¹⁾:

- نوعية هيكل المؤسسة؛
- مدى ضغط المنافسة على الكفاءات والقدرات التنظيمية والتقنية للمؤسسات في الاستجابة السريعة لحاجيات الطلب والتغيرات الحاصلة فيه؛
- فعالية مصادر التجديد داخل المؤسسة.

- ويضع خبراء هذه المنظمة تحدي السنوات القادمة للعلومة لكيفية الاستفادة من الآثار الايجابية للتحرير، وكذا تدعيم المزايا التنافسية بهدف الحصول على آثار ملموسة على النمو والقدرة التنافسية المستديمة للصناعة، ويتطلب ذلك فهم الواقع من خلال:
- المحيط الاقتصادي العام الذي تنشط فيه؛
 - تحليل التطور التاريخي للصناعة؛
 - المعرفة التامة للمنتجات والتكنولوجيا الحديثة؛
 - دراسة المتعاملين الرئيسيين المحليين والدوليين في الصناعة (الموردون والزبائن)؛
 - تقييم مؤشرات النجاعة الرئيسية La performance؛
 - تعيين العوامل الرئيسية للنجاح والعناصر المحددة للقدرة التنافسية لكل صناعة؛
 - صياغة برنامج متكامل لتأهيل المستوى والتنمية بالنسبة للصناعات التي لها آفاق مستقبلية للبناء.

وأیضا الإيمان بالمبادئ التالية:

- المؤسسات تتصارع في الصناعات وليس في أمم؛
 - الميزة التنافسية تبنى على تحالف وليس على تشابه؛
 - الميزة التنافسية غالبا ما تكون متمركزة جغرافيا؛
- تبنى الميزة التنافسية في الأجل الطویل.
- وبشكل عام وأشمل فإن التأهيل يعني: " تطوير المؤسسات الاقتصادية من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة، من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط البقاء وتحقيق مردودية اقتصادية، وبالتالي فإن التأهيل يعنى بالقدرة على المنافسة والتي أصبحت عالمية، بمعنى مساعدة المؤسسات الصناعية، الإنتاجية، التجارية والخدماتية على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة والكفاءة في التسيير وعدم تركها تواجه مصيرها لوحدها"

الفرع الثالث : أهمية التأهيل:

التأهيل الذي يعتبر في الماضي تكلفة إضافية تتحملها المؤسسة أصبح اليوم يسمى استثمارا في الرأس المال البشري يجب على أي مؤسسة القيام به، لأنه يسمح لها بتطوير و

تنويع مؤهلات عمالها، مما يزيد في كفاءاتهم الفردية و الجماعية في أداء العمل، و لم يعد التأهيل يقتصر على الجانب المعرفي و التقني فحسب، بل أصبح يشمل الجوانب النفسية، و كذا جوانب الاتصال و التواصل مع الآخرين، لأن العامل في المؤسسة يعمل ضمن جماعة من الأفراد يشكلون مجتمعا صغيرا داخل هذه المؤسسة¹.

و تحتاج المؤسسات الاقتصادية على اختلاف أنواعها إلى موارد بشرية مؤهلة لتحقيق أهدافها بفعالية، و تزداد حاجة هذه المؤسسات إلى تكوين و تأهيل مواردها البشرية مع إدخالها لتكنولوجيات جديدة في مختلف نشاطاتها، و هذا لسد النقص الذي قد يظهر لدى هذه الموارد البشرية، فيكتسي بذلك التأهيل أهمية بالغة للفرد و للمؤسسة.

أولا: أهمية التأهيل بالنسبة للمؤسسة: تتمثل فيما يأتي:

- يرفع التأهيل و يحسن من أداء و إنتاجية المؤسسة من خلال زيادة إنتاجية عمالها المتكويين.

- يساهم في تنويع و تطوير منتجات المؤسسة مما يزيد في تنافسيتها.

- يمكن المؤسسة من مسايرة مختلف التطورات الحاصلة في طرق و أساليب العمل و التحكم فيها.

- يحسن من عملية اتخاذ القرار عندما يمس الإطارات في المؤسسة.

- يعمل التأهيل في ربط المؤسسة بمحيطها الخارجي و تكيفه معه.²

- كما يساهم في تخفيض نسب حوادث العمل، و هذا يعود بالفائدة على العامل.

يساهم التأهيل في تحقيق الاستقرار داخل المؤسسة، و ذاك لأن العامل المكون يؤدي عمله بكفاءة و هذا ما يجعله راضيا عن عمله، و يمنحه الاستقرار النفسي، و مقابل هذا يكافأ من قبل المؤسسة بزيادة راتبه و الترقية في منصبه، الشيء الذي يزيد من ولائه للمؤسسة.³

2- أهداف التأهيل الاقتصادي

على المستوى الكلي⁽¹⁾:

¹ - Ferfera (M). Ouchalal (H). Ingénieurs et marche du travail . CREAD . Alger. N°

66/67.2003.P84

² - سهيلة محمد عباس، علي حسين علي، إدارة الموارد البشرية ، دار وائل، عمان، الأردن، 1999، ص109.

³ - محمد فالح صالح، إدارة الموارد البشرية ، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص102.

توجهات السياسة العامة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة فيما يخص إعادة الهيكلة الصناعية يمكن تلخيصها فيما يلي:

• إعداد سياسة اقتصادية (صناعية) تكون قاعدة برنامج دعم وتحضير، وهذا يكون بالتشاور مع مختلف القطاعات الشريكة، بحيث تمثل هذه السياسة أساس لبرنامج السند، والحث على رفع المستوى التأهيلي، آخذة بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل القدرات الوطنية والدولية؛

• وضع آليات عمل تسمح للمؤسسة والهيئات الحكومية من مباشرة الإجراءات المتخذة على المستوى الوسيط والوحدوي؛

• وضع برنامج لتأهيل المؤسسة والمحيط على حد سواء وهو ما يعبر عنه بعلاقة تكاملية؛

• اعتماد برنامج تحسيبي وإعلامي لسياسة التأهيل يستهدف المتعاملين الاقتصاديين بالدرجة الأولى.

2- على المستوى (القطاعي) الوسيط⁽²⁾:

ويتم ذلك من خلال تحديد الشركاء الذين بإمكانهم مرافقة المؤسسة أثناء عملية تأهيلها والتأكد من قدرتها على فعل ذلك ويتعلق الأمر بـ:

• جمعية أرباب العمل للقطاع الصناعي على وجه الخصوص؛

• المؤسسات شبه العمومية؛

• المؤسسات ومراكز المصادر التكنولوجية والتجارية؛

• هيئات التكوين المتخصصة في تنمية وتطوير الإطارات والكوادر الفنية؛

• البنوك والمؤسسات المالية التي تعتبر الشريك الأساسي للمؤسسة في مسيرتها؛

• هيئات تسيير المناطق الصناعية.

إن نجاح أي برنامج للتأهيل مرتبط بمدى قدرة وفعالية الهياكل والأطراف المتدخلة في تنفيذه (هيئات الدعم)، وبالتالي فهذا البرنامج يهدف إلى تحديد الأطراف المتعاملة من حيث إمكانياتها ومهامها، بالإضافة إلى ترقيةها وتكييفها مع عالم الاقتصاد الجديد والمتجدد، أما الإجراءات التي تساعد على تحسين أداء مؤسسات الدعم وبالتالي دعم التنافسية، هي:

• التكوين في مجال منهجية تقييم المشاريع الاستثمارية مع مراعاة الطرق والأساليب الحديثة؛

• منهجية تقييم ومتابعة برامج التأهيل؛

• مراقبة عملية التأهيل بالإضافة إلى لامركزية مهام التنظيم لإدماجها في تطوير عدة هياكل صناعية لتحديد وترشيح ما هو موجود؛

• افتراضات ودراسات الجدوى للهياكل الجديدة والمساعدة في انتشارها بشكل سليم؛

• العمل على ترقية وتطوير الصناعات الأكثر قابلية للاستجابة⁽¹⁾، و يتم هذا من خلال تدعيم الصناعات التي تتوفر على مزايا خاصة تجعلها أكثر تميزا عن الصناعات المنافسة لها، حيث يجب العمل على عدة جهات:

○ تحسين وتطوير رأس المال البشري وهذا من خلال نوعية التكوين وتأهيل الموارد البشرية، بالإضافة إلى تطوير البرامج التعليمية في مختلف المستويات؛ ○ تشجيع الشراكة مع مؤسسات أخرى محلية أو أجنبية.

• تأهيل محيط المؤسسة.

3- على المستوى الجزئي⁽²⁾:

برنامج التأهيل يحفز على تحسين النوعية وليس برنامجا لترقية الاستثمارات أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعية صعبة، فهو يساعد على وضع آليات تحديد نقاط الضعف ومعالجتها، كما انه برنامج طوعي لا إكراهي، وهنا تلعب الدولة دور المدعم لهذه المؤسسة الاقتصادية المستجيبة لمعايير قبول التأهيل، وبالإضافة إلى هذه الأهداف هناك أهداف أخرى تتمثل في:

• تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، وتهدف إلى:

تكييف المؤسسات مع الطرق الحديثة للتسيير وخاصة التحكم في جودة الإنتاج والخدمات، ويقتضي هذا خضوع المؤسسات للمقاييس الدولية الخاصة بالجودة (مقاييس إيزو - شهادة الإشهاد بالمطابقة
• قابلية استمرار المؤسسة:

○ تهدف التنافسية بالسماح للمؤسسة بصيانة حصتها في السوق الداخلية كمرحلة

أولى، ثم السوق الخارجي كمرحلة ثانية، ومن أجل تجسيد ذلك يجب إتباع ما يلي:

- تحديد الاحتياجات الأساسية للمستهلك والمنتج المحلي والأجنبي معا؛
- الحث على تنمية متوازنة ومستمرة للاقتصاد الوطني بالتركيز على الثروات الطبيعية؛
- العمل على التخصص في المؤسسات من أجل التحكم في التكاليف وعدم تشتيت قدراتها؛

- تطوير الشراكة الدولية تدريجيا بغية الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي؛
 - مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إعادة انتشارها والتوسع والتنوع.
- استحداث مناصب الشغل: من خلال الأموال المخصصة لتنفيذ برنامج التأهيل وبالرغم من قلتها، إلا أنها ستعمل على الحفاظ على مناصب الشغل، بل تتعداه إلى الرفع من مستوى عرض الشغل والتخفيض الفعلي من البطالة إلى أقصى نسبة ممكنة.
- وفي الأخير، نقول أن سياسة التأهيل تركز على إنجاز تشخيص للإستراتيجية الشاملة(*) stratégie globale ووضع استراتيجيات ملائمة تضمن النجاعة والتنافسية وتنفيذ التدابير المادية وغير المادية، كما يهدف التأهيل إلى توزيع المعرفة على المستوى كل هيكل من أجل مردودية أفضل لعوامل الإنتاج خاصة العمل ورأس المال، وذلك من خلال "الانسجام" بين مختلف الوظائف التي تساهم في تحقيق إنتاج أو خدمات أكبر.
- ويقتضي اكتساب مناهج العمل ذات الصلة باقتصاد السوق من خلال مقاربات وتصورات وطموحات واستراتيجيات تستند إلى معايير التنافس

المطلب الثاني متطلبات نجاح عملية تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

- الفرع الأول** لضمان نجاح عملية التأهيل لابد من إرفاقها، إلى جانب الشروط التالية:
- 1- فترات انتقالية ضرورية من أجل السماح للمؤسسات من امتلاك الوقت الكافي للتكيف مع الانفتاح الكلي على السوق (اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد الأوروبي وتونس والمغرب ينص صراحة على التدرج في التحرير حتى الوصول إلى غاية سنة 2010)؛
 - 2- لتفادي أثر التفكك الصناعي يجب أن يقوم البلد بمنافسة الحكومة مع المتعاملين الاقتصاديين من أجل إيجاد إجراءات مرافقة ومساعدات ملائمة؛
 - 3- كل مؤسسة يجب أن تعمل على بذل جهود التكيف اللازم، والالتزام ببرامج تأهيل للوصول إلى مستوى أدنى من التنافس والعمل من أجل الحفاظ عليه وذلك بالعناصر المولية:

أ- **تأهيل العنصر البشري:** باعتبار أن مخرجات النظام التعليمي والتكويني هي مدخلات الجهاز الإنتاجي، أصبح لزاما على المؤسسات منح العنصر البشري الذي هو أساس العملية الإنتاجية، اهتماما خاصا يتجسد من خلال اتخاذ تدابير وإجراءات من شأنها الرفع من كفاءته، يأتي في مقدمتها زيادة الاهتمام بالموارد البشرية وضرورة الاستثمار فيها، إجراء دورات تكوينية بانتظام تتمشى بصفة آنية مع التحولات في ميدان التسيير، الإنتاج، التسويق... الخ، والسعي للاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية الرائدة للاستفادة من الخبرات والمعارف، والعمل على ترسيخ ثقافة التكافل بين أفراد المؤسسة، وتنمية روح التبادل الحر للمعلومات والمعارف.

ب- **تأهيل المحيط وتدعيم البنية التحتية:** لا يمكن لأي مؤسسة النشاط بمعزل عن محيطها تأثيرا وتأثرا، فهي في تبادل مستمر سواء مع الزبائن أو الموردين من خلال عمليات البيع والشراء، أو مع البنوك من خلال عمليات التمويل والقرض والادخار، مع مؤسسات التأمين من أجل الضمان، مع مختلف الإدارات (الجمارك، الضرائب... الخ) للاستفادة من الامتيازات ودفع الحقوق والالتزامات، لذا فإن عملية تأهيل المحيط بالإضافة إلى تدعيم البنية التحتية، يشكلان أمران ضروريان لتمكين المؤسسة من تحسين أدائها والوصول إلى رفع قدراتها الإنتاجية وتحسين تنافسيتها.

ج- **تأهيل النظام المالي والمصرفي:** بطء التعاملات والتدخلات، نسبة الفوائد المرتفعة، القرارات المترددة وكثرة التقلبات، الإجراءات الإدارية المعقدة، هي صورة بسيطة عن وضع الجهاز المصرفي الجزائري، الذي يعيق انطلاق، تنمية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، لذا يتحتم إصلاحه وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي، عن طريق الرفع من مستوى موظفيه، تحسين نوعية الخدمات، إرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد على معايير موضوعية وتجارية في منح القروض البنكية، بعث البورصة وتنشيط السوق المالية.

د- **الاهتمام بالبحث العلمي والحصول على التكنولوجيا:** أصبحت المصانع في البلدان المتقدمة تعتمد بشكل أساسي على الأنظمة الرقمية، وعوض اقتصاد المعرفة، كمصدر للثروة، اقتصاد العضلات ورأس المال، فأخر الدراسات تشير إلى أن المعرفة العلمية والتكنولوجية أضحت تمثل 80% من اقتصاديات العالم (20% الباقية هي حصة رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية)، وهكذا أصبح من ضروري على المؤسسات الاقتصادية مواكبة هذا التحول

ومضاعفة الاستثمار في مجال البحث والتطوير والتحكم التكنولوجي باعتباره أساس بناء قدرتها التنافسية، وتفعيل دور مخابر البحث الجامعية ومراكز البحث الأخرى ووضع الآليات المناسبة حتى تصبح بمثابة حاضنات أعمال التكنولوجيا، وتوطيد الصلة بين المحيط العلمي والمحيط المؤسسي.

هـ - تأهيل المحيط القانوني (مشروع قانون ترقية الاستثمار 2022)

إعادة إصدار قانون جديد من أساسه، لترقية الاستثمار، يركز على: تكريس مبدأ حرية الاستثمار والمبادرة. استقرار الإطار التشريعي، للاستثمار، لمدة لا تقل عن عشر سنوات. تبسيط الإجراءات وتقليص مساحة السلطة التقديرية، للإدارة في مجال معالجة ملفات الاستثمار، ولاسيما تلك التي تعتمد على التمويل الذاتي. تعزيز صلاحيات الشباك الوحيد، في معالجة ملفات الاستثمار، ضمن آجال محددة. اقتصار الامتيازات والحوافز الضريبية، على توجيه ودعم الاستثمار في بعض القطاعات أو المناطق، التي تحظى باهتمام خاص، من الدولة دون غيرها. اعتماد مقارنة براغماتية، في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تراعي استقطاب الاستثمارات، التي تضمن نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل. حول مشروع تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

و - تأهيل محيط المؤسسة:

1-1-1 جاذبية الدولة المضيفة كمطلق أساسي لنجاح عملية التاهيل :

يمكن تعريف الجاذبية على أنها قدرة الدولة على جذب مختلف العوامل الاقتصادية وعوامل الإنتاج المتنقلة (العمل ورجال الأعمال ورؤوس الأموال) لفترة زمنية معينة. في هذا المعنى هي انعكاس أداء دولة معينة ويمكن اعتبارها من بين عوامل التنافسية تطبيقها يستوجب النظر في التفاعل بين ثلاث عوامل:

أ- عولمة صناعية بالموازاة مع عولمة مالية في عالم حيث المبادلات التجارية والعملية الإنتاجية متزايدة عبر الحدود الوطنية

ب- استقطاب الاقتصاد

ج- طرق تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة (فليس المؤسسات العملاقة فقط

التي لها القدرة على الاستثمار في عدد كبير من الدول).

1-2 الشراكة الأجنبية كدعامة أساسية لنجاح عملية تاهيل المؤسسة وانتقالها الى

لأسواق الدولية

تعتبر إستراتيجية الشراكة من بين الوسائل الفعالة التي تلجا إليها المؤسسة لتطوير إمكانيتها ورفع مستوى إنتاجها ماديًا وماليًا وتعتبر عاملاً مهماً للدخول إلى الأسواق الدولية

✓ الدوافع المؤدية للشراكة الدولية للأسواق

1-انفتاح أكبر على جميع الأسواق بغرض تسويق منتجاتها وترويجها

2-التطور التكنولوجي و تقليص تكاليف الأبحاث التكنولوجية

3-مواجهة التغيرات المتواترة للمحيط أو نمط التغيير

1-3 اكتساب المؤسسة لمعايير الجودة العالمية كاساس للنجاح دوليا

✓ تعريف نظام الإيزو 9000 : هي المواصفة القياسية النابعة من المنظمة العالمية

للتقييس ISO

International, For Standardization, Organization

"بأن الإيزو لما يرتبط بالجود فهو جملة الخصائص الكلية التي يحملها المنتج خدمة و

قابلية لتحقيق الاحتياجات و الرضا والمطابقة للغرض ISO 9000, 2000 "

الهيئات المشهورة عالميا والمكلفة بإصدار معايير تتواءم مع ظروف الجودة والمعايير

الأكثر تطورا على المستوى العالمي من بينها

الجمعية الفرنسية للمعايير AFNOR Association Française de Normalisation

المعهد الأمريكي الوطني للمعايير ANSI American National Standards Institute

المعهد البريطاني للمعايير BSI British Standards Institute

المعهد الألماني للمعايير DIN DeutscheInstitut Fir Normung

أما على المستوى المحلي نجد المعهد الجزائري للمعايير Institut Algérien de

Normalisation

✓ أهمية نظام الإيزو 9000 :

أن المنظمة التي تم منحها شهادة الإيزو تتسم بالثقة من قبل العملاء والموردين

إن الحصول على شهادة المطابقة ISO9000 من شأنه أن ينتج للمنظمة المعنية بدخول

الأسواق المحلية والدولية وتمكينها من المنافسة وتطوير الأداء لدى المنظمة

تحقيق الأرباح المستهدفة من قبل المنظمات المختلفة مما يؤدي إلى رواج السلع والخدمات

تقليل التكاليف من خلال التقليل من التلف والفاقد وإعادة التصنيع
إطالة العمر الاقتصادي للمنظمة في الأسواق من خلال تزايد الثقة بالمنتجات المقدمة

• مكونات عائلة الإيزو 9000

تتكون مجموعة الإيزو 9000 من مواصفات محددة حسب مجال استخدامها كمواصفات إرشادية عامة ومواصفات تأكيد الجودة للأغراض الخارجية ومواصفات لتأكيد داخليا:

- مواصفة ذات الرقم ISO9000 وتتضمن إرشادات الاستخدام، وتتطوي على جميع الصناعات

- مواصفة ذات الرقم ISO9001 تتضمن نموذج توكيد الجودة في التصميم والتطوير والإنتاج

تشمل هذه المواصفة ما يجب أن تكون عليه نظام الجودة في الشركات الإنتاجية والخدمية من التصميم وصولاً إلى خدمات ما بعد البيع.

- مواصفة ذات الرقم ISO9002 وهي نموذج لتوكيد الجودة في الإنتاج والتركيب والخدمة تغطي هذه المواصفة من حيث المتطلبات 300 عنصر.

- مواصفة ذات التقييم ISO9003 وهي نموذج لتأكيد الجودة في التفتيش والاختبار النهائيين وتغطي المواصفة 16 عنصر وتشمل 200 مطلب من خلال هذه المواصفة يكون الزبون على ثقة بأن المنتج المطلوب توريده يكون مطابقاً للمتطلبات المحددة.

- مواصفة ذات التقييم ISO9004 تتضمن مجموعة إرشادات عن مفهوم عناصر إدارة الجودة ومنظومة الجودة وهو بذلك يختلف عن الإيزو 9001، 9002، 9003 حيث أن المواصفات السابقة تعاقدية.

- تتضمن صيغة الالتزام من طرف المورد أو المصنع تجاه الزبون ويمنح عنها شهادة بينما النموذج.

- ISO9004 هي إرشادات ليست ملزمة ولا يمنح عنها شهادة وبالتالي فإن معايير منظومات الجودة التي تتجم عنها شهادات هي 9001، 9002، 9003.

الفصل الثاني

برامج التأهيل في الجزائر والنتائج المسفرة
عنها - دراسة حالة مجمع توسيالي للصلب

تمهيد:

عرفت الجزائر خلال الفترة 2001 2019 خمس برامج تنموية أساسية تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001 2004 لبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005 2009 ، البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010 2014 ، برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015 2019 ، وأخيرا النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2016 2030 رصدت الجزائر لهذه البرامج التنموية مبالغ مالية ضخمة والتي كانت تهدف من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني لتحسين معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر والبطالة، ودعم التنمية الاقتصادية.

تمكنت هذه البرامج التنموية من تحقيق نتائج ايجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تفتقر للفعالية لاعتمادها المفرط على عائدات المحروقات المعرضة للصدمات من فترة لأخرى مما يؤثر سلبا على تحقيق أهدافها، وهذا ما يتطلب حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال إصلاحات اقتصادية عميقة من شأنها خلق الثروة خارج قطاع المحروقات.

فما هي مختلف البرامج التنموية التي عرفت الجزائر منذ سنة 2001 حتى 2019 ؟

وكيف أثرت على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

المبحث الأول : برامج التأهيل و النتائج

في إطار الوضعية الجديدة التي تشهدها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومواصلة نهج الإصلاحات المتبعة منذ عشرينين ونيف، تظهر أهمية برنامج التأهيل الذي سنتعرض لمحتواه في هذا المبحث مع توضيح النتائج المسفرة عنه

المطلب الأول برامج التأهيل في الجزائر

في هذا المطلب سنتطرق الى محتوى مختلف البرامج التي تبنتها الجزائر لتأهيل المؤسسات الاقتصادية .

الفرع الأول : برامج التأهيل:

1-البرنامج الوطني لتأهيل الصناعي: ويتكون من :

أ- برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ب-برنامج التأهيل مع الاتحاد الاوروبي MEDA 1-MEDA2

ج-برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

د-برنامج التنمية الخماسي (2010 -2014)

هـ- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 -2019)

د-النموذج الجديد للنمو (2016-2030)

2- . البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الجزائرية الاقتصادية:

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الاقتصادية لاسيما المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الاقتصادية في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.¹ ولقد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحلها منذ بداية سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه، في إطار تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني من خلال تحسين ودعم تنافسية المؤسسات

¹ : القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادر

بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص 07.

الاقتصادية واكتسابها لعناصر التسيير الراشد باعتماد التقييس والابتكار التكنولوجي.¹ ويمتد على مدار 06 سنوات ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الاقتصادية حيث تقدر الميزانية المخصصة له ب 06 مليار دج.²

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في التالي:³

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الاقتصادية ؛
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الاقتصادية وتحسين تنافسياتها؛
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج؛
- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية ؛
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الاقتصادية من أجل تحسين تنافسياتها.

ومنذ بداية البرنامج وإلى غاية ماي 2010 فقد تم تسجيل النتائج التالية:⁴

1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أبدت رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة أما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل. ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص استراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل. وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها: التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية.

3.- برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الجزائرية الاقتصادية:

قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الإتحاد الأوروبي بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الاقتصادية ، ويتمثل هذا الاتفاق في برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الاقتصادية التي تشغل أكثر من 20 عامل و التي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات

¹ : مصطفى بن بادة، استحداث 200 ألف مؤسسة مصغرة توفر مليون منصب شغل، جريدة الشروق اليومي بتاريخ 04 جوان 2009، العدد 2628، ص 07.

² : Mustapha Ben Bada, Op,cit, P 32.

⁴ رشيد موساوي، نتائج البرنامج الوطني للتأهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 13/11/2010، ص ص 04-05.

الصناعية للتمكن من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية، وتقدر الميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج بمبلغ 62,9 مليون يورو، 57 مليون يورو ممولة من طرف الإتحاد الأوروبي.¹

ويرتكز هذا البرنامج على تحقيق ثلاثة أهداف هي:²

أ- الدعم المباشر للمؤسسات الاقتصادية من خلال القيام بعمليات التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات، إضافة إلى دعم تكوين مسيري هذه المؤسسات؛

ب- دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية من خلال وضع وتنفيذ عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من أجل مساندة ودعم المؤسسات التي تدخل في نشاطات التأهيل والتطوير إضافة إلى دعم المؤسسات المالية في نشاطاتها؛

ج- دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الدعم المؤسسي ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية والمهنية في إعداد إستراتيجية لتطوير المؤسسات الاقتصادية ، وكذا الدعم التقني المتخصص من أجل التأهيل وانجاز الدراسات وتنظيم الندوات والملتقيات من أجل تحسين المحيط المؤسسي.

وفي نهاية البرنامج وحسب التقرير النهائي الصادر في ديسمبر 2007 فقد تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، ولقد تم الدخول الفعلي ل 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65 % من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي باقي المؤسسات عن المواصله في إجراءات البرنامج في تردد مسئولي المؤسسات في متابعة الإجراءات، إضافة إلى الصعوبات المالية، وكذا سوء تنظيم هذه المؤسسات وعدم شفافية التسيير.³

وحسب تصريح وزير القطاع السيد مصطفى بن بادة فإن الاتحاد الأوروبي أشاد كثيرا بنجاح برنامج ميدا الأول، الأمر الذي شجع على الدخول في برنامج ميدا 2 الممتد من 2008 إلى 2010 إلا أنه تأخر الشروع في تطبيقه حيث تم الانطلاق فيه يوم 5 ماي

¹ : Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne (ce que vous devez savoir), Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, octobre 2005, P 32.

² : Mustapha Benbada, la Mise à Niveau des PME/PMI, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Novembre 2006, P 08.

³ : Programme d'appui aux PME/PMI: Des résultats et une expérience a transmettre, Rapport final: Euro Développement PME, Ministère de la PME, Algérie, Décembre 2007, P27.

2009، حيث تضمن هذا البرنامج تقديم دعم مباشر للمؤسسات الاقتصادية ، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إلى جانب دعم النوعية في إنتاجها، من خلال إرساء نظام النوعية والقياسية على مستوى تلك المؤسسات، بما يمكنها من الاستفادة من الاتفاقيات الدولية لا سيما مع الاتحاد الأوروبي.

4-برنامج ميدا MEDA

على أثر إعلان برشلونة تم تحديث إجراءات التمويل عن طريق برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأورو- متوسطة سمي ببرنامج ميدا (MEDA) (Les mesures d'accompagnement financières)، بالإضافة إلى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) وهما آليتان جديدتان للتمويل أو المساعدات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي إلى دول جنوب وشرق المتوسط، فهي مساعدات مالية يشترط فيها تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، إجراء تصحيحات هيكلية مستمرة، احترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في هذه الدول، ولا تمنح هذه المساعدات لكل دولة كما هو الحال في السابق (البروتوكولات المالية) بل حسب المشاريع المقترحة و إمكانات على الاستيعاب (Les capacités d'absorption)، كم أن هذه المخصصات يمكن إعادة تخصيصها إن لم يتم استغلالها كاملة.¹

لقد تم تخصيص مبلغ 3.435 مليار أورو من ميزانية الاتحاد (تم صرف مبلغ 890 مليون أورو فعلا فقط)، مرفقة بمبلغ 4.672 مليار أورو في شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار وهذا للفترة الممتدة ما بين (1995-1999)، وتم تخصيص ما يقارب 90% من القروض والمساعدات بشكل ثنائي و 10% الباقية تم توجيهها لتمويل مشاريع التعاون الجهوي، و تمنح هذه المبالغ حسب الأولوية ، كالمساهمة في التحول الاقتصادي للدخول في منطقة التبادل الحر و تحسين التنافسية، تطوير المبادلات على المستوى الجهوي، و تخفيف عبئ الانتقال على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي ، و كانت المبالغ موزعة كما يلي 600 مليون أورو من المجموع أي بنسبة 20% من مجموع الالتزامات للدفع المباشر لبرنامج التصحيح الهيكلي.

¹ مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الاقتصادية في منتدى الشروق، استحداث 200 ألف مؤسسة مصغرة توفر مليون منصب شغل، 03 جوان 2009،

www.echoroukonline.com/ara/national/37548-200.html تم التحميل بتاريخ 2011/07/10

- للاستثمار 1035 مليون أورو بنسبة 30% من مجموع التزامات MEDA، للتعاون الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص بما فيها عمليات رأسمال- مخاطرة التي يشرف عليها البنك الأوروبي .
 - 1 مليار أورو، 29% من مجموع التزامات ميدا لترقية القطاع الاجتماعي (الصحة، التربية، الصناديق الاجتماعية)، وهذا من أجل تخفيف الآثار الناتجة عن التحول الاقتصادي.
 - 235 مليون أورو أي بنسبة 7% من مجموع التعهدات الإجمالية لـ MEDA لتنمية النشاطات المتعلقة بمجال البيئة.
 - 418 مليون أورو أي بنسبة 12% من برنامج MEDA للمشاريع الجهوية .
- منها 6 برامج كبرى ذات أولوية وهي التعاون الصناعي، البيئة، المياه، الطاقة، النقل ومجتمع الإعلام بالنسبة للجانب الاقتصادي، 3 برامج يراد تنفيذها وهي الثقافة، السمي البصري والشباب فيما تعلق بالجانب الثقافي، بالإضافة إلى تنظيم ندوات التكوين بالنسبة للدبلوماسيين، تبادل المعلومات على أساس الاتفاقيات الدولية بخصوص حقوق الإنسان، التعاون في مجال الحماية المدنية.
- أما بخصوص القروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) نجد مشروع تحسين معالجة المياه القذرة وتسيير المياه في مصر، لبنان، الأردن، المغرب وفلسطين، إجراءات التقليل من التلوث وعصرنة نظام الرقابة في المجال الجوي في المطارات الجزائرية*.
- فإجراءات برنامج MEDA ، ترجع إلى سهر اللجنة الأوروبية التي تمثل الجهاز التنفيذي لميزانية الإتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي والمالي، لتمويل المشاريع التي تدخل في إطار البرنامج الوطني أو الجهوي وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء، و بإتباع أساليب معينة تتمثل في طرح المشاريع ثم إشهارها عن طريق المزايدات من الطرف المعني للمشروع وهي الوزارة التقنية المؤهلة في البلد المستفيد أو هيئة لامركزية تؤسس في دول جنوب وشرق المتوسط (وهي بعثة أو وفد من الإتحاد الأوروبي مرفق بخبراء لمتابعة المشاريع (Meda Teams).

* من بين المشاريع الممولة عن طريق هذا الصندوق (ميدا) نذكر برنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي في المغرب، تونس، الجزائر والأردن، والصندوق الاجتماعي لخلق مناصب شغل في مصر، تجديد وتطوير الإدارة العامة في لبنان وبرنامج التنمية الريفية في المغرب.

تجدر الإشارة إلى أن النفقات الاجتماعية والسياسية كانت أقل أهمية في التزامات MEDA من حيث الحجم، رغم آثار الاختلالات الاجتماعية والسياسية الناتجة عن عملية التحويل الاقتصادي والتحرير التجاري.

و يركز تدخل البنك الأوربي للاستثمار على تمويل المشاريع الخاصة بالهيكل القاعدية، أما برنامج ميدا فيقدم مساعدات غير قابلة للاسترجاع بينما التحويلات الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار هي عبارة عن قروض بمعدلات فائدة مخفضة (2%-3%)، ويتم توزيع هذه الموارد بموجب برنامجين¹ :

أ- البرنامج الوطني التأشيري (PIN) Programmes indicatifs nationaux

أين يتم تحديد المجالات ذات الأولوية بمشاركة الدول المتوسطة المستفيدة تتبع فيه برامج وطنية لمدة 03 سنوات (البرامج التأشيرية الأولى 1996-1999 ثم البرامج التأشيرية الوطنية الثانية 2000-2003)، و يشترط مطابقتها لمخططات التمويل لمدة 03 سنوات كما تراجع سنويا بدلالة النتائج المتوصل إليها.*

ب- البرنامج التأشيري الجهوي (PIR) programmes indicatifs régionaux

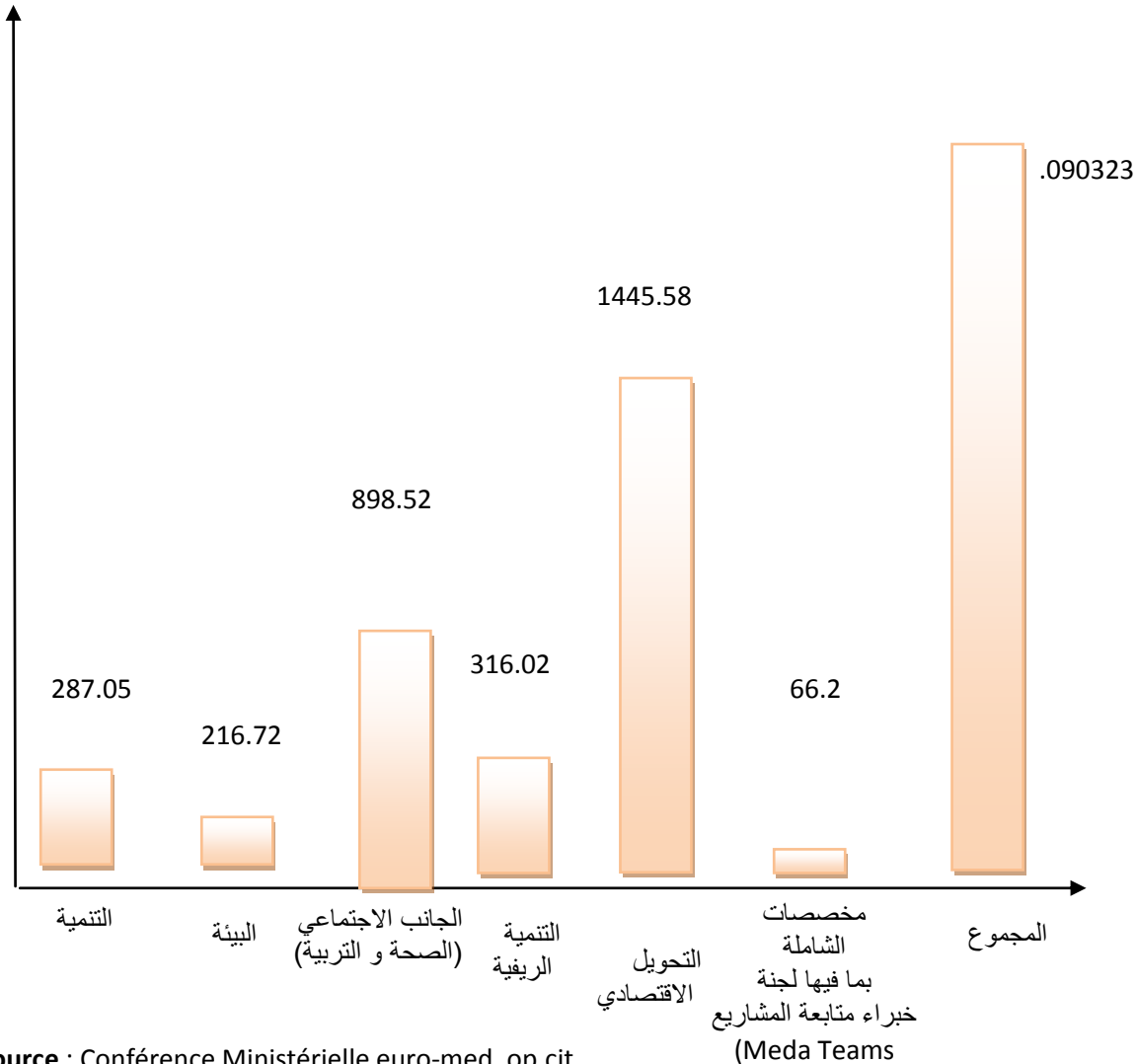
تحدد فيه مجالات التعاون الجهوية بالتشاور مع اللجنة الأورو متوسطية (التي تمثل 27 دولة متوسطة)، و تم اعتماد أول برنامج تأشيري جهوي سنة 1997 لمدة سنتين ثم البرنامج الثاني (2000-2003) لمدة 3 سنوات.

لقد تم تخصيص أكثر من 45% من موارد صندوق (MEDA) ما بين الفترة (1995 - 1999) لدعم عملية الانفتاح الاقتصادي وإقامة منطقة للتبادل الحر، العمل على إيجاد وتوفير محيط مشجع لتنمية القطاع الخاص وإعادة الهيكلة الصناعية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الخصخصة وترقية الاستثمارات وإصلاح الإدارة وتوحيد المعايير وإصلاح النظام المصرفي والمالي، فالغلاف المالي المخصص في إطار برنامج (MEDA) للانتقال الاقتصادي خصص نصفه (1/2) لدعم عملية التصحيح الهيكلي (715 مليون أورو أنفقت ما بين 1996 - 1999) أي ما يعادل 22% من إجمالي موارد (MEDA)، والملاحظ أن تخصيص هذه الأموال في إطار تسهيلات التعديل الهيكلي (FAS) تمت

* ينبغي الإشارة إلى أن المساعدات المالية الثنائية تخصص فقط للدول المتوسطة التسعة (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، سوريا، الأردن، لبنان، تركيا)، أما قبرص، مالطا وإسرائيل فلم تستفيد إلا من المخصصات الموجهة للتعاون الجهوي بسبب اختلاف مستويات المداخيل.

بالتشاور مع المؤسسات الدولية (BM,FMI) بنفس الشروط التي تفرض من قبل هاتين الهيئتين على الدول المدينة وبواسطة أقساط، حيث يمنح القسط الأول عند الشروع في الإصلاحات أما القسط الثاني فهو مرتبط أو مشروط بنسبة التقدم أو الإنجاز، أما بخصوص المشاريع التي تعتبر ضرورية لعملية التنمية (الهياكل القاعدية، التنمية الريفية ...الخ) فهي الأخرى أدرجت ضمن المشاريع ذات الأولوية، فشكلت مشاريع التنمية الريفية والبيئة على سبيل المثال ما يقارب 17% من التزامات MEDA ما بين (1995 – 1999).¹

الشكل 01: يوضح التوزيع المتراكم حسب القطاعات للفترة (1996-1999) (بمليون أورو)



Source : Conférence Ministérielle euro-med, op.cit.
Commission Européenne

و عن صعوبات تنفيذ مخصصات برنامج (MEDA)، نجد أن الاختلاف في التخصيص الجغرافي لموارد الاتحاد الأوروبي لا يرجع للأولويات الممنوحة لبعض الدول وإنما لوتيرة الإصلاحات التي تم الشروع فيها ونسبة التقدم في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقيات الشراكة¹، إذ نجد أن المغرب وتونس أظهرتا طاقات امتصاص قوية من هذه المساعدات حيث حصلت على 36% من موارد MEDA تم الاستفادة منها ما بين الفترة (1995-1999)، كما لم تستفد الجزائر إلا بنسبة 14% من مجموع التعهدات من موارد صندوق (MEDA)، لتأخرها عن توقيع اتفاق الشراكة، باستثناء قطاع المحروقات الذي استفاد من قرض من البنك الأوروبي للاستثمار بـ 330 مليون أورو سنة 1997، أما سوريا فلم تحصل إلا على 3% من موارد الصندوق (MEDA)، ولم تأخذ أي قرض من البنك الأوروبي للاستثمار.

***الجدول (01) المدفوعات الفعلية للمساعدات المالية للدول العربية (1995-1999) (بـمليون أورو)**

البلد	المساعدات المالية المخصصة (التعهدات)	% إلى مجموع الإلتزامات	المدفوعات الفعلية من المساعدات	% المدفوعات إلى إجمالي المخصصات	عدد السكان (مليون نسمة)	أورو / بالنسبة لكل شخص
الجزائر	164	4.8%	30	18.2%	30	5.5€
مصر	686	20%	157	22.8%	61.4	11€
الأردن	254	7.4%	108	42.5%	04.6	55€
لبنان	182	5.3%	01	0.5%	04.2	43€
المغرب	656	19%	127	19.3%	27.8	24€
سوريا	99	2.8%	0	0%	15.3	06€
تونس	428	12.5%	168	39.2%	09.4	46€
فلسطين	111	3.2%	54	48.6%	02.3	48€
بقية	855	25%	230	27%	-	-
المجموع	3435	100%	890	26%	-	-

cit. .Source : Conférence Ministérielle euro-med, op

من خلال قراءة الجدول، نجد أن الأهمية لا تكمن في المخصصات المالية للمساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي، وإنما في المبالغ المالية المنفقة فعلا من هذه المخصصات و آثارها على برامج التنمية الاقتصادية في الدول المستفيدة، إذ أكبر نسبة من هذه المبالغ استفادت منها السلطة الفلسطينية بنسبة 48.6%، تليها الأردن بـ 42.5% ثم تونس بـ 39.2%، مصر بـ 22.8% ثم المغرب بـ 19.3%، الجزائر بـ 18.2%، أما لبنان فقد حصلت على 0.5% فقط من المبالغ المخصصة لها، في حين لم تحصل سوريا على أي مساعدات مالية خلال الفترة (1995-1999).

اتسمت المساعدات الممنوحة بالبطء والتعقيد في الإجراءات، و يرجع ذلك إلى ضعف طاقات الاستيعاب لدى الدول المتوسطة، مدة تنفيذ المشروع و طبيعته (التي تتراوح ما بين سنتين إلى 08 سنوات)، نقص تأطير الموظفين لدى المجلس الأوروبي لتسيير كافة الإجراءات، و الثقل البيروقراطي للإجراءات، فعلى سبيل المثال سنة 1996 نص قرار المجلس الأوروبي على تخصيص 900 مليون أورو في حين نجد أن المبلغ الذي تم تخصيصه فعلا هو 403 مليون أورو و لم يصرف منه إلا مبلغ 50 مليون أورو¹، لكن تم تدارك هذا التأخر سنتي (1998-1999) فاستفادت المنطقة المتوسطة خلال هذه الفترة من 1.8 مليار أورو منها 60% كإعانات ممنوحة من ميزانية الاتحاد الأوروبي و 40% في شكل قروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، حيث ساهم صندوق MEDA سنة 1999 بمقدار 937 مليون أورو منها 56 مليون أورو خصصت لدعم اتفاقيات السلام² هذا ما يبينه الجدول الموالي:

¹ Étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, Ministère de la PME

P 05. et de l'Artisanat, Algérie, Octobre 2003,

الجدول 02: الالتزامات والمدفوعات السنوية لبرنامج (MEDA) خلال (1995-1999) (بمليون أورو)

السنوات	التعهدات	المدفوعات	%
1995	173	50	29%
1996	403	155	38%
1997	981	211	22%
1998	941	231	25%
1999	937	243	26%
المجموع	3435	890	26%

و عليه اقترح المجلس الأوروبي إعادة النظر في البرنامج وسير هذا الصندوق خلال المرحلة الثانية أي برنامج (MEDA II) الذي يغطي الفترة (2000-2006)، أين خصص مبلغ 5.35 مليار أورو ، بالإضافة إلى مبلغ 6.425 مليار أورو كقروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار ومليار أورو إضافي أي بمبلغ إجمالي 12.75 مليار أورو للفترة (2000-2006)¹، و يتم ذلك بإتباع تدابير جديدة² كوضع كل دولة برامج تأشيرية متعددة السنوات يعاد النظر فيها كل سنتين أو ثلاث سنوات، برمجة المشاريع لعدد محدود من الأولويات يتم تحديدها بالتشاور مع الدول المستفيدة في إطار إستراتيجية متعددة السنوات، ووضع مخططات مالية تعبر عن الأولويات المحددة من طرف كل دولة متعاقدة.

¹ المرجع السابق ص 08 .

جدول 03: الإعانات الممنوحة في إطار برنامج صندوق دعم الشراكة الأورو متوسطية للدول العربية المتوسطية (جدول قارن) الوحدة: (بمليون أورو)

ميدا II												%	ميدا I		البلد
2004-2000		2004		2003		2002		2001		2000		P/E	1999-1995		
P	E	P	E	P	E	P	E	P	E	P	E		P	E	
74.7	232.8	42	51	15.8	41.6	11	50	5.5	60	0.4	30.2	18	30.2	164	الجزائر
327.6	350.3	93.3	72.5	60.3	81.1	80.6	100	62.2	--	31.2	96.7	49	54	111	فلسطين
360.1	353.5	150.6	159	56.9	103.8	25.7	78	62.5	--	64.4	12.7	23	157.1	686	مصر
242.6	204.4	50.6	35	46.9	42.4	49.7	92	10.9	20	84.5	15	43	108.4	254	الأردن
103.4	73.7	40.9	18	24.1	43.7	5.7	12	2	--	30.7	--	1	1.2	182	لبنان
443	677.1	157.7	151.8	102.4	142.7	101.9	122	41.1	120	39.9	140.6	19	127.6	656	المغرب
39	135.7	18.2	53	10.1	0.7	8.5	36	1.9	8	0.3	38	0	0	99	سوريا
317.7	328.6	74	22	69.3	48.7	89.5	92.2	69	90	15.9	75.7	39	168	428	تونس
1908.1	2356.1	627.3	562.3	385.8	504.7	372.6	582.2	255.1	298	627.3	408.9	25	646.5	2.580	مج ثنائي
477.8	739.8	173.8	135.3	111.9	110	81.4	29.4	62.7	305.3	48	159.8	48	228.8	480	تعاون جهوي
2.386	3.096	801.1	697.6	497.7	614.7	454	611.6	317.8	603.3	315.3	568.7	29	875	3.060	الإجمالي
		115%		81%		74%		53%		55%					P/E %

1

¹ : Euromed, « Un programme de travail pour relever les défis des cinq prochaines années », communication de la commission au conseil et au parlement européen, dixième Anniversaire du Partenariat euro-med, Report N° 89, 14/05/2005, sur le site :http://www.europa.eu.int/comm/external-relations/euromed/publication/2005/report_89_en.pdf, consulté le: 24/06/2009.

إن برنامج I MEDA لسنة (95-99) رصد مبلغ الالتزامات المخصصة للدول المغاربية الثلاثة بـ 1248 مليون أورو، وأن المبالغ المدفوعة فعلا هي 325.8 مليون أورو أي نسبة التعهدات إلى المدفوعات تمثل 26%، و وصل مبلغ التعهدات المقررة بالنسبة للدول المشرقية في إطار البرنامج نفسه فبلغ 1.332 مليون أورو، وأن المبالغ المدفوعة فعلا هي 320.7 مليون أورو، أي بنسبة 24.08 %، في حين نجد أن برنامج MEDA II ولمدة أربع سنوات (2000-2004) حصلت الدول المغاربية فيه على مبلغ الالتزامات 1238.5 مليون أورو، أما المبلغ الإجمالي للمدفوعات فبلغ 835.4 مليون أورو أي بنسبة 67.45%، و استفادت نظيرتها المشرقية من 1.117.6 مليون أورو من الالتزامات المخصصة، أما المبلغ الإجمالي للمدفوعات فبلغ 1.072.7 مليون أورو أي بنسبة 95.98 % وهي نسبة إنجاز معتبرة مقارنة مع برنامج ميدا I .

5- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

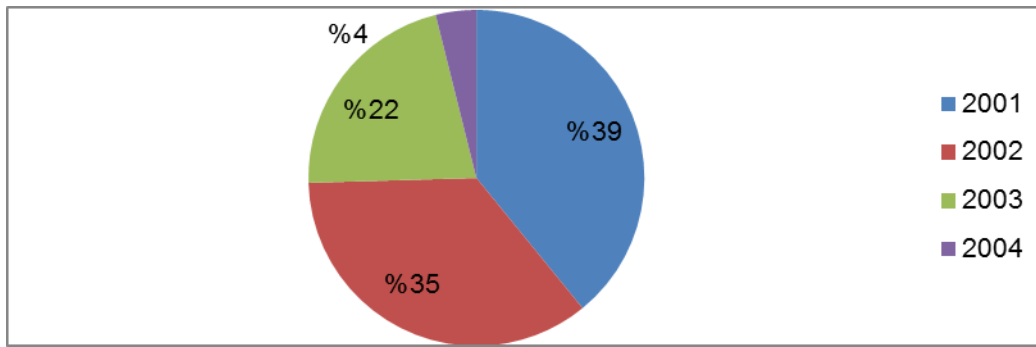
تعريف برنامج الانعاش الاقتصادي (2001- 2004): برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثم إرات العمومية متوسط الأجل امتد لأربع سنوات (2001 2004)، أعلن عنه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أبريل 2001 بمخصصات م إلية أولية قدرها 525 مليار دينار جزائري م إ يعادل 7 مليار دولار خصص أساس الدعم نفقات التجهيز ويستهدف البرنامج الوصول إلى معدلات نمو سنوية تتراوح بين 5% و 6%؛ ويتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثم إر سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي و رفع مستوى التشغيل، مم إ ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص البطالة¹.

الجدول (4): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي

السنوات	المبالغ إلية (مليار دج)	نسبة المبالغ %
2001	205,40	39,10
2002	185,90	35,41
2003	113,20	21,56
2004	20,50	3,90
المجموع	525	100

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

الشكل (2): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول نلاحظ أن سنتي 2001 و 2002 تأخذان أكبر المبالغ الم إلية المخصصة في البرنامج، ويعود السبب في ذلك إلى محاولة إعطاء دفعة قوية للبرنامج، ومن جهة أخرى التعجيل في تنفيذ البرنامج وذلك نتيجة الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني

6-برنامج التنمية الخماسي 2010 -2014:

أ- تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 -2014): خصصت الجزائر خلال الخمس سنوات غلافًا م إليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار أي م إ يعادل 21214 مليار دج وتمت دراسة هذا البرنامج والموافقة عليه يوم 24 م إي 2010 بعد مجلس الوزراء.

ب- أهداف وخصائص برنامج التنمية الخماسي الاقتصادي (2010 -2014): يهدف البرنامج الخماسي للتنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:ⁱⁱ

➤ تخفيض البطالة في الاقتصاد الوطني من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل؛

➤ دعم التنمية البشرية والتي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية وذلك من خلال تزويد الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة.

➤ فكال عزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروف معيشتهم.

➤ تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي.

7 -برنامج الخماسي للتنمية 2015- 2019.

أ- تعريفه: يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا

البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015/2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015/2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 193- (1302). وقد خصص مبلغ قدر ب40مليار دج في 2010، مقابل مبلغ ب2.1949 مليار دج في 2019، حيث قالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر.

ب- أهدافه: ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي :

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛

- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛

- استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهاز مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار

المنتج المحدث الثروة ومناصب العمل.

- إيلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية

تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو

2015-2019 إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين

ظروف معيشة المواطنين.

يأخذ البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي (2015-2019) في الاعتبار تطويرين مهمين: الانتهاء من البرنامج الاقتصادي الثلاثي 2012-2014، والتطورات الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، التي تتزامن مع الفترة الدستورية لرئاسة الجمهورية (2015-2019)

المطلب الثاني : نتائج برنامج التأهيل:

الفرع الأول : تحليل نتائج أداء برامج الاستثمارات العمومية من خلال مربع كالدور (2001-2014)

لدراسة الأداء الاقتصادي في الجزائر من خلال المربع السحري لكالدور، يجب توفر إحصائيات للمؤشرات الاقتصادية الأربعة التي تكلمنا عليها سابقا، والمتمثلة في معدل النمو الحقيقي ومعدل التضخم ومعدل البطالة ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك ارتأينا تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثة مراحل ورسم مربع كالدور السحري لكل سنة كما يلي:

أولا: تحليل نتائج أداء برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال مربع كالدور (2001-2004)

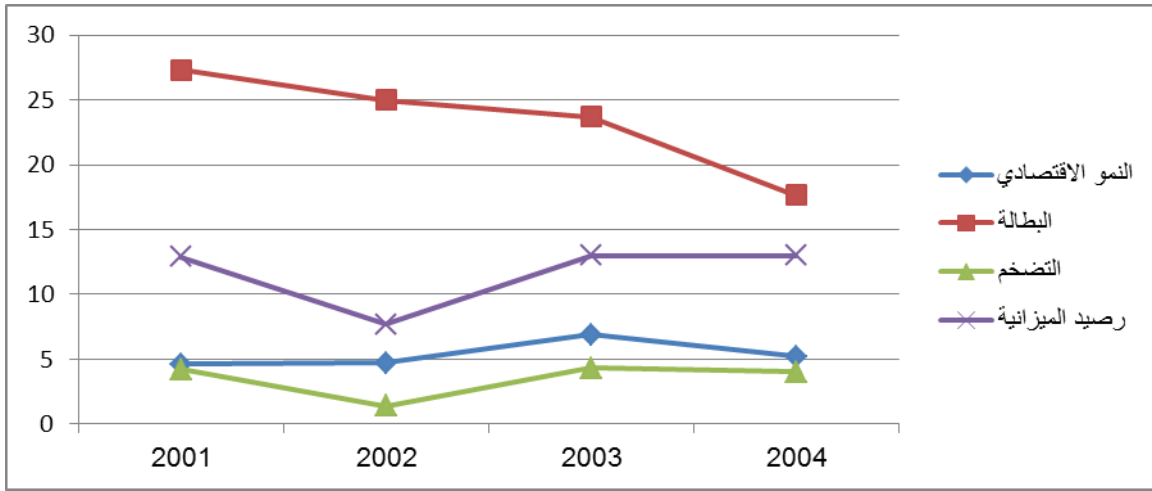
للقيام بتحليل شامل للبرنامج وانعكاساته على متغيرات كالدور نستعين بالإحصائيات التالية وتمثيلها في كل سنة على حدى.

الجدول (5): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2001-2004)

السنوات	001	2002	003	2004
معدل النمو الاقتصادي %	4.6	4.7	6.9	5.2
معدل البطالة %	27.3	25.66	23.7	17.6
		2	5	
معدل التضخم %	4.20	1.40	4.30	4.0
نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى PIB %	2.9	7.7	3.0	13.0

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005.

الشكل (3): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2001-2004)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم

من خلال التمعن في أشكال مربع كالدور السحري يمكن أن نحلل الاقتصاد الجزائري في فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) كالتالي:¹

نلاحظ في هذه الفترة بان المربع قد اتسع بشكل كبير على جهة اليمين، أي زيادة كبيرة في جهة رصيد ميزان المدفوعات وهذا دليل على الانتعاش الكبير في صادرات المحروقات خاصة من عوائد البترول، وتعد سنة 2002² أقل سنة في زيادة حيث لم تتجاوز الزيادة في رصيد ميزان المدفوعات 7.7%؛³ أما من ناحية البطالة فنلاحظ الانخفاض المحسوس في معدلاتها وهو ما يفسر الاتساع التدريجي للمربع على جهة اليمين ولو بشكل تدريجي حيث انتقل من 27.3 سنة 2001 ليصل 17.65% سنة 2004 وهي الأفضل لهذا المتغير؛ وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي يلاحظ التذبذب من خلال صعود المربع وانخفاضه وتعد سنة 2001 الأسوأ لمعدلات النمو وأفضل نتيجة تم تحقيقها سنة 2003 بمعدل 6.9%، أما فيما يخص التضخم فبشكل عام يمكن القول انها كانت جد مقبولة حيث لم تصل معدلات قياسية، وكانت سنة 2003 الأكثر تضخما وهذا طبيعي بسبب معدلات النمو الكبيرة المحققة آنذاك.

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005، ص 63.

² إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي، دار المنهل اللبناني، مكتبة رأس المنيع للطباعة والنشر، لبنان، 2002، ص 5.

³ نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد 9، 2013، ص

وبشكل عام يمكن القول أن سنة 2004 هي الأفضل للاقتصاد الجزائري من خلال تحليل مربع كالدور السحري، وهذا لوضوح أضلاع المربع أفضل من السنوات التي سبقتها.

ثانيا: تحليل أداء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من خلال مربع كالدور (2005-2009)

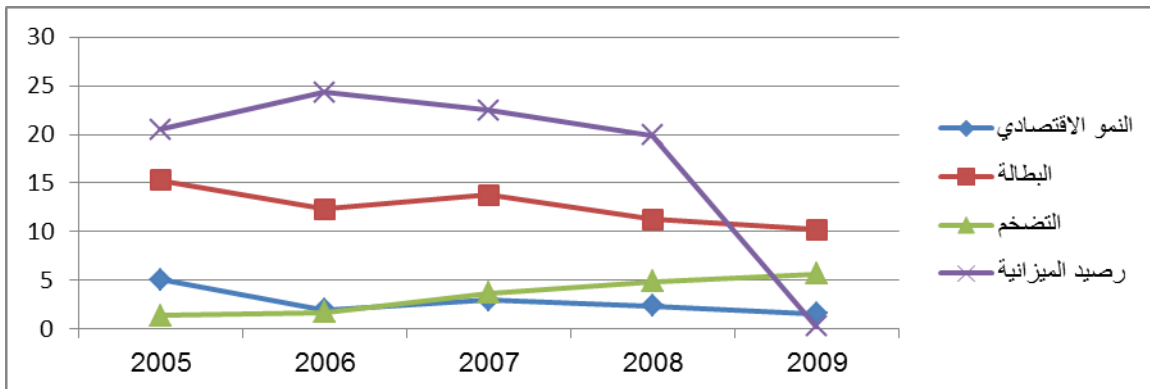
للقيام بتحليل شامل للبرنامج وانعكاساته على متغيرات كالدور نستعين بالإحصائيات التالية وتمثيلها في كل سنة على حدى.

الجدول (6): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي %	5.1	2.0	3.0	2.4	1.6
معدل البطالة %	5.3	12.3	3.8	1.3	10.2
معدل التضخم %	1.4	1.7	3.7	4.9	5.7
نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى PIB %	20.5	24.3	22.5	9.9	0.3

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2009.

الشكل (4): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2005-2009)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم

من خلال التمعن في أشكال مربع كالدور السحري يمكن أن نحلل الاقتصاد الجزائري في فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) كالتالي:

تعتبر هذه الفترة الأفضل للأداء الاقتصادي، حيث نلاحظ بأن مربع كالدور أخذ يقترب من شكل المربع، وذلك من خلال الاتساع في جميع الجهات الأربعة، وهذا يعني تحسن المؤشرات الاقتصادية في آن واحد، بالنسبة لتوازن ميزان المدفوعات نلاحظ الاستمرار في تحسن هذا المؤشر كدلالة على تحسن صادرات المحروقات بالرغم من التوسع في الواردات الذي عرفته المرحلة عدا سنة 2009 التي عقت الأزمة العالمية وساهمت في انخفاض أسعار المحروقات وبقاء مستوى الواردات وبالتالي انخفض هذا المؤشر إلى 0.3% كأقل مستوى منذ مطلع الألفية؛ أما من ناحية البطالة فنلاحظ التوسع وهو دلالة على تحسن هذا المؤشر بسبب انخفاض معدلات البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009، وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي يلاحظ التذبذب من خلال صعود المربع وانخفاضه وتعد سنة 2005 الأفضل لمعدلات النمو أسوأ نتيجة تم تحقيقها سنة 2009 بمعدل 1.6%، بسبب معدلات النمو السلبية في قطاع المحروقات؛ أما فيما يخص التضخم فبشكل عام يمكن القول انها كانت جد مقبولة حيث لم تصل معدلات قياسية عدا سنة 2009 وصل المعدل ل 5.7% بسبب بعض الضرائب.¹

وبشكل عام يمكن القول أن هذه الفترة كانت أفضل من الفترة السابقة حيث تحسنت جميع المؤشرات، وتعتبر سنة 2009 هي الأسوأ خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو للاقتصاد الجزائري، بسبب الأزمة وتداعيتها على قطاع المحروقات.

ثالثا: تحليل أداء برنامج توطيد النمو الاقتصادي من خلال مربع كالدور (2010-2014)

للقيام بتحليل شامل للبرنامج وانعكاساته على متغيرات كالدور نستعين بالإحصائيات التالية وتمثيلها في كل سنة على حدى.

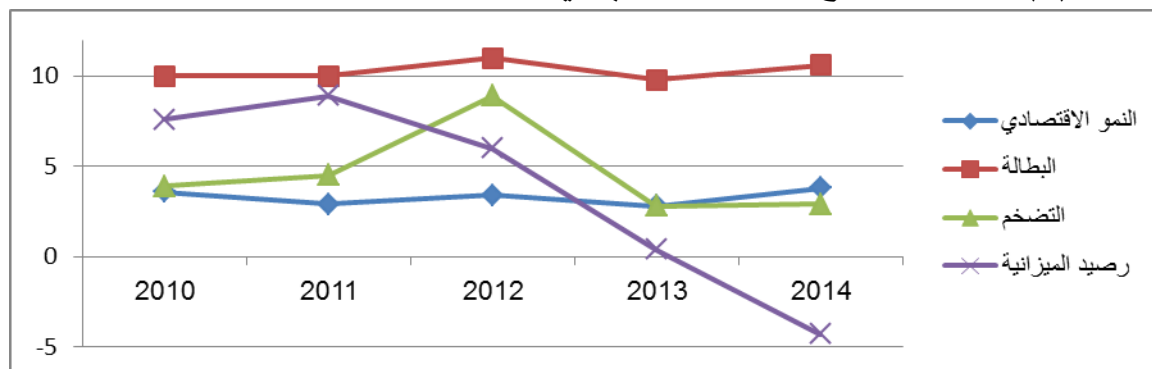
¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، الندوة العامة العادية الثالثة والعشرون، السداسي الأول، 2003، ص

الجدول (7): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي %	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
معدل البطالة %	10	10	11	9.8	10.6
معدل التضخم %	3.9	4.5	8.9	2.8	2.9
نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى PIB %	7.6	8.9	6.0	0.4	-4.3

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2014.

الشكل (5): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (8) المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر،

2014.

من خلال التمعن في أشكال مربع كالدور السحري يمكن أن نحلل الاقتصاد الجزائري في فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) كالتالي:

نلاحظ بأن مربع كالدور أخذ يتراجع إلا أن عاد إلى شكله الثلاثي في سنة 2014 التي تعد السنة الأضعف باستعمال تحليل مربع كالدور السحري، وذلك من خلال انكماش في جهة توازن المدفوعات، بالرغم من تحسن أسعار المحروقات والسبب الرئيسي هو الزيادة الكبيرة في

الواردات التي وصلت سنة 2014¹ أكثر من 55 مليار دولار، مما جعل هذا المؤشر سلبي بمقدار - 4.3%؛ أما من جهة معدلات البطالة فنلاحظ الاستقرار وبقاء الشكل على حاله كون معدلات البطالة استقرت في متوسط 10% خلال فترة برنامج توظيف النمو الاقتصادي، وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي استمرت في تحقيقها معدلات متذبذبة كنتيجة في تراجع معدل نمو قطاع المحروقات، وبلغ متوسط النمو خلال هذه الفترة 3.3%؛ أما فيما يخص التضخم فيمكن القول أن بنك الجزائر استطاع بشكل كبير التحكم فيه من خلال استهدافه عند معدل 4% ويبقى التضخم المستورد أكثر أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائري.

وبشكل عام يمكن القول أن هذه الفترة كانت أقل أداء من الفترة السابقة حيث ارتفعت الواردات بشكل كبير، وتعتبر سنة 2014 هي الأسوأ خلال برنامج توظيف النمو للاقتصاد الجزائري.²

الفرع الثاني: عرض وتحليل النموذج الجديد للنمو 2019-2030

أولاً : تعريف النموذج الجديد للنمو 2019-2030 : صودق على هذا النموذج الجديد للنمو في جويلية 2016، وذلك في

ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيس لبرامج التنمية. وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من 2019 إلى 2030 وتهدف

خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التشغيل، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي. المرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020 إلى

2030 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2022 إلى 2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل

¹ عرض وزير المالية لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداورات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم

169، 19 أكتوبر 2005، ص 7.

² مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 16 أكتوبر 2010، الجزائر، 2010، ص 5.

(20%). وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، التحفيز على إنشاء المؤسسات، استكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال

ثانيا : أهداف النموذج الجديد للنمو 2019 - 2030:

تتمثل أهدافه في :

- المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية. - عصرنة القطاع الفلاحي. - الانتقال الطاقوي.
- تنويع الصادرات.

وتتحقق هذه الأهداف ضمن خطوط تتوزع كالتالي:

- تنويع صناعي يركز على دعم الاستثمار المنتج، ولاسيما في القطاعات التي تتوفر فيها البلاد أصلا على قاعدة أو مزايا مقارنة، وبالأخص الصناعة الإلكترونية، والرقمية، والصناعات الغذائية، والسيارات والإسمنت، والصناعة الصيدلانية، وقطاع السياحة، والنشاط البعدي للمحروقات، والنشاط البعدي للموارد المنجمية.

- تأمين الموارد الطاقوية وتنويعها، وخصوصا بفضل ترقية النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة، فضلا عن ترقية الطاقات الأحفورية غير التقليدية.

- الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية، مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات، وتحسين تسيير العقار الصناعي، وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة وعددها 50 منطقة.

- توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات، وإقامة مجلس وطني استشاري من أجل ترقية الصادرات، والتشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة؛ ودعم الصادرات الناشئة. أما تطوير القطاع الفلاحي الذي لم يتم التطرق إليه في النموذج الجديد للنمو، فيظل فيما يخصه، يسترشد بتدابير الدعم التي أملاها السيد رئيس الجمهورية في 2009، وكذا بالمساعي المحددة في البرنامج الرئاسي لشهر أفريل 2014

ثالثا - مضمون البرنامج التنموي : قسم النموذج الجديد للنمو على تسع قطاعات رئيسة

- نجد أن مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى أخذت أكبر حصة من البرنامج بنسبة 47,5% بعدما كانت ضمن الاهتمام الثاني في البرنامج السابق، ثم قطاع المنشآت

القاعدية، الاقتصادية والإدارية بحصة تقدر با 20,1% من مبلغ البرنامج حيث انخفضت هذه النسبة بالمقارنة مع البرنامج السابق بعدما كانت 34,1% وهذا نظرا لانخفاض عدد المشاريع وتوجيه المبالغ نحو إتمام المشاريع قيد الإنجاز، ثم عمليات برأس¹ مال ب13.5٪، ثم باقي القطاعات، ثم قطاع الفلاحة بحصة تقدر ب 6% من مبلغ البرنامج، التربية والتكوين بحصة تقدر ب 3,0% من مبلغ البرنامج، وباقي القطاعات بحصة تقدر ب 1.2%. وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2017 قد انخفض بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 وذلك بنسبة تقدر با 27%، وهذا راجع لاستمرار انخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية، إلا أن سنة 2018 عرفت زيادة في حجم المبالغ الموجهة للتجهيز بنسبة 64% وهذا نظرا لتعافي أسعار النفط مع نهاية 2017 وبداية 2018 بما فوق 60 دولار للبرميل وسط توقعات عالمية بتوازن السوق أواخر 2018، ومن جهة أخرى نظرا للتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة لاسترجاع توازنها المالي.

رابعا: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا النموذج:

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

-يتبين لنا انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3,5% في الثلاثي الأول من 2017، إلى 1.3% في الثلاثي الثاني، إلى 1,4% في الثلاثي الثالث عاكسا بذلك الوضعية الصعبة الناتجة عن استمرارية انخفاض أسعار النفط، أما معدل البطالة فقد سجل انخفاضا من 12,3% شهر أفريل إلى 11,7% شهر سبتمبر، في حين بلغ معدل التضخم 5,59% سنة 2017 عاكسا بذلك ارتفاع الأسعار خاصة بعد زيادة الضرائب والرسوم، في حين الدين العام بقي مستقرا في مستوياته المعتادة المريحة في حدود 3.99 مليار دولار. وقد صرح وزير المالية أثناء عرضه لمشروع قانون المالية 2018 أمام مجلس الأمة أن احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر قد انخفض إلى 100 مليار دولار في نوفمبر 2017، ويتوقع أن

¹ لمصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول 1438 الموافق 28 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة

2017، والقانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول 1438 الموافق 28 ديسمبر 2019 يتضمن قانون المالية 2018.

يصل إلى 85,2 مليار دولار في نهاية 2018، و ٧9,٧ مليار دولار مع نهاية 2019 (2٦)، وهذا ما يشير إلى الانخفاض المستمر لاحتياطي الصرف الأجنبي منذ بداية الأزمة مما يدعو إلى دق ناقوس الخطر، وبالموازاة مع ذلك عرف سعر صرف الدينار الجزائري ارتفاعا طفيفا أمام الدولار الأمريكي بنسبة 2,5% وتراجع أمام الأورو بنسبة ٠,5% (2٠). وعليه فقد تم تطوير هيكل الاقتصاد الكلي والمالي المتوسط الأجل للفترة 2018 2019 في وضعية صعبة، التي تتسم بتضاؤل الموارد المالية للبلاد، وفي هذا السياق، فقد تم اتخاذ إجراءات استباقية من جانب السلطات العامة لتنفيذ مجموعة من التدابير الاقتصادية، والتي تم إدخال سلسلة أولى منها في قانون المالية التكميلي لعام 2015 وقانون المالية لسنة 2016.

ويمكن، بصفة خاصة، تحديد السيطرة على الإنفاق العام من خلال مواصلة الجهود المبذولة منذ سنة 2015 للحفاظ على الأرصدة النقدية قصيرة الأجل والاستدامة المالية على المدى المتوسط. ومن ثم، سيجري تعزيز التدابير المتخذة في سنة 2015 والتدابير المعتمدة سنة 2016 على مدى السنوات القليلة القادمة¹(2).

وسيستمر توطيد هذه المجموعة من التدابير من خلال تنفيذ إجراءات في الميزانية كترشيد وتسقيف النفقات، مما يسهم في تعميق النهج الذي يرمي إلى تحقيق استخدام أمثل للموارد المالية، وترشيد الإنفاق، على أن يتعين على هذا السقف الحفاظ على النفقات غير القابلة للتقليص، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار لخصوصية كل قطاع من أجل الحفاظ على حسن أداء الخدمات، والتغطية من حيث التحويلات الاجتماعية اللازمة والمنتجات والخدمات الأساسية للطبقة المحتاجة.

ومن التدابير المتخذة أيضا زيادة الاعتماد على الجباية المحلية من زيادة الضرائب كارتفاع الضريبة على القيمة المضافة من 17% إلى 19%، وزيادة الرسوم على العقارات والوقود والتبغ والأجهزة الكهربائية المنزلية والاستيراد، بالإضافة إلى العمل على تقليص الواردات لتخفيض فاتورة الاستيراد بتحديد قائمة من المواد الممنوعة من الاستيراد كالمواد الصناعية مثل الرخام الجاهز، المحولات الكهربائية، مواد الصنابير، الغرانيث الجاهز، وبعض المواد الغذائية كالمصبرات وعصير الفواكه، الشكولاتة وبعض المكسرات وغيرها، كما عمدت

¹ تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2021، ص ص 163 - 165.

السلطات العامة على تجميد التوظيف في القطاع العام في الكثير من القطاعات وإقرار عدم زيادة الأجور خلال السنوات الثلاث القادمة.

الشراكة الأجنبية كوسيلة هامة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الاقتصادية :

إن واقع المؤسسات الجزائرية الاقتصادية يبرز عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الضرورية للسوق المحلية من سلع وخدمات سواء من حيث الجودة أو الكمية أو السعر فمعظمها غير قادرة على استيفاء الشروط الموضوعية واكتساب مواصفات الجودة التي أصبحت من العوامل الأساسية لاكتساب قدرات تنافسية في السوق المحلية أو عند نفاذها إلى الأسواق الدولية، يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف إنتاجها وأسعار منتجاتها مما يحرمها من اكتساب مزايا نسبية تسمح لها بالتحخصص في إنتاجها لذا فإن رفع القدرات التنافسية لهذه المؤسسات يتوقف على مدى قدرتها على إحداث التغيير والتجديد على مستوى هياكلها الإنتاجية وطرقها التنظيمية والتسييرية وفترات التسليم وطرح منتجاتها في السوق وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين مستوى الجودة والبحث والتطوير والإبداع وتكنولوجيا الإنتاج والتسويق...¹

وفي هذا الإطار تعتبر الشراكة الأجنبية وسيلة هامة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الاقتصادية خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كونها تساهم في تحسين تنافسية هذه المؤسسات من خلال ما يلي:²

- الحصول على المعرفة والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة التي تحوزها المؤسسات الأجنبية وتوظيفها في العمليات الإنتاجية مما يؤثر إيجاباً على جودة المنتجات وبالتالي زيادة درجة ولاء المستهلكين؛

- اكتساب المسيرين الجزائريين للخبرة والتقنيات الجديدة من خلال الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية التي تمتلك وسائل تسييرية حديثة من شأنها إضافة قيمة للمؤسسات الجزائرية إضافة إلى مشاركتها في عمليات الإدارة والتنظيم؛

¹ : لطرش ذهبية، استراتيجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي لعظيم مكاسب الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 09.

² : سهام عبد الكريم، دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة مجمع صيدال- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، نوفمبر 2007، ص ص 127-128.

- تخفيض التكاليف نتيجة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير حيث تلعب التكاليف دورا هاما في قياس تنافسية المؤسسة ومدى تأهيلها نظرا لتأثيرها على الأسعار مما يؤثر على الطلب على المنتجات وبالتالي التأثير على حجم المبيعات والإيرادات؛

- رفع معدلات الربح حيث أن تخفيض التكاليف نتيجة لزيادة حجم الإنتاج سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الأرباح كما أن تحقيق معدلات عالية من الأرباح وبصورة مستمرة يؤدي إلى ضمان بقاء المؤسسة ضمن قطاع نشاطها وتوسيع مجال تواجدتها في الأسواق الدولية؛

- ارتفاع المبيعات المحلية وتوسيع نطاق تواجد هذه المؤسسات على مستوى الأسواق العالمية نظرا لزيادة حجم الإنتاج وارتفاع جودة المنتجات نتيجة لاستعمال أحدث التكنولوجيا وبالتالي زيادة درجة رضا المستهلكين عن المنتجات التي تتميز بجودتها العالية وأسعارها المنخفضة؛

- تحسين الإنتاجية من خلال ارتفاع حجم الإنتاج الكلي وانخفاض حجم عوامل الإنتاج المستعملة نتيجة للتقدم التكنولوجي؛

- الحصول على مصادر جديدة للتمويل مما يساعدها على متابعة نشاطاتها بصفة مستمرة وتوسيع مجالات نشاطاتها نظرا لتوفرها على الأموال اللازمة لذلك.

لذا فتعتبر الشراكة مع المؤسسات الأجنبية وسيلة فعالة من شأنها المساهمة في تعزيز قدرات المؤسسات الجزائرية الاقتصادية من خلال ما تملكه المؤسسات الأجنبية من مزايا إضافية لا تتوفر عليها المؤسسات الجزائرية، وبتظافر الجهود والإمكانات والمؤهلات بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية يكون الأداء المحقق أكثر تميزا ويستفيد كل طرف من أثر تآزر الموارد والإمكانات.

الفرع الثالث : نتائج برامج تاهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

أولا : نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسة الصناعية:

حسب وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، فمنذ ان انطلق برنامج التأهيل الصناعي (تمثالت الحويلة فيما يلي:

عملية الانخراط تقدمت 416 مؤسسة منها 235 مؤسسة عمومية و 171 مؤسسة خاصة بطلبات الانخراط، و تم قبول 155 مؤسسة عمومية و 135 مؤسسة خاصة من طرف اللجنة الوطنية للسياسة الصناعية و وقعت 137 مؤسسة اتفاقيات مع وزارة الصناعة

عمليات التشخيص الاستراتيجي استفادت 117 مؤسسة من إعانات برسم دراسة أو تشخيص استراتيجي ليا، ويعود سبب رفض باقي الملفات إلى الوضعية المالية المعقدة لتلك المؤسسات، وحيث تعاني من اختلالات مالية تجعلها غير مؤهلة للحصول على المساعدات من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

عمليات التنفيذ: تم تنفيذ عدة عمليات تأهيل مادية ولامادية أي بعدد إجمالي بقدر 1844 عملية منها 1112 عملية لامادية واستفادت 20 مؤسسة من إعانات خاصة بتنفيذ التشخيص

ثانيا : نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إلى غاية ماي 2010 أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط ضمن البرنامج الوطني لتأهيل حيث:

تقدمت 529 مؤسسة بطلب الانخراط

شملت عمليات التأهيل كل من نظام التسيير بالجودة، وكذلك تأهيل الجانب التقني تطوير تكاليف الإنتاج-تسيير الوارد البشرية.

ويجب التذكير بأن المرحلة التي مرت بها الجزائر خلال نهاية التسعينات أثرت بشكل كبير

ثالثا : نتائج برامج التأهيل مع الاتحاد الأوروبي والتعاون الألماني:

التعاون الألماني: أتاحت هاته البرامج فرصة الاستفادة من التكنولوجيا وتوفير الموارد المالية.

إضافة إلى تكوين 210 مستشار متخصص في إدارة المؤسسات الصغير والمتوسطة

تشخيص استراتيجي لـ 30 مؤسسة

تنظيم ملتقيات علمية لفائدة المؤسسات.

وقد حقق بهذا البرنامج أهداف في التوجيه والإرشاد والتكوين في ميادين التسيير وتحسين الطلب فضلا عن استفادة المؤسسات مؤسسات من مبلغ مالي قيمته 2 مليون مارك ألماني.

التعاون الأوروبي نتائج برنامج ميدا رغم المرحلة التي مرت بها الجزائر خلال نهاية عقد التسعينات التي أدت إلى عدم النطق الكامل لأهداف برامج ميدا والتي جاءت دون المستوى المطلوب إلى أنو وإلى غاية 2006 كانت ما يلي

تقدمت 668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بطلب الانخراط في البرنامج. ويمثل من 31% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة التي تنشط في المجال الصناعي والتي تمثل 2147 مؤسسة حيث تم تأهيل 405 مؤسسة ، أما الباقي فقد تخلت عن البرنامج.

خلاصة الجانب النظري

من خلال تحليلنا لهذا الموضوع يمكننا الخروج بجملة من النتائج أهمها ما يلي:

- تشهد المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تطورا ملحوظا، إلا أنها تعاني من جملة من الصعوبات أهمها الصعوبات التسييرية والتمويلية والتكنولوجية مما يتطلب الاهتمام الجدي بها؛
- تعتبر الشراكة الأجنبية إستراتيجية هامة تنتهجها معظم المؤسسات الاقتصادية وخاصة الاقتصادية منها التي تسعى إلى تحقيق التكامل في مختلف الأنشطة الاقتصادية والتي تهدف أيضا إلى مواجهة المنافسة والحفاظ على مكانتها في السوق المحلية وتوسيع نطاق وجودها إلى الأسواق العالمية، إضافة إلى أنها إستراتيجية تمكن من استبدال العلاقات التنافسية بعلاقات تعاونية؛

- تتمتع الجزائر بجملة من المؤهلات التي تمكنها من استقطاب الشركات الأجنبية إلا أن حصيلة الشراكة الأجنبية لا زالت جد ضعيفة خارج قطاع المحروقات ولا سيما في المؤسسات الاقتصادية ؛

- إن سياسة الانفتاح التي تبنتها الجزائر تستوجب تأهيل المؤسسات الاقتصادية التي لا يمكنها الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، والعمل على إخراجها من دائرة التقييد إلى آفاق الاحتراف وتحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي، ورفع أدائها الاقتصادي وذلك من خلال الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية واكتساب التجارب والخبرات التي تحوزها والاستفادة منها؛

- إن النتائج المحققة من برامج التأهيل المسطرة هي جد ضئيلة مقارنة بأهمية هذه البرامج في تحسين تنافسية هذه المؤسسات ورفع كفاءتها؛

- إن نجاح برامج التأهيل يتطلب الاهتمام بمختلف وظائف المؤسسة ونشاطاتها كما تحتاج عملية التأهيل إلى جلب الخبرات الأجنبية عن طريق الشراكة مع المؤسسات الأجنبية ذات الخبرة العالمية العالية.

وعلى ضوء هذه النتائج نقدم جملة من الاقتراحات أهمها:

- الاهتمام الجدي ببرامج التأهيل ومتابعتها؛
- الاهتمام بتأهيل الفرد البشري وتنمية قدراته وبث روح التفكير الإبداعي لديه؛
- تفعيل البرامج التحسيسية المصممة ضمن برامج التأهيل؛
- توعية مسيري المؤسسات بأهمية برامج التأهيل وضرورتها لمواجهة المنافسة الأجنبية.

الجانب التطبيقي

المبحث الثاني: معوقات وآفاق تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

المطلب الاول معوقات تأهيل المؤسسات الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي

المطلب الثاني افاق تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

المطلب الثالث : أهم الاتفاقيات الاقتصادية للشراكة الجزائرية مع بعض الدول (تركيا)

ومدى تأثيرها على المؤسسات الجزائرية .

المبحث الثاني: معوقات وآفاق تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وأهم

اتفاقيات الشراكة الجزائرية

حتى تتمكن المؤسسة من دخول الأسواق الدولية عليها أن تكون مؤهلة وقادرة على ضمان منتجات وخدمات تتصف بالجودة وذلك بعد معرفة مختلف العراقيل التي تقف في طريقها وتمنعها من الدخول الناجح إلى هذه الأسواق ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكال الرئيسي

هل للمؤسسة الجزائرية الإمكانيات المادية والبشرية لاقتحام الأسواق الأجنبية ؟

وهل هي قادرة على الدفاع عن حصتها السوقية ؟

وهل هي قادرة على التكيف مع متطلبات الأسواق الدولية ؟

المطلب الأول معوقات تأهيل المؤسسات الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي

يصف العديد من الملاحظين لحجم الموارد المالية التي انفقت عمى برامج التأهيل بأن نتائجها جاءت مخيبة للآمال المرجوة من والأهداف المسطرة، حيث واجهت عملية التأهيل عدة برامج تنموية وطنية جديدة لتدارك النقائص السابقة وتتنوع تلك المعوقات بين ما هو داخلي وبين ما هو خارجي

1-العوائق الداخلية لتأهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

وهي صعوبات ناتجة عن المؤسسة في حد ذاتها ومنها:

عدم استيفاء المؤسسات لشروط المطلوبة التي تحول لها الاستفادة من البرامج الموضوع

-عدم رغبة صاحب المؤسسة وعدم توفر نظرة مستقبلية لدراسة جدوى المشاريع.

-التخلي عن البرنامج من طرف المؤسسة في المراحل المبكرة (غلاء تكلفة التأهيل).

-غياب ثقافة التأهيل لدى أصحاب المؤسسات وعدم معرفتهم بأهمية تحسين التنافسية في المؤسسات

-صعوبات مالية خاصة بالمحافظة على التوازن المالي.

عدم التحكم في الجودة (عدم تطبيق معايير نظام الايزو) وذلك للأسباب التالية

مشكلة المصادقة على المعايير مما يتطلب مرجعية "Référentiel"

-ثقل الإجراءات والعمليات التسييرية للجودة

-إضافة إلى أنه أكثر تكلفة

2-العوائق الخارجية لتأهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

أولا : صعوبات قانونية

إن عدم استقرار المنظومة التشريعية طيلة العشرية الأخيرة في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين حيث يزرع فيهم الشك والخوف وخاصة إننا نعلم أن المستثمر يرغب في ممارسة نشاطه في ظل إطار القانوني واضح وثابت فعلى أساسه يبني خطته الإستراتيجية

2| البيروقراطية والفساد الإداري(تقرير منظمة الشفافية الدولية ترانسبرنسي) :

مؤشرات الفساد : الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم خصوصا في مايتعلق بمؤشر الرشوة . وذكر التقرير أن الفساد منتشر في القطاعات الاقتصادية خصوصا القطاع الحكومي)، بالرغم من المصادقة على الاتفاقيات الفساد وسن القوانين وإنشاء أجهزة الرقابة ولكن تبقى حبرا على ورق لأن التشريعات غير فعالة ولايوجد الإفصاح عن الذمة المالية بشكل حقيقي وعدم توفر إرادة سياسية (اللوبيات المحلية)والتعامل بشفافية التي قد فيفرضها الدخول المكثف للشركات الأجنبية التي بتعارض مع مصالحها ا

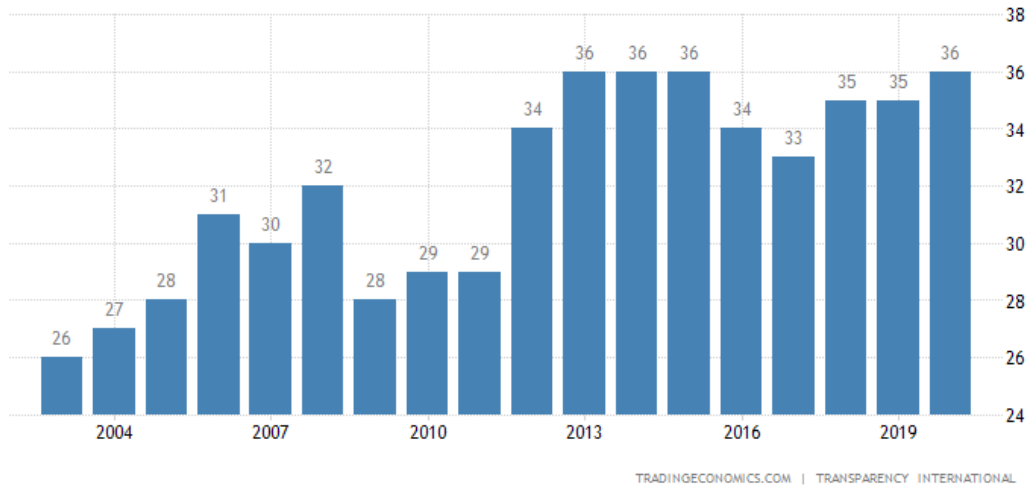
ترتيب الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية 2020

جدول 8: تصنيف الجزائر حسب منظمة الشفافية للدولة:

السنوات	5201	6201	7201	8201	9201	2020
الأصل	168	176	180	180	180	180
الترتيب	88	88	88	105	106	104

المصدر ، <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/corruption-rank>،

الشكل 6: تطور مؤشر الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية



المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/corruption-index>

ثانيا صعوبات اقتصادية ومالية

عدم فعالية قطاع الخدمات (البنية التحتية)

عوائق في النظام البنكي بالجزائر

ومنه ما يخلق صعوبات امام المؤسسات الوطنية خاصة في النقاط التالية

التمويل ومنح قروض التصدير

تاخر وثقل الاجراءات البنكية وسيطرة البيروقراطية عليها

صعوبة تحويل الارباح للخارج

مؤشر سهولة اداء الاعمال

تشهد الجزائر عوائق في مناخ الاعمال خصوصا في تاخر منح العقار لاقامة المشاريع

وطول فترة الحصول عل الوثائق

يبين لنا تقرير DOING BUSINESS اداء الجزائر في ممارسة الاعمال وترتيبها عالميا

من اصل 190 دولة في الفترة 2021

الجدول 9: تطور ترتيب الجزائر عالميا خلال الفترة 2009/2020

المرتبة حسب مؤشر Doing Business	السنة
130 من 183	2009
136 من 183	2010
150 من 185	2011
152 من 185	2012
151 من 189	2013
147 من 189	2014
154 من 189	2015
163 من 190	2016
156 من 190	2017
166 من 190	2018
157 من 190	2019/2020

المصدر : <https://www.doingbusiness.org>

الشكل 7: مرتبة الجزائر بالنسبة لمؤشر سهولة اداء الاعمال 2008 - 2020



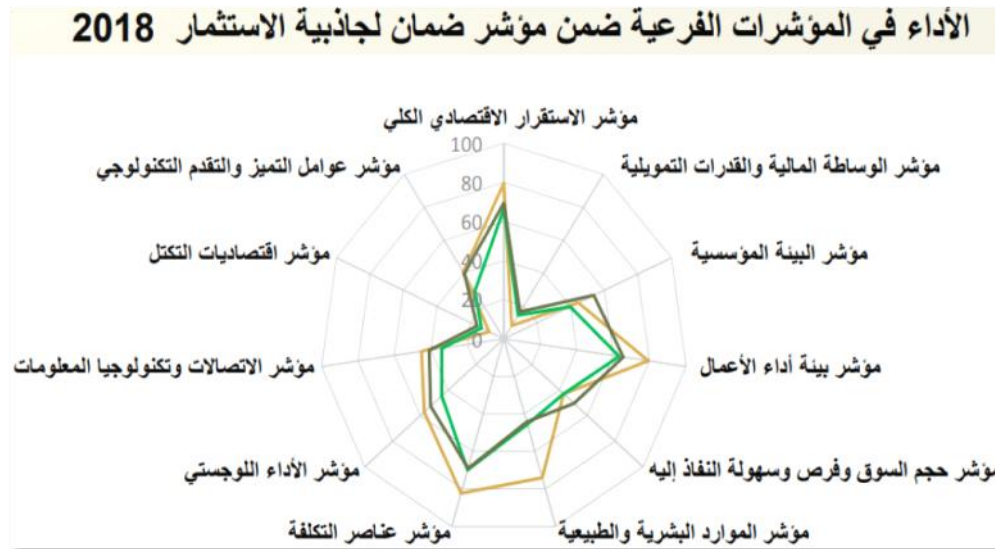
<https://ar.tradingeconomics.com/algeria/ease-of-doing-business>

جدول 10: المؤشرات الفرعية حسب المنظمة الدولية Doing Business 2020

المواضيع	الرتبة	النتيجة
العالمي	157	49.65
بدأ النشاط التجاري	150	78.07
استخراج تراخيص البناء	129	63.28
الحصول على الكهرباء √	106	69.58
تسجيل الملكية	165	44.26
الحصول على الإتمان	178	10.00
حماية المستثمرين الأقلية	168	35.00
دفع الضرائب	156	53.91
التجارة عبر الحدود √	173	38.43

المصدر: (2019)DOING BUSINESS

الشكل 8: تصنيف الجزائر حسب :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

ثالثا الصعوبات التكنولوجية

عدم تحرير الشبكة : بوضوح أسلوب الرقمنة في الأجهزة الإدارية فحسب مؤشر الاتحاد الدولي للاتصالات أظهرت أن الجزائر تحتل 101 من أصل 193 دولة أي (4,47\10) لسنة 2020

معايير الإفصاح المالي 131 من الأصل 190 دولة سنة 2020

حرية الصحافة 136 من الأصل 180 دولة 2020\

. عدم تفعيل البورصة (نقص فرص البحث عن سوق أكبر)

كل هذه المؤشرات تدل على أن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تعاني من عوائق تصعب عليها عملية التأهيل للاندماج في الاقتصاد العالمي

رابعا الصعوبات التسييرية

- غياب المتابعة والمرافقة فهما من أهم المساهمات الواجب أن تركز عليها الدولة لدفع مؤسساتها إلى الأسواق الدولية فالدعم وحده لا يكفي بل يجب المتابعة والمرافقة والسهرة على تنفيذ البرامج والخطط لكل الهيئات التي تسعى للنهوض وترقية التجارة الخارجية

المطلب الثاني افاق تاهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

دوما ضمن دعم الاقتصاد الجزائري فان المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تظل النواة الاساسية لقطار التنمية في الجزائر والمحرك الاساسي له فرغم النتائج الضعيفة لبرامج التأهيل السابقة وحجم الإنفاق الذي خصص له إلا أن الجزائر تعول على تأهيل المؤسسات الاقتصادية من خلال بعث قانون جديد للترقية الاستثمار يمكن الجزائر ومؤسساتها من اقلاع حقيقي

قانون الاستثمار 2022

صادق رئيس الوزراء الجزائري على القانون الجديد للاستثمار بعد خضعه للتنقيح والمراجعة لاكثر من مرة بعد ان اكد رئيس الجمهورية ضرورة صياغة قانون جديد لايمت بصلة بالقانون السابق ويامل ان يكون النقلة النوعية للاقتصاد

أهم ما جاء في القانون

تحرير المبادرة وتنويع الاقتصاد الوطني ضمن رؤية شاملة ومستقرة

تكريس مبادئ الحرية الاستثمار والشفافية والمساواة تماشيا مع احكام دستور 2020 وإعادة تنظيم الإطار المؤسسي المتعلق بالاستثمار وذلك من خلال تركيز مهام المجلس الوطني للاستثمار على اقتراح السياسة الوطنية في مجال الاستثمار وتنسيقها وتقييم تنفيذها تحويل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار الى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وذلك بمنحها دور المروج والمرافق للاستثمارات وإحاقها بالوزارة تحت سلطة السيد الوزير الأول بمهام إضافية لتكون لها رؤية اكبر دوليا لسرعة في تفعيل الاستثمار في الجزائر استحداث شبك وحيد ذي اختصاص وطني للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية واستحداث شبابيك وحيدة غير ممرضة للاستثمار المحلي وتعزيز صلاحيتها من خلال تأهيل ممثلي الهيئات والادارات العمومية لديها

محاربة البيروقراطية عبر رقمنة الإجراءات المتصلة بعملية الاستثمار عن طريق استحداث المنصة الرقمية للمستثمر والتسليم الفوري لشهادة تسجيل المشروع الاستثماري سيسمح بتطور أسرع لقطاع الصناعة وارتفاع نسبة نمو النشاطات الصناعية توسيع نطاق ضمان تحويل المبالغ المستثمرة والعائدات الناجمة عنها إلى المستثمرين غير المقيمين واستحداث أنظمة تحفيزية للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية والمناطق التي توليها الدولة اهتماما خاصا من اجل ضمان توجيه أفضل للمزايا الممنوحة للاستثمار تقليص اجال دراسة ملفات المستثمرين الى اقل من شهر مع اعتماد المعايير الدولية في استقطاب الاستثمارات وبالتركيز على السرعة والنجاعة

دعم الاستثمارات التي تساهم في تقليص فاتورة الاستيراد وتعتمد على المواد الاولى المحلية وتبسيط العقوبات على من يعرقل الاستثمار قانون الاستثمار الجديد يهدف الى تسوية ملفات عالقة سابقة بينها التوطين البنكي الفروض

المطلب الثالث : أهم الاتفاقيات الاقتصادية للشراكة الجزائرية مع بعض الدول (تركيا) ومدى تأثيرها على المؤسسات الجزائرية(قطاع الحديد والصلب /مؤسسة (TOSYALI

سننظر في هذا المطلب الى مضمون الاتفاقية الجزائرية التركية وكيف كانت انعكاساتها على مركب توسالي بوهران.

الفرع الأول : الاتفاقية الاقتصادية للشراكة الجزائرية التركية

في إطار التطوير المؤسسة الجزائرية تجد نفسها مجبرة على توجيه كل جهودها لرفع هذا التحدي و ذلك من خلال الاستفادة من الفرص الإيجابية التي تتيحها لها اتفاقات الشراكة ، و المتضمنة السبل الكفيلة لدعم تأقلم المؤسسات الاقتصادية الوطنية مع المرحلة الانتقالية خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و لقد تعرض هذا الموضوع إلى الكثير من الجدية في العديد من الدول خاصة التي تعتمد اقتصادياتها على تصدير الخام ، لذا تعتبر الشراكة كآلية للنمو و التوسع و تبديل العلاقة التنافسية بالتعاون، إضافة إلى الحصول على المساعدات التقنية و التكنولوجية و كسب الخبرة و المهارة، وسعيا لتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الجزائر الشراكة كبديل أو خيار استراتيجي ، بواسطة إرساء مبدأ المصلحة المشتركة و المنفعة المتبادلة كما تعتبر الجزائر من الدول القادرة على إحراز التقدم وتعميقه على المستوى الدولي ، وهذا لما تمتلكه من مقومات ومؤهلات تمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتعد تركيا من بين أهم الدول التي عقدت معها الجزائر اتفاق شراكة ، تشهد العلاقات الجزائرية التركية حركية لافتة في السنوات الأخيرة على جميع الأصعدة، ساهمت فيها اتفاقية الصداقة والتعاون الموقعة بين البلدين عام 2006، وزادت زخما منذ تولي عبد المجيد تبون رئاسة الجزائر نهاية 2019¹.

أولا : تاريخ الشراكة

تشهد العلاقات الجزائرية التركية حركية لافتة في السنوات الأخيرة على جميع الأصعدة، ساهمت فيها اتفاقية الصداقة والتعاون الموقعة بين البلدين عام 2006، وزادت زخما منذ تولي عبد المجيد تبون رئاسة الجزائر نهاية 2019.

ومساء الأحد، وصل الرئيس الجزائري، العاصمة التركية أنقرة، في زيارة رسمية تستغرق 3 أيام، وكان في استقباله فؤاد أوقطاي، نائب الرئيس التركي.

وتأتي زيارة تبون تلبية لدعوة نظيره التركي رجب طيب أردوغان، وفق بيان سابق لدائرة الاتصال برئاسة الجمهورية التركية.

¹ www.aa.com.tr/ar/ الجزائر/الجزائر-تركيا-زخم-سياسي-لعميق-شراكة-استراتيجية-عمرها-16-عاما-إطار/2589454 حسان

جبريل/ الأناضول تمت الزيارة في 2022/05/30 الساعة 12:00.

ومن المقرر أن يرأس أردوغان وتبون في أنقرة اليوم الإثنين، الاجتماع الأول لمجلس التعاون رفيع المستوى بين البلدين.

فيما يرأس تبون إلى جانب نائب أردوغان في إسطنبول الثلاثاء، منتدى الأعمال والاستثمار التركي الجزائري.

وصرح تبون لدى وصوله إلى أنقرة، خلال لقائه ممثلين عن الجالية الجزائرية، إن علاقات الجزائر بتركيا "قوية جدا، معتبرا أن زيارته "ضرورية خاصة وأن العلاقات الثنائية عرفت تطورا ملحوظا خلال العامين الأخيرين."

كما أعرب الرئيس الجزائري، عن الاستعداد لتطويرها إلى "أعلى مستوى"، مشددا على "أهمية العلاقات بين البلدين، على جميع الأصعدة لاسيما اقتصادية، والسياسية والتاريخية."

وقعت الجزائر وتركيا في 23 مايو/ أيار 2006، معاهدة للتعاون والصداقة، وحسب مراقبين فقد أعطت هذه الاتفاقية دفعا قويا للتعاون الثنائي بين البلدين على أصعدة مختلفة.

نصت المعاهدة التي وقعها آنذاك، الرئيس أردوغان عندما كان رئيسا للوزراء، والرئيس الجزائري الراحل عبد العزيز بوتفليقة، على تطوير الحوار في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والتزام الطرفين بتعزيز التعاون الاقتصادي، خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأسيس اجتماع سنوي رفيع المستوى بين البلدين.

وصرح أردوغان آنذاك، بأن "المعاهدة ستسمح لنا بتعزيز تعاوننا في المجالات السياسية، الاقتصادية، العسكرية والثقافية"، مضيفا أن "الجزائر وتركيا دولتان شقيقتان لهما علاقات ضاربة في أعماق التاريخ وهذه المعاهدة ستؤسس لمستقبل أحسن بين البلدين."

ثانيا : التعاون الاقتصادي في معاهدة التعاون والصداقة"

شهدت علاقات التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتركيا، طفرة خلال السنوات الـ16 الأخيرة، حيث أصبحت أنقرة أول مستثمر أجنبي خارج قطاع المحروقات بالجزائر.

حسب بيانات رسمية لسفارة تركيا بالجزائر، فإن أزيد من 1300 شركة تركية تنشط في البلاد، الأمر الذي ساهم في خلق ما يزيد عن 30 ألف وظيفة، في حين كان العدد مطلع القرن الحالي، 7 شركات فقط.

وشهدت الفترة ذاتها إقامة شركات تركية لأحد أكبر مصنعين للتصدير في الجزائر.

الأول أقيم بشراكة بين شركات جزائرية خاصة ومجمع "توسيالي" التركي للحديد والصلب، بولاية وهران الساحلية غربي البلاد، حيث حقق صادرات بأكثر من 700 مليون دولار في 2021، ويتطلع لتحقيق مليار دولار صادرات بنهاية العام الجاري، بحسب مسؤوليه¹. وهذا المصنع سيكون موضوع دراستنا وسنفصل فيه في المطلب اللاحق.

كما أقام مجمع "تايبا" التركي، مصنعا للنسيج بشراكة مع مجمع شركات حكومي جزائري، بولاية غليزان (غرب)، يعد من بين الأكبر في القارة الإفريقية.

كما جددت شركة "سوناطراك" للمحروقات الجزائرية (حكومية)، عقود توريد الغاز المسال إلى تركيا عام 2018، بكميات تصل 5 مليارات متر مكعب سنويا.

وتجري حاليا أعمال تشييد مصنع للبتروكيماويات بشراكة بين "سوناطراك"، وشركة "رونيسانس هولدينغ" التركية بولاية أظنة جنوبي تركيا، لإنتاج مادة "البيلوبروبيلان" البلاستيكية، التي تدخل في عدة صناعات².

ورحب الوزير الجزائري باقتراح التوقيع على مذكرة تفاهم في مجال الأشغال العمومية، على أمل أن تكون هذه المذكرة عاملاً محفزاً للاستثمارات التركية في الجزائر في هذا الميدان.

وشملت المباحثات كذلك الاتفاقيات الثنائية في مجالات الذاكرة المشتركة والتعاون الثقافي، وتجديد بروتوكول التعاون في مجال الأرشفة.

وأشاد الوزير التركي فاتح دونمز هو الآخر بمستوى التعاون بين البلدين، مذكراً أن استثمارات بلاده في الجزائر بلغت 5 مليارات دولار في قطاعات الحديد والصلب والنسيج والشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح دونمز أن الشركات التركية في الجزائر ساهمت في خلق 30 ألف وظيفة، وهي تستهدف جعل الجزائر بوابة نحو المنطقة وقارة أفريقيا.

وبحسب فاتح دونمز، تعدّ الجزائر ثامن بلد من حيث استثمارات الشركات التركية في الخارج، وهي الأولى أفريقيًا بـ 5 مليارات دولار.

¹ <https://ultraalgeria.ultrasawt.com> التعاون-الجزائري-التركي-من-اتفاق-الصداقة-إلى-الشراكة-الإستراتيجية/عبد-الحفيظ-

سجل/اقتصاد ، تمت الزيارة في 2022/05/30. الساعة 12:15.

² المرجع سابق، موقع انترنت .

وللتأكيد على الاهتمام التركي بالشراكة مع الجزائر في مختلف المجالات، قال الوزير التركي متسائلاً: "لدينا تاريخ مشترك.. فلماذا لا يكون لدينا مستقبل مشترك؟".

تعاون طاقوي

كان ظاهراً أن رئاسة وزيري الطاقة لهذه الدورة يشي برغبة البلدين في تعزيز تعاونهما في هذا المجال، لذلك تمّ تنظيم منتدى لرجال أعمال البلدين حول التعاون في مجال الطاقة والمناجم، حيث طرح كل طرف الفرص المتاحة للجانبين لتعزيز الشراكة في مجال الطاقة. ولم يتردد الوزير الجزائري في دعوة المؤسسات التركية إلى المشاركة بـ"قوة" في مساعي بلاده لتطوير قدراتها الإنتاجية من الطاقة، وتأمين الموارد المنجمية.

وقال عرقاب إن الشركات التركية مدعوة للمشاركة في عدة مجالات، من بينها تطوير إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة، ونشر الشبكات الذكية على نطاق واسع، وعصرنة النظام الكهربائي الجزائري.

كما دعا عرقاب الشركات التركية إلى تعزيز وجودها في المجال المنجمي، لا سيما فيما يتعلق باستغلال الحديد، مذكراً بمشروع غار جبيلات بولاية تندوف جنوبي غرب الجزائر الذي يشمل 3 مواقع، وهي غار غرب بمساحة 15000 هكتار وغار وسط بـ 18000 هكتار وغار شرق بـ 7000 هكتار.

ويتوقع خبراء أن يحقق الاستثمار في غار جبيلات، الذي سيتم بالشراكة مع الصينيين، عائدات للجزائر تصل حتى 200 مليار دولار، إلا أنها تحتاج شركاء في صناعة الحديد والصلب.

ولفت عرقاب إلى أن الاحتياطات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر من المواد المنجمية المختلفة، مثل الزنك والذهب والرخام والفوسفات والفحم والباريت، تشكل فرصة للشركات التركية للمساهمة في تأمين هذه الثروة، من خلال تبادل الخبرات وتطوير شراكات ذات منفعة متبادلة.

وأكد الوزير الجزائري أن بلاده ملتزمة نحو تركيا فيما يتعلق بإمدادها بالطاقة، خاصة أنها تعدّ أول مصدر لتركيا من الغاز الطبيعي المميع، ورابع مصدر من الغاز البترول المميع.

وتعزز هذا التعاون الطاقوي بين البلدين من خلال الشراكة بين سوناطراك والشركة التركية رونيسانس، لإنجاز مركب لإنتاج البولي بروبيلين بقيمة 1.4 مليار دولار بمدينة جيهان بمنطقة أضنة التركية، التي انطلقت بها الأشغال في شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.¹

الفرع الثاني: مدى تأثير المؤسسات الجزائرية بالاتفاقية (قطاع الحديد والصلب -مؤسسة توسيالي / tosyali).

تجدر الإشارة إلى أنه تم تأسيس مصنع "توسيالي الجزائر في عام 2013 وذلك عبر ثلاث مراحل، بين مجمع شركات جزائرية خاصة وشركة توسيالي التركية ودخل مرحلة الإنتاج سنة 2017.

وبلغ إنتاج "توسيالي الجزائر" للحديد والصلب نهاية 2018 نحو 2.6 مليون طن، وتتوقع إدارة المصنع إنتاج سنوي بـ3 مليون طن نهاية العام الجاري.² ويبلغ عدد العمال في المصنع نحو 3800 عامل ويغطي نسبة معتبرة من حاجيات السوق المحلية من منتجات الحديد والصلب وخاصة حديد البناء. حديد البناء إلى الولايات المتحدة".

أولا : نبذة عن مصنع توسيالي :

يعد المركب الذي نتج عن عملية استثمارية أنجزت من قبل متعامل تركي والتي وفرت لها السلطات الجزائرية مختلف التسهيلات لتطوير الإنتاج وولوج عالم التصدير لبلوغ الأسواق العالمية في هذا المجال أحد النماذج التي برزت بغرب البلاد في مجال تنويع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بعد أن حقق هذا المركب خلال 2019 نتائج اقتصادية مهمة لا سيما في ظل التدابير الموضوعة لمرافقة وتسهيل نشاط التصدير عبر الموانئ. وهو النموذج الذي ثمنه منتدى الأعمال الذي جمع متعاملين اقتصاديين جزائريين و أتركأ بمناسبة زيارة الصداقة و العمل التي يقوم بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الى الجزائر.

¹ عبد الحفيظ سجال صحفي جزائري : <https://www.noonpost.com/author/20442> .

² وكالة الأنباء الجزائرية و موقع الأنباء تركي بوست تم التصفح في 2022/04/20 www.newturkpost.com/news/53231 -

2الاتحاد العربي للحديد والصلب تم التصفح في 2022/04/20 relex@solbarab.org

وتتماشى هذه الديناميكية التي يرسمها مركب الحديد والصلب ببطيوه مع التحديات التي ترفعها الدولة لتتويع الصادرات خارج مجال المحروقات بهدف تعزيز المداخل من العملة الصعبة وتطوير الاقتصاد المستحدث للثروة وخلق مناصب الشغل.

وقد مكنت الإستراتيجية التي بلورها مركب "توسيالي" في إطار ترقية استثماراته التي تطورت مع الوقت لتشكّل قطبا للصناعة الحديدية شرق وهران من تدعيم نشاط التصدير محققا بذلك نحو 100 مليون دولار من مداخل صادراته من مختلف أنواع الحديد مثلما أبرزه لوائح عضو مجلس إدارة المركب ألب توبكيوولي علما أن 2019 كانت بمثابة سنة الانطلاقة الفعلية لنشاط التصدير لتوسيالي.

ويضيف مدير التجارة الخارجية ومتابعة الاستثمارات لذات الشركة عزي رمزي في هذا الصدد أنه تم خلال السنة المنصرمة تصدير 131 ألف طن من حديد البناء نحو مختلف الدول منها 75 ألف طن من حديد البناء إلى الولايات المتحدة الأمريكية و 50 ألف طن أخرى من نفس المنتج إلى كندا و 3 آلاف طن من حديد البناء و 3 آلاف طن من الأنابيب الحلزونية إلى بلجيكا انطلاقا من مينائي وهران ومستغانم.¹

واستأنفت الشركة نشاط التصدير منذ الأيام الأولى من السنة الجارية التي يتوقع القائمون على المركب أنها ستكون "واعدة" في هذا الجانب لا سيما وأنه تم خلال الأسبوع المنصرم تصدير 3.050 طن من حديد البناء نحو ميناء شيرناس ببريطانيا عبر ميناء مستغانم على أن تتبعها عملية مماثلة مع نهاية الشهر الجاري تعنى بتصدير زهاء 3.500 طن من الأنابيب الحلزونية نحو ميناء لواندا (أنغولا) انطلاقا من ميناء مستغانم مثلما أشار إليه السيد عزي، مضيفا أن أفاق التصدير لهذه السنة تتوقع وصول المواد الحديدية للمركب نحو وجهات دولية أخرى. وثمن المتحدث الظروف التي تسير في ظلها عمليات التصدير لافتا إلى ضرورة انتهاز المستثمرين في الجزائر للشروط المحفزة والمشجعة للاستثمار والتصدير.

وجدير بالتذكير أن المركب قد شرع في نشاط التصدير في نوفمبر 2018 من خلال أول شحنة مشكلة من 10 آلاف طن من حديد البناء نحو ميناء هيوستن (الولايات المتحدة الأمريكية) انطلاقا من ميناء وهران.

ومن جهة أخرى، وفي إطار عمليات تطوير الاستثمار لهذا المركب الذي يطمح إلى تحقيق العديد من المكاسب على غرار الدفع والمساهمة في إحداث نسيج للمناولة الصناعية كامتداد لهذا القطب الصناعي يتم حاليا انجاز ناقل آلي من المركب إلى ميناء أرزيو على مسافة تقدر بحوالي 11 كلم سيكون عمليا شهر أغسطس القادم وفق ما أشار إليه المتحدث لوكالة الأنباء الجزائرية مبرزا أن هذا المشروع المنجز في إطار الشراكة مع مؤسسة ميناء أرزيو سيسمح باستقبال لأول مرة في الجزائر ناقلات المعادن بطاقة 200.000 طن.

كما سيتيح الرصيف المخصص للمنتجات الحديدية الجاري تجسيده بميناء أرزيو الرفع من وتيرة التصدير للمركب، يضيف السيد عزي موضحا أن هذه العملية من شأنها تشجيع تجسيد مشاريع مماثلة بمينائي وهران ومستغانم الأمر الذي يمكن أن يساهم في تعزيز شروط تطوير نشاطات التصدير بهذه الموانئ على حد قول المتحدث.

ثانيا: رهان تطوير مكانة منتج المركب في السوق الوطنية والرفع من وتيرة الإنتاج
ويشكل العمل على تطوير مكانة منتجات مركب "توسيالي" في السوق الوطنية في ظل الشروع في تجسيد البرامج السكنية من جهة وأفاق تطوير صناعة السيارات وغيرها من البرامج التنموية متعددة الفروع - بحسب القائمين على هذا المركب - رهان ثان ذي أهمية لا تقل عن تلك المرتبطة بتحدي ترقية فرع التصدير.

وينتج المركب الذي دخل حيز الخدمة في 2013 حوالي 3 ملايين طن من مختلف مواد الحديد والصلب سنة 2019 بعدما بلغ حجم الإنتاج في 2018 نحو 2,6 مليون طن بينما تسعى إدارته إلى تطوير تكنولوجيات الإنتاج لمواكبة متطلبات النوعية التي تشترطها الأسواق سواء داخل الوطن أو على الصعيد الدولي.

وقد تطور حجم اليد العاملة لهذا المركب الذي تطلب استثمارا قدره 1,8 مليار دولار من 950 عاملا في 2013 إلى 4 آلاف عامل حاليا فيما يرتقب أن يرتفع عدد العمال إلى

6 آلاف في السنوات الثلاثة المقبلة لا سيما بعد دخول المرحلة الرابعة من هذا الاستثمار مستقبلا.¹

ثالثا : رؤية مجمع توسيالي المستقبلية :

TOSYALI الجزائر تشارك في تطوير صناعة الصلب في الجزائر
الجزائر مفترق طرق اقتصادي ذو أهمية كبيرة ، بلد ذو أربعة فصول. من الجنوب إلى الشمال ومن الغرب إلى الشرق ، والتنوع المناخي والمناظر الطبيعية الاستثنائية ، ثروات البلاد متعددة ، وسكان الشباب ، ومورد بشري مليء بالأمل لاقتصاد البلاد.
الموارد الطبيعية ، وخاصة التعدين ، التي لا تزال نقية ، تنتظر فقط أن تصبح مربحة.
يمنح الموقع الجغرافي للبلاد الجزائر موقعًا استراتيجيًا ؛ بوابة صالحة لأفريقيا ووصلة إلى أوروبا والمحيط الأطلسي
اختارت TOSYALI ALGÉRIE مشاركة خبرتها وخبرتها لأكثر من نصف قرن في قطاع الصلب مع الجزائر.

شركتنا لها نفس المنظور ونفس الهدف مثل الجزائر ، لتعزيز الثروة المعدنية للبلاد ، والمشاركة في تطوير صناعة الصلب ذات القيمة المضافة العالية ، وخلق فرص عمل حول هذا القطاع ، وتقوية مهارات الموارد البشرية والتخلص من التبعية على الواردات والتوجه نحو التصدير.

يوفر مجمع توسيالي الجزائر الضخم منتجات عالية الجودة ويوفر سمعة دولية للجزائر.

رابعا : الاهداف المسطرة لمجمع توسيالي :

تعزيز الثروة المعدنية الطبيعية وتنويع اقتصاد الدولة.
مهمتنا الأساسية هي قبل كل شيء ، احترام التزاماتنا تجاه الأمة من خلال خلق فرص عمل بالآلاف بفضل استثماراتنا. نهجنا الأساسي مخصص للإشراف على الموارد البشرية ، من خلال التدريب والارتقاء للمهندسين والفنيين وكبار المديرين التنفيذيين.
كل يوم نقوم بتزويد السوق الوطنية بمنتجات فولاذية عالية الجودة.

¹ ألب توبكويولي :عضو مجلس ادارة مركب توسيالي للصلب ، ل : | ALGÉRIE PRESSE SERVICE وكالة الأنباء الجزائرية .

أصبح التصدير إلى القارات المختلفة أمراً منتظماً بفضل التكامل الوطني القوي للمواد الخام والعمالة ونقل المعرفة ، مما يسمح لنا بالمنافسة الشديدة في الأسواق الدولية. تساعد توسيالي الجزائر في جعل الجزائر مكتفية ذاتياً من خلال دعم تنميتها الصناعية من خلال تعزيز ثروتها المعدنية. يمكن أن تصبح الجزائر مركزاً لتصدير فوائض الحديد والصلب في جميع أنحاء العالم.

القيم :

يعكس التضامن حول المشاريع المجتمعية والثقافية المستدامة البعد الإنساني لعملنا ، وتعزيز المهارات ، وتعزيز الموارد الطبيعية مع احترام البيئة وأداء صناعتنا ، ويوجه خطواتنا الحاسمة نحو النجاح¹.



صورة من

الموقع الرسمي لمجمع توسيالي

¹ الموقع الرسمي لمجمع توسيالي تمت الزيارة وترجمته للعربية- <https://www.tosyali-algerie.com/en/corporate/en>

corporate-vision-mission-values-1602654542720 بتاريخ 2022/30/05.

1-بداية مشروع كبير سنة 2013:

في عام 2013 ، تم تخصيص أول استثمار (بقيمة 500 مليون دولار) لإنشاء وحدات لإنتاج قضبان التسليح ، وهي واحدة من أكثر مواد البناء المطلوبة في البلاد. تبلغ الطاقة الإنتاجية الأولية 1.2 مليون طن من حديد التسليح سنوياً وتمثل 28٪ من الطلب في هذا الوقت.

لا يغطي هذا الاستثمار الأول جزءاً مهماً من الطلب فحسب ، بل يقلل في نفس الوقت من الواردات مما يتيح توفيراً ملحوظاً في العملة. في عملية تصنيع الفولاذ السائل في توسيالي الجزائر ، يتم استخدام النفايات الحديدية من جميع أنحاء البلاد كمواد خام. الفوائد البيئية وموارد الإنتاج محلية.

بالنسبة لهذا الاستثمار ، تم إنشاء أكثر من 1000 فرصة عمل مباشرة في منطقة المجمع ، مما أدى إلى تقليل البطالة بشكل كبير. تعمل توسيالي الجزائر أيضاً على إنشاء وظائف ذات قيمة مضافة عالية وفرص وظيفية مثيرة للاهتمام لخريجي الجامعات التقنية في المنطقة.¹



صورة من الموقع الرسمي لمجمع توسيالي

¹ جعرون علي، احد العمال في مصنع توسيالي ، في مقابلة غير رسمية 2022/25/05.

2- عام 2015 إنتاج قضبان الأسلاك:

مثل قضبان التسليح ، تعاني قضبان الأسلاك أيضاً من ارتفاع الطلب واستيراد هذا المنتج الحيوي للتطوير. استثمار (250 مليون دولار) لبناء وحدة إنتاج قضبان الأسلاك. مرة أخرى ، يتم خلق فرص العمل ، والمواد الخام لتصنيع العشرات من المنتجات مثل الشباك السلكية والأسلاك والمسامير والبراغي وما إلى ذلك متاحة أخيراً في السوق الجزائري ومن الإنتاج المحلي. تلبية توسيالي 60٪ من احتياجات الدولة من هذه المادة الخام .

3- مشروع التكامل الضخم سنة 2018:

بعد تلبية جزء كبير من طلب البلاد على منتجات الحديد ، تواصل توسيالي الجزائر تطويرها باستثمارات قياسية (تتجاوز 2.5 مليار يورو).¹

تهدف المرحلة الثالثة من المشروع إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لقضبان التسليح بشكل كبير. للقيام بذلك ، تم إنشاء مصنع للصلب بطاقة 2.2 مليون طن من الحديد السائل لإنتاج القضبان التي ستستخدم في تصنيع قضبان التسليح. كما أنهما اثنان من مصانع درفلة قضبان التسليح المبنية حديثاً والتي سيتم توفيرها من خلال مصانع الصلب الجديدة هذه.

لإكمال دمج خام الحديد في المنتج النهائي ، قامت Tosyali Algeria بإنشاء وحدة إنتاج الحبيبات. تقوم بتحويل خام الحديد إلى كريات بطاقة إنتاجية 4 مليون طن في السنة. يشغل هذا المنتج أكبر وحدة اختزال مباشر في العالم. تقلل هذه الوحدة من خام الحديد المتكثف (الحبيبات) لاستخدامها في أفران القوس. تبلغ الطاقة الإنتاجية لوحدة DRI من HDRI (أو CDRI ساخن وبارد) 2.5 مليون طن سنوياً. في الوقت نفسه ، تم إطلاق وحدة تصنيع للأنايبب الحلزونية المخصصة لنقل الغاز والهيدروكربونات والمياه والمخصصة أيضاً للبناء.

في نهاية عام 2018 ، أصبح المشروع الضخم قيد التشغيل ويعزز مكانته كجوهر وفخر للصناعة الجزائرية.²

¹ <https://www.tosyali-algerie.com/en/corporate/history> تمت الزيارة في 2022/30/05 .

² عبد الغاني فوزي :المشرف العام على القسم التجاري لمجمع توسيالي :مقابلة خاصة . 2022/25/05



صورة من الموقع الرسمي لمجمع توسيالي

4-عمليات التصدير :

صرحت إدارة مصنع جزائري للفولاذ أقيم بشراكة تركية أنها تمكنت من تصدير كميات من حديد البناء قدرت بـ 22 ألف طن إلى الولايات المتحدة.

وقالت إدارة المصنع لوكالة الأنباء الجزائرية الرسمية إنها قامت بتصدير 22 ألف طن من وأفاد المصدر ذاته بأن شركة توسيالي (جزائرية تركية) ومقرها بطيوة في محافظة وهران الساحلية (غرب) هي التي أشرفت على عملية التصدير.

وأشارت الوكالة إلى الكمية التي تم شحنها انطلاقا من ميناء مستغانم (غرب) نحو مرفأى هيوستن وقدرت هذه الكمية بـ 13 ألف طن وإيفارغلا 9 آلاف طن.

يذكر أن المصنع صدر في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 أول شحنة من حديد البناء قدرت بـ 10 آلاف طن نحو ميناء هيوستن انطلاقا من ميناء وهران.

وفي ابريل / نيسان أنهى المصنع ثاني عملية تصدير من خلال شحنة تحتوي على 15 ألف طن إلى ميناء هيوستن.

وصدر 15 ألف طن من حديد البناء في شهر يونيو/حزيران الماضي نحو مينائي إيرفاقلاد بالولايات المتحدة وسان خوان في بورتوريكو" وهو إقليم من الجزر تابع للولايات المتحدة لتمثل ثالث عملية تصدير له.

وبعملية التصدير الرابعة يكون المصنع الجزائري التركي صدر 62 ألف طن من حديد البناء إلى الولايات المتحدة منذ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

توسيالي الجزائر تصدر 18 ألف طن من حديد التسليح الى كندا واصل مجمع توسيالي بالجزائر تصديره لمنتجات الصلب بالرغم من تحديات انتشار وباء كوفيد 19 في العالم حيث تم تصدير 18,000 طن من حديد التسليح الى كندا مع مع احترام جميع قواعد الحماية من فيروس كورونا.

5-مركب توسيالي الجزائر 2022

التوقيع على اتفاقية إطار بين " أبرو " ومجمع "توسيالي الجزائر" للحديد والصلب وقعت الوكالة الوطنية لترقية و ترشيد استعمال الطاقة (أبرو) اليوم الثلاثاء بالجزائر العاصمة اتفاقية إطار مع مجمع "توسيالي الجزائر" للحديد والصلب في مجال الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، حسبما أفاد به بيان لوزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة.

ووقعت هذه الاتفاقية الإطار بمقر الوزارة من طرف المدير العام للوكالة مروان شعبان والمساهم المكلف بأعمال مجمع "توسيالي" الجزائر ألب توبكيفلو بحضور وزير القطاع بن عتو زيان.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى "تطوير شراكة وتعاون منهجي وتقني في مجالات الفعالية الطاقوية والطاقات المتجددة والتكنولوجيات النظيفة".

وتتمحور بنود هذه الاتفاقية حول الفعالية الطاقوية والتدقيق الطاقوي والتسيير الطاقوي وإنتاج الطاقات المتجددة بالاستهلاك الذاتي وكذا تخفيض انبعاث الغازات المسببة للاحباس الحراري.

وأكد البيان أنه "عبر الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة، أعرب السيد بن عتو زيان عن استعداد دائرته الوزارية مرة أخرى لمرافقة توسيالي الجزائر في هذا المشروع الضخم لإنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية والهوائية بقدرة 55 ميغاواط ليصبح أول مشروع كبير في مجال الطاقات المتجددة بقطاع الصناعة في الجزائر"

توسيالي الجزائر تسجل رقم قياسي في إنتاج الاختزال المباشر في عام 2022 ،
وتتعاقد على مصنع الاختزال المباشر الثاني
حققت شركة توسيالي الجزائر سجل رقمًا قياسيًّا عالميًّا جديدًا لإنتاج حديد الاختزال
المباشر

(DRI) في عام 2021 بواسطة مصنع به وحدة واحدة ، ينتج أكثر من 2.28 مليون
طن بتكنولوجيا ميدركس. (MIDREX) وقد حققت شركة توسيالي الجزائر الرقم القياسي
السابق في عام 2020 في عامها الثاني فقط من التشغيل.

وقال الدكتور سهات كوركماز ، الرئيس التنفيذي لشركة توسيالي القابضة: “أولويتنا
الأساسية هي الاستدامة التشغيلية والامتثال الكامل للمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة”.
“مصنع توسيالي الجزائر للحديد المباشر ، الذي حقق رقمًا قياسيًّا في الإنتاج لعامين على
التوالي ، هو دليل على تميزنا التشغيلي. كفريق يضم ما يقرب من 3000 موظف ، نحن
فخرون جدًا بكوننا جزءًا من قصة النجاح هذه.¹ وهذا الرقم القياسي يضع الجزائر أيضًا في
موقع ناجح جدًا في صناعة الحديد المباشر في جميع أنحاء العالم.”

في الربع الأخير من عام 2021 ، بدأنا المرحلة الأخيرة من استثمارنا في شركة
توسيالي الجزائر ، والذي يتضمن وحدة حديد اختزال مباشر جديدة بأحدث وأعلى التقنيات
المتاحة.

وقال الدكتور سهات إن هذا الاستثمار الجديد سيمكن من تقليل البصمة الكربونية بشكل
كبير ، وهي واحدة من أفضل الوحدات في صناعة الصلب العالمية.

أثر التأهيل على تنافسية المؤسسة الجزائرية توسيالي

عائدات توسيالي الجزائر تصل الى مليار دولار بحلول عام 2022 يطمح مجمع
توسيالي للصلب، ومقره بطيوا، وهران، للوصول إلى مليار دولار من العائدات هذا العام
مقابل 700 مليون دولار العام الماضي، حسبما أفادت به وكالة الأنباء الجزائرية في 09
أبريل 2022

وحقق المجمع خلال الربع الأول من العام الجاري عائدات بنحو 320 مليون دولار،
وذلك بفضل تصدير 335 ألف طن من منتجات الصلب، مشيرة إلى أن صادرات المجمع

¹ مرجع سابق .

سجلت زيادة قدرها 105 ألف طن من منتجات الصلب مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي¹.

تتكون هذه الكمية من منتجات الحديد والصلب على وجه الخصوص من حديد التسليح وأسلاك الحديد ومنتجات أخرى، وتم التصدير من موانئ وهران وأرزيو ومستغانم إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وبلجيكا ورومانيا والعديد من الدول الأفريقية الأخرى وصدر مجمع الصلب خلال الربع الأول من العام السابق 230 ألف طن من المنتجات بإيرادات تقدر بنحو 130 مليون دولار .

نتائج الدراسة:

وبعد عرض ومناقشة وتحليل مختلف جوانب و أبعاد الموضوع سحاول في هذه النقطة التطرق إلى استعراض مايلي:

-تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا إلا أنها تعاني من جملة من الصعوبات أهمها الصعوبات التسييرية والتمويلية والتكنولوجية مما يتطلب الاهتمام الجدي بها

- تعتبر الشراكة الأجنبية إستراتيجية هامة تنتهجها معظم المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها التي تسعى الى تحقيق التكامل في مختلف الأنشطة الاقتصادية والتي أيضا تهدف الى مواجهة المنافسة والحفاظ على مكانتها في السوق المحلية وتوسيع نطاق وجودها إلى الأسواق العالمية إضافة الى انها إستراتيجية تمكن من استبدال العلاقات التنافسية بغلافات تعاونية

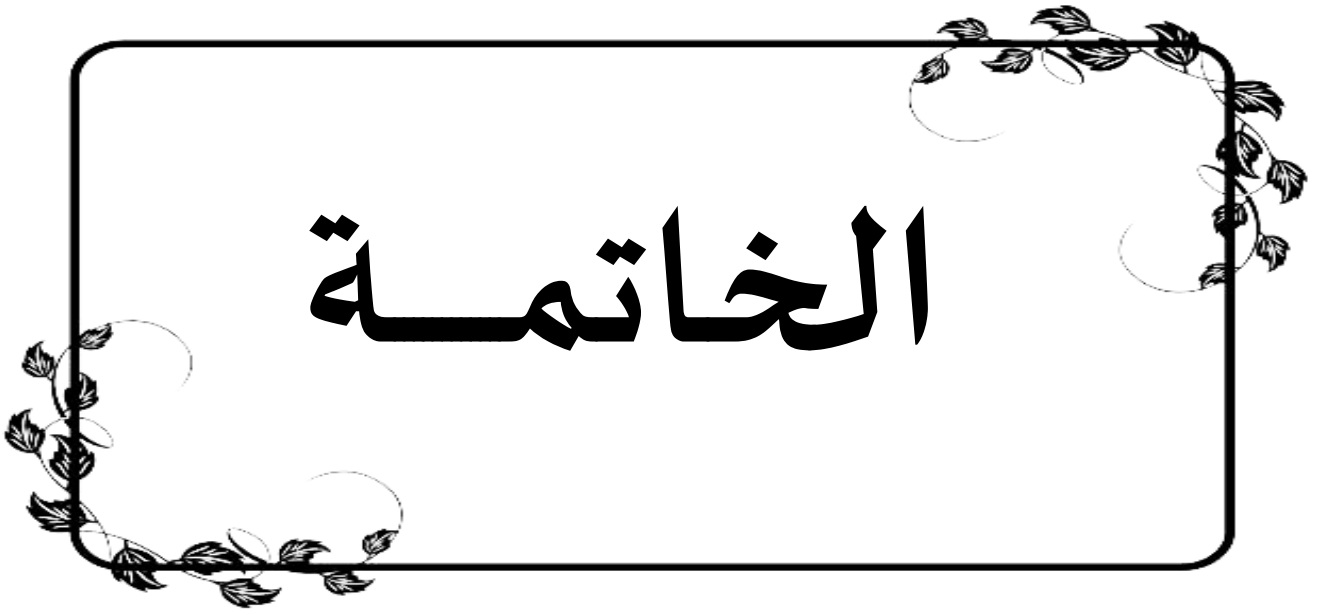
تتمتع الجزائر بجملة من المؤهلات التي تمكنها من استقطاب الشركات الأجنبية إلا أن حصيلة الشراكة الأجنبية لا زالت جد ضعيفة خارج قطاع المحروقات ولا سيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- إن سياسة الانفتاح التي تبنتها الجزائر تستوجب تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يمكنها الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، والعمل على إخراجها من المنافسة الأجنبية، والعمل على إخراجها من دائرة التقيد إلى آفاق الاحتراف وتحسين موقعها

¹ مرجع سابق .

في إطار الاقتصاد التنافسي، ورفع أدائها الاقتصادي وذلك من خلال الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية واكتساب التجارب والخبرات التي تحوزها والاستفادة منها؛ إن النتائج المحققة من برامج التأهيل المسطرة هي جد ضئيلة مقارنة بأهمية هذه البرامج في تحسين تنافسية هذه المؤسسات ورفع كفاءتها بالرغم من صعوبات التأهيل التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية في الجزائر إلا أن الدراسة الميدانية لمركب توسالي بينت أن هذه الأخيرة استطاعت أن ترفع التحدي وتدخل الأسواق العالمية وكذا اكتساب حصة كبيرة فيها وذلك لاستيفائها شروط التأهيل -إن مؤسسة توسيالي اعتمدت على برنامج التأهيل المعتمد من طرف هيئات التأهيل في الجزائر عملت المؤسسة على تأهيل الموارد البشرية وتبين ذلك من خلال برامج التأهيل أو التكوين أو التدريب الخاص مع موظفيها وفي جميع المجالات والأنشطة والوظائف الخاصة ما حيث أبرمت اتفاقيات أو عقود مع مراكز التدريب أو التكوين -، لقد بينت الدراسة الميدانية أن مؤسسة توسالي تراعي البعد الاقتصادي للاستدامة وهذا من خلال حصولها على شهادة ISO9001 التي مكنها من تحقيق الجودة في منتجات وعملها على اكتساب رضا الزبائن وولائهم، كما حققت مؤسسة توسالي البعد البيئي وتجسد ذلك في حصولها على شهادة ISO14001 الحصول على مواصفة HISAS18001 الخاصة بالصحة والسلامة المهنية إضافة إلى قيامها بتحسين الأداء الاجتماعي الداخلي -استنادا لما جاء في معالجة الموضوع يمكن القول بان تاهيل المؤسسة الاقتصادية عموما والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية خصوصا يتطلب ضرورة تبني استراتيجية حقيقة على المستوى الداخلي كتطبيق معايير الجودة العالمية خصوصا (نظام ادار الجودة ISO9001 ونظام الادارة البيئية ISO14001 وموصفات OHSAS18001) وعلى المستوى الخارجي من خلال توفير الدولة مناخا ملائما للاستثمار فهو يعمل على تاهيل المؤسسات الاقتصادية العالمية ويجعلها في نفس مستوى المؤسسات العالمية .

الخاتمة



الخاتمة:

استنادا إلى البناء النظري والعملي للبحث من جهة و من جهة أخرى واقع التصدير والتجارة الدولية في الجزائر ووضعية مؤسساتها الاقتصادية أبرز لنا أهم العراقيل والعقبات التي تقف أمام المؤسسات الجزائرية للدخول إلى الأسواق الدولية ويمكن ذكرها فيما يلي:

- عدم الاهتمام بالجودة كمفتاح للأسواق الدولية ن رأ لعدم الفصل بين المنتجات ذات الاستهلاك المحلي والمنتجات الدولية وغياب المواصفات الدولية للعديد من المنتجات الوطنية في جودتها وتغليفها وغيره ونمو الصادرات بشكل سلبي وتراجع قيمتها راجع إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية سواء في القطاعات الصناعية أو الفلاحية.

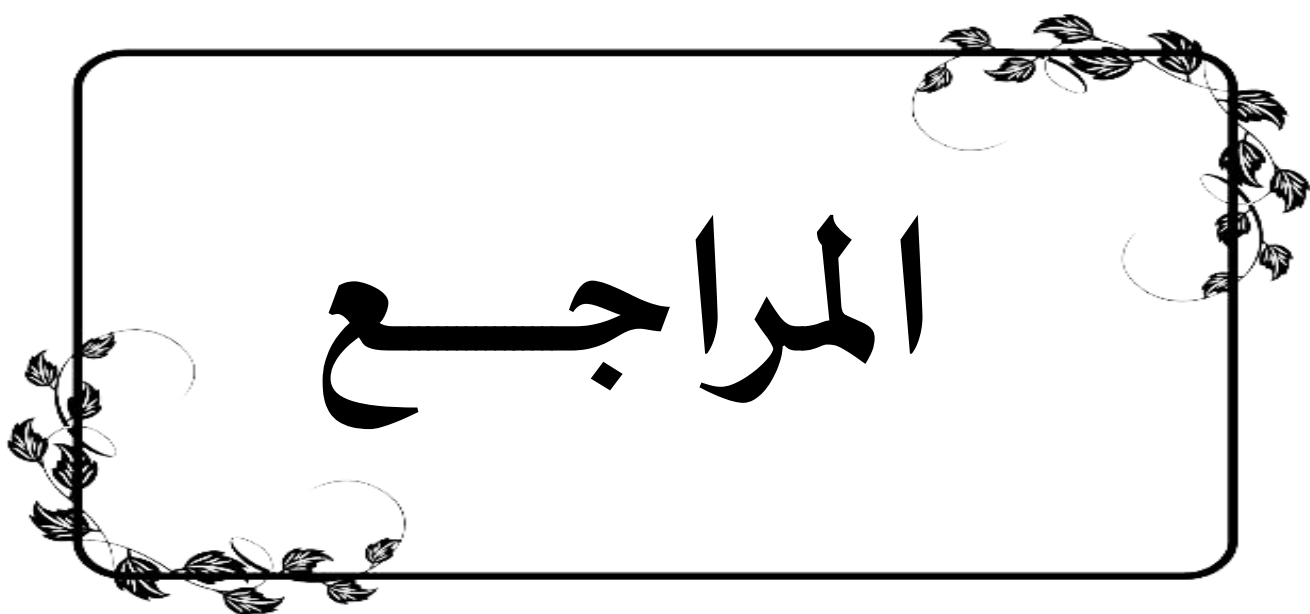
- ضعف التنسيق بين الهيئات والأجهزة المكلفة بترقية التجارة الدولية والمؤسسات الاقتصادية وضعف التنسيق بين هيئات دعم وترقية التجارة الدولية والتصدير وهذا ما ظهر في برامجها رغم تبعيتها لوصاية واحدة وهي وزارة التجارة الجزائرية والمنظومة الحمائية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية غير كافية لإبعاد أخطار تحرير التجارة الدولية وهي تهدد المؤسسات الوطنية بالإغلاق نظراً لعدم كفاءة هذه المنظومة.

- إجراءات الدعم المادي والمتابعة والمرافقة للمؤسسات غير كافية من قبل الهيئات والمصالح المكلفة بذلك زيادة ضيق السوق المحلية من خلال الارتفاع المتزايد لتوتيرة الواردات لم يعط الفرصة للمؤسسات للتحكم في الإيرادات التي تمكنها من التصدير وعجز النظام البنكي عن منح القروض للمصدرين وعن تمويل التجارة الخارجية من جهة والإجراءات البيروقراطية لهذا القطاع من جهة أخرى.

-عدم توفر مصدر معلومات مفصل ودقيق حول الفرص في الأسواق الدولية عدم وجود برنامج واضح و شامل للتصدير خارج قطاع المحروقات وكذا سيطرة بعض الدول على حصص كبرى في التجارة الخارجية للجزائر على حساب دول أخرى يقلل الفرص التسويقية ويحد من دخول أسواق أخرى وهذا يرتبط على الأرجح بالجانب السياسي.

إن ذكر هذه العراقيل هي نقطة انطلاق للمؤسسات التي تطمح إلى دخول الأسواق الدولية كما هي نقطة انطلاق كذلك للهيئات المعنية بالتجارة الدولية وترقيتها وذلك من خلال العمل على إزالتها كونها تشكل حواجز أمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كما أن ذكرها لا يقلل من المجهودات المقدمة في دفع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال العمل على تقديم الاستشارة والدعم وإصلاح الأنظمة المصرفية وغيرها وهذا لتوفير الفرص أمام المؤسسات على المستوى الوطني للاستفادة من إمكانية الدخول إلى الأسواق الدولية وضمان حصة سوقية لها في هذه الأسواق.

المراجع



قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، القاهرة، 2003.
2. فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة .
3. أحمد سيد مصطفى، إدارة الموارد البشرية منظور القرن الواحد و العشرون ، دون دار نشر، 2000، ص280.
4. إسماعيل عراجي، اقتصاد المؤسسة، بدون دار نشر، ط2، بدون سنة نشر.
5. أمين الساعاتي، إدارة الموارد البشرية من النظرية إلى التطبيق ، دار الفكر العربي، مصر، 1998.
6. بوتلجان عينان زهرة، التربية و التأهيل في الجزائر، دار الغرب للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002.
7. حسين إبراهيم بلوط، إدارة الموارد البشرية من منظور إستراتيجي ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2002.
8. خالد عبد الرحيم مطر إلهيتي، إدارة الموارد البشرية ، مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 1999.
9. دراسة حول العراقيل التي تمنع المؤسسة الجزائرية من الدخول إلى الأسواق الخارجية 2011
10. سهيلة محمد عباس، علي حسين علي، إدارة الموارد البشرية ، دار وائل، عمان، الأردن، 1999.
11. عبد الرزاق بن حبيب ، اقتصاد و تسيير المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
12. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2.
13. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 1993.

14. الفضيل رتيمي، المنظمة الصناعية بين التنشئة و العقلانية (الدراسة النظرية)، ج1، ط1، بن مرابط، الجزائر، 2009،
15. ق، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 26-27 أفريل 2005.
16. محمد حافظ حجازي، إدارة الموارد البشرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، 2005.
17. محمد حافظ حجازي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات .
18. محمد سعيد سلطان، إدارة الموارد البشرية ، الدار الجامعية العربية، بيروت، لبنان، 1993.
19. محمد فالح صالح، إدارة الموارد البشرية ، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004.
20. مصطفى عشوي، أسس علم النفس الصناعي ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.
21. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط1، 1988.

المذكرات والأطروحات:

1. جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو. متوسطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2006/2005،
2. سهام عبد الكريم، دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة مجمع صيدال- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، نوفمبر 2007.
3. إبراهيم بختي، دور الانترنت و تطبيقاته في المؤسسة ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
4. عبد القادر مشدال، أثر إستراتيجية التصنيع على التشغيل بالجزائر واقع و آفاق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، جامعة الجزائر، 1999/1998 .
5. عز الدين بوكربوط ، المتبقين من العمال بعد عملية التقليل من عددهم و فعالية التنظيم في المؤسسة الاقتصادية العمومية، ، أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة)، الجزء الأول، جامعة الجزائر، 2008.

6. مصطفى زهرة، إشكالية التكامل بين الجامعة و المؤسسات الاقتصادية في مجال تكوين الموارد البشرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، جامعة البليدة، فيفري 2008.

المجلات والملتقيات:

1. قلش عبد الله، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية ، العدد 29، السنة الرابعة، جويلية 2006، تم التحميل بتاريخ 15 ديسمبر 2011.

2. محمد فالح صالح، محمد غردي، ياسين قاسي، "مكانة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، الملتقى الوطني الثالث حول القطاع الخاص في الجزائر، واقع و آفاق

3. لطرش ذهبية، استراتيجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي لتعظيم مكاسب الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف.

4. زين الدين بن لوصيف، "تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 20-21 ماي 2002.

5. دواود معمر، "محو الأمية في عملية التنمية"، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد 06، 2000.

6. مصطفى بن بادة، استحداث 200 ألف مؤسسة مصغرة توفر مليون منصب شغل، جريدة الشروق اليومي بتاريخ 04 جوان 2009، العدد 2628.

7. محمد يعقوبي، لخضر عزي، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية، العدد 14، السنة الثانية أكتوبر 2004 .

8. قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الاقتصادية في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، أبريل 2006.
9. رميدي عبد الوهاب / سماي علي، الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال اقامة منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.
10. حسام مبارك، نحو توسيع نشاط المؤسسة و بناء مجمع ضخم (ملف الاستثمار و الخصوصية)، دليل المستثمر العربي في الجزائر (الجزائر ملتقى الاستثمار العربي)، العدد الثاني، نوفمبر 2006.
11. رشيد موساوي، نتائج البرنامج الوطني للتأهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 13/12 ماي 2010
12. بن حبيب عبد الرزاق / بومدين (م) حوالمف رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، 21-22 ماي 2002.
13. القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
14. بلالطة مبارك، أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

باللغة الاجنبية:

1. Programme d'appui aux PME/PMI: Des résultats et une expérience a transmettre, Rapport final: Euro Développement PME, Ministère de la PME, Algérie, Décembre 2007.
2. : Euromed, « Un programme de travail pour relever les défis des cinq prochaines années », communication de la commission au conseil et au parlement européen, dixième Anniversaire du Partenariat euro-med, Report N° 89,
3. :Mustapha Benbada, la Mise à Niveau des PME/PMI, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Novembre 2006.
4. Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne (ce que vous devez savoir), Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, octobre 2005.
5. benachenhou (A). formation de sous développement en Algérie.opu.alger. 1976
6. Étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Octobre 2003,
7. Ferfera (M). Ouchalal (H). Ingénieurs et marche du travail . CREAD .Alger. N° 66/67.2003.

المواقع الالكترونية:

15. www.aa.com.tr/ar/ الجزائر/الجزائر-وتركيا-زخم-سياسي-لتعميق-شراكة-استراتيجية-عمرها-16-عاما-إطار/2589454 حسان جبريل/ الأناضول
16. : عمار سعداني، خطاب رئيس المجلس الشعبي الوطني في مراسم افتتاح الدورة الخريفية للمجلس، سبتمبر 2006، موقع الكتروني www.apn.dz/arabic/discours/discour_ouvr_03_09_2006.ht
17. : مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الاقتصادية في منتدى الشروق، استحداث 200 ألف مؤسسة مصغرة توفر مليون منصب شغل، 03 جوان 2009، www.echoroukonline.com/ara/national/37548-200.html. تم التحميل بتاريخ 2011/07/10

18. Mise à niveau des entreprises, la chambre algérienne de commerce et d'industrie, site web, www.caci.com.dz/publicat/textemiseeniveau.htm. le
19. AND الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار
20. Doing business المنظمة العالمية www.doingbusiness.org
21. <https://ultraalgeria.ultrasawt.com> التعاون-الجزائري-التركي-من-اتفاق-الصداقة-إلى-الشراكة-الإستراتيجية/عبد-الحفيظ-سجال/اقتصاد ، تمت الزيارة في 2022/05/30 الساعة 12:15.
22. <https://www.aps.dz/ar/economie/82850-2020-01-27-10-31-> 29 تمت مشاهدة الفيديو كاملا وكتابة محتواه يوم 2022/05/30 .
23. <https://www.tosyali-algerie.com/en/corporate/history> تمت الزيارة في 2022/30/05 .
24. http://www.europa.eu.int/comm/external-relations/euromed/publication/2005/report_, consulté le: sur le site
25. www.newturkpost.com/news/53231 -وكالة الأنباء الجزائرية و موقع الأنباء بوست تركي
26. عبد الحفيظ سجال صحفي جزائري : <https://www.noonpost.com/author/20442>
27. منظمة الشفافية للدولة ar.tradingeconomics
28. الموقع الرسمي لمجمع توسيالي تمت الزيارة وترجمته للعربية <https://www.tosyali-algerie.com/en/corporate/en-corporate-vision-mission-values-1602654542720> بتاريخ 2022/30/05.

الملاحق



الملحق 01 : شهادات التصنيف العالمي ISO التي حاز عليها مركب توسيالي للصلب حيث تأهله للتصدير في السوق العالمية

ZERTIFIKAT | CERTIFICATE | CERTIFICAT | CERTIFICADO | СЕРТИФИКАТ | 證書 | 인증서



CERTIFICATE

The certification body of TÜV AUSTRIA SERVICES GMBH
certifies that

TOSYALI ALGERIE FER ET ACIER
BP 175 31230 / BETHIOUA WILAYA
D'ORAN / ALGERIA

has met all necessary quality requirements for
welding according to

EN ISO 3834-2

Date of audit: **23.01.2020**

This certificate is valid for the following products or service ranges:
**Spiral Submerged Welded Steel Pipe, Inner-Outer Epoxy Coating,
External Polyethylene Coating, External Polypropylene Coating,
Interior Cement Coating in accordance with the requirements**

Date of expiry: **22.01.2021**

Certificate No.: **HZ-02772-20-TR-HAC**

Failure to meet all these necessary requirements as defined in the annex to this certificate will spoil this document!
The certificate keeps valid, if the TÜV AUSTRIA SERVICES GMBH performs the annual surveillance.

Leonding
PLACE

12.02.2020
DATE



Mastnak Alexander DI
CERTIFICATION BODY

**TÜV AUSTRIA
SERVICES GMBH**
Deutschstraße 10
A-1230 Wien





Online Verification

048302-18-4

Veränderung von und Herausgabe des Zertifikats durch TÜV AUSTRIA | The replacement of this document is subject to the approval by TÜV AUSTRIA

**Enclosure to Certificate no.
HZ-02772-20-TR-HAC**



TÜV AUSTRIA SERVICES GMBH
Systemzertifizierung WS

FM-TABE-Zert-MS-002

**Proof of compliance with the „Welding quality requirements“
according to EN ISO 3834-2**

Verification of the requirements and
technical review

Subcontracting:

Supplier evaluation instruction viewed.

Welding personnel:

TAHA YOLCU

Personnel for monitoring and testing:

12 personnel QC staff

Equipment:

Please check Annex 8 for Equipment list

Welding and associated activities:

Please check Annex
6, Annex13, Annex14, Annex19

Welding consumables:

According to EN ISO 14175/ EN ISO 14341

Storage of raw materials:

Storage instruction viewed.

Heat treatment:

Viewed

Monitoring and testing related to welding:

if required NDT (does not apply)

Non-compliance and corrective measures:

Non compliance and corrective procedure

Calibration and validation of measuring,
monitoring and testing equipment :

Please check Annex 16 for Calibration
instruction

Labeling and traceability:

Traceability Procedure (ref Quality manual)

Quality reports:

Quality Control Plan viewed.

For additional information see: Test record ONORM M 7812-1 no.

Leonding, 12.02.2020

Certification body of
TÜV AUSTRIA SERVICES GMBH

Dipl.-Ing. Alexander Mastnak
Certification responsible





CERTIFICATE OF CONFORMITY

ZERTIFIKAT | CERTIFICATE | CERTIFICAT | CERTIFICADO | CERTIFICAT | 証明書 | 证书 | 인증서

Certificate - No. : 18-IS-1958-TAT-20-DIN30670-1550

Applicant : TOSYALI ALGERIE FER ET ACIER
BP 175 31230 / BETHIOUA
WILAYA D'ORAN / ALGERIA

Manufacturer : TOSYALI ALGERIE FER ET ACIER
BP 175 31230 / BETHIOUA
WILAYA D'ORAN / ALGERIA

Product : SPIRAL WELDED STEEL PIPES

Type/Model(s) : Length : 6 to 24 m
Outside diameter : 406,4 mm to 3048 mm
Wall Thickness : 4 mm to 26 mm

Standard(s) / Certification Basis : DIN 30670:2012 Polyethylene Coatings of Steel Pipes and Fittings – Requirements and Testing

This Certificate of Conformity is issued on a voluntary basis according to DIN 30670:2012. It conforms that the listed equipment complies with the essential safety requirements of DIN 30670:2012. It refers only to the sample and its technical file submitted for conformity assessment in conjunction with the internal factory production control system assessment.

Final Report No : 18-IS-1958-IR-002

Issue Date : 27.12.2018

Expiry Date : 25.12.2020

Prepared By
Uygar UYSAL
Industrial Inspector



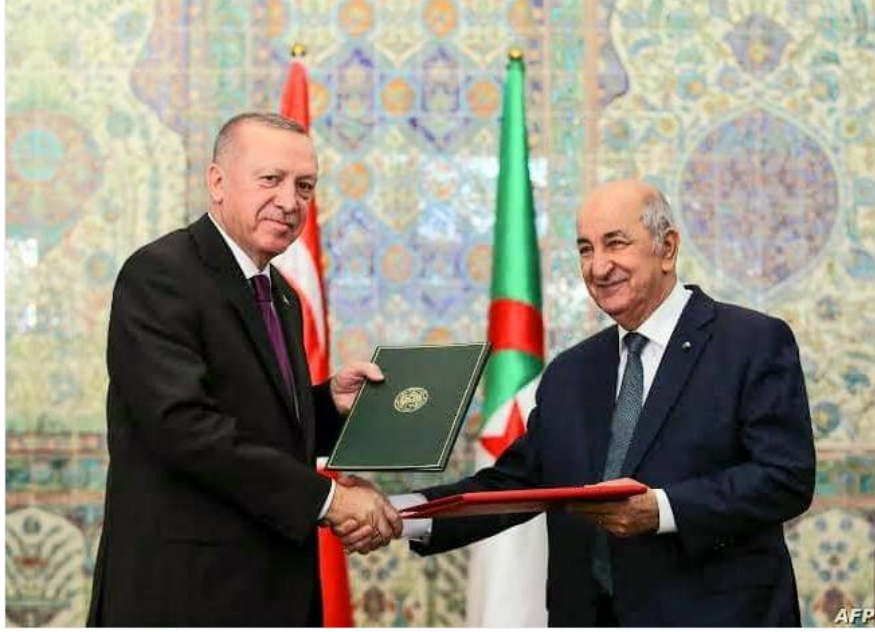
Approved By
Hakan ÇAKIR
Head of Industry Services

This Certificate of Conformity has been granted to the applicant based on the results of testing performed by the applicant/manufacturer or an accepted laboratory and the consequent review of the test report by TÜV Austria Turk. Revisions to the referenced certification basis or any change of the design, materials, components or processing may require the repetition of all or some of the qualification tests in order for the test report and therefore this associated certificate to remain valid.

TUV Austria Turk – Barbaros Mah. Sisliç Sok.
No:13/1 PK: 34746
Araslihi / Istanbul
www.tuv.com

Unauthenticated download from TUV AUSTRIA. The authenticity of this document is verified by the signature of TUV AUSTRIA.

الملحق 02: صورة للرئيسين التركي و الجزائري بعد الاتفاقية الاخيرة



الملحق 3 الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



جامعة الشهيد حمدة لخضر الوادعي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي



الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



المحاور

- المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثاني: المصير والمقارنات بين أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة في الجزائر.
- المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في استدامة المؤسسات.
- المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالاستدامة البيئية.
- المحور السابع: فضاء مؤثرات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثامن: الحلول والمقترحات لاستدامة المؤسسات الجزائرية.

يومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعة المحاضرات الكبرى أبوالتاسم سعد الله
بالتقريب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

Département:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:
قسم:
قسم:

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة) : المولود (ة) بتاريخ:
المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أ.ر.س.) رقم:
الصادرة بتاريخ:
عن:

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة:
تخصص:
خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: ".....
تأهيل المهندسين الاقتصاديين
الجزائريين للاندماج في الاقتصاد العالمي
(دراسة حالة شركة نوسا في 2017-2021)

أصحب بشرفي أنني إلتمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ:
22/06/2022

التوقيع والبصمة

ملخص

نتيجة انفتاح اقتصاد الجزائري وتوجهه نحو الاقتصاد الحر ومن اجل بناء وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية اعتمدت الحكومة على برنامج لتأهيل اقتصادها ومنظومة مؤسساته بما يستجيب لهذه التغيرات والاندماج في الاقتصاد العالمي. ولقد حاولنا تسليط الضوء على مؤسسة " توسيالي " لمعرفة واقع ذلك باعتبارها مؤسسة أهلت نشاطاتها وأنها رائدة في هذا المجال وحاصلة على شهادة الإيزو وهذا ما يؤهلها لتحقيق وترقية وظيفة الاستدامة وللدخول للأسواق العالمية بقوة واكتساب حصة سوقية فيها .

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الاقتصادية، الاندماج الاقتصادي، الاقتصاد العالمي

Summary

As a result of the openness of the Algerian economy and its orientation towards a free economy, and in order to build and enhance the competitiveness of Algerian institutions, the government relied on a program to rehabilitate its economy and its system of institutions in order to respond to these changes and integrate into the global economy.

We have tried to shed light on the “Tosyali” institution to know the reality of this, as it is an institution that qualified its activities and that it is a pioneer in this field and holds an ISO certificate, and this qualifies it to achieve and promote the function of sustainability and to enter the global markets strongly and gain a market share in it.

Keywords: economic institution, economic integration, global economy
